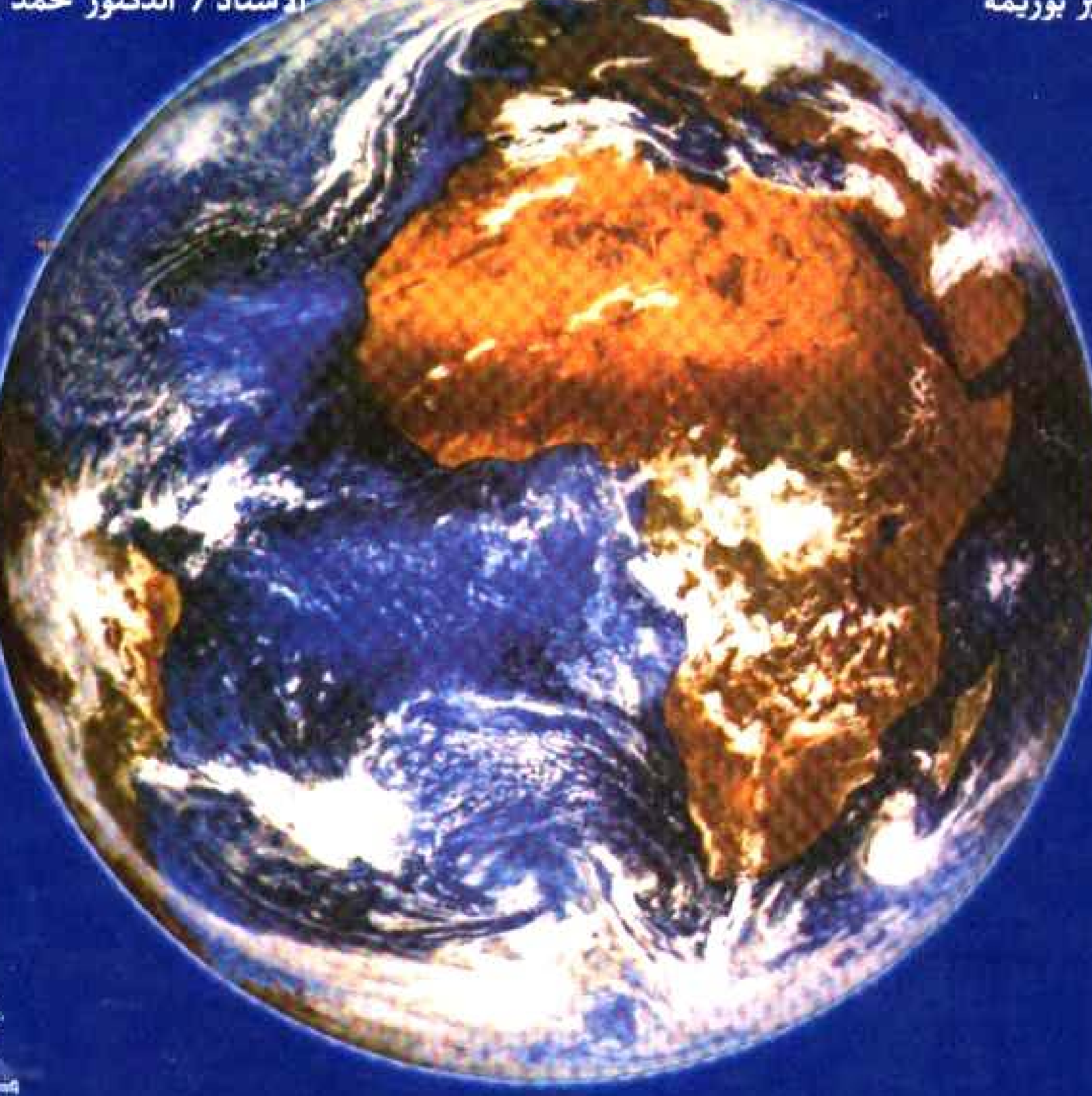
أطلس

الجزائر والعالم

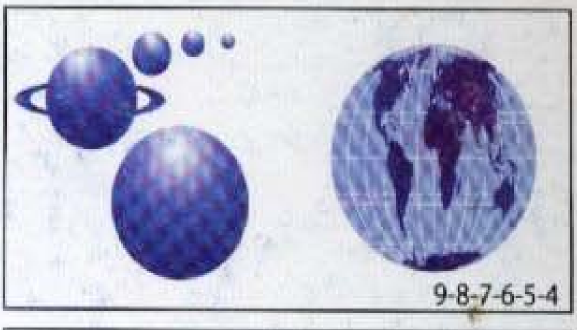
تصميم الخرائط والإشراف الفني
سمير بوريمة

تحرير النص
الأستاذ/ الدكتور محمد الهادي لعروق

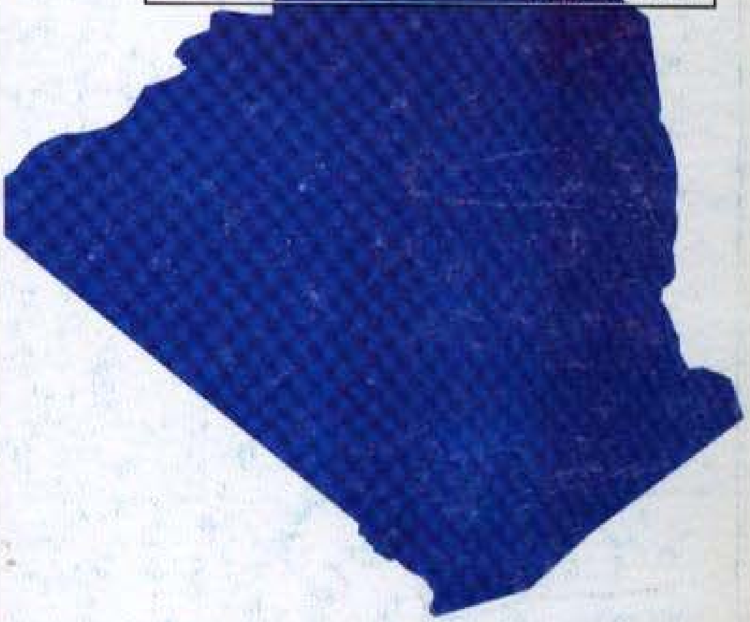


طبعة جديدة مزيدة ومنقحة











العلامات والرموز المستعملة في الخرائط

الخرائط الطبيعية

- 1976 الارتفاعات
- نهر
- وادي
- شط، سبخة
- بحيرة
- حدود دولية
- عواصم الدول
- مدن كبرى
- مدن صغرى
- طرق رئيسية
- طرق ثانوية
- طرق موسمية
- سكة عادية
- سكة ضيقة

متر: 5000، 2500، 1500، 1000، 500، 200، 100، 0، -200، -2000، -4000، -6000، -8000

خرائط التوزيعات

المعادن

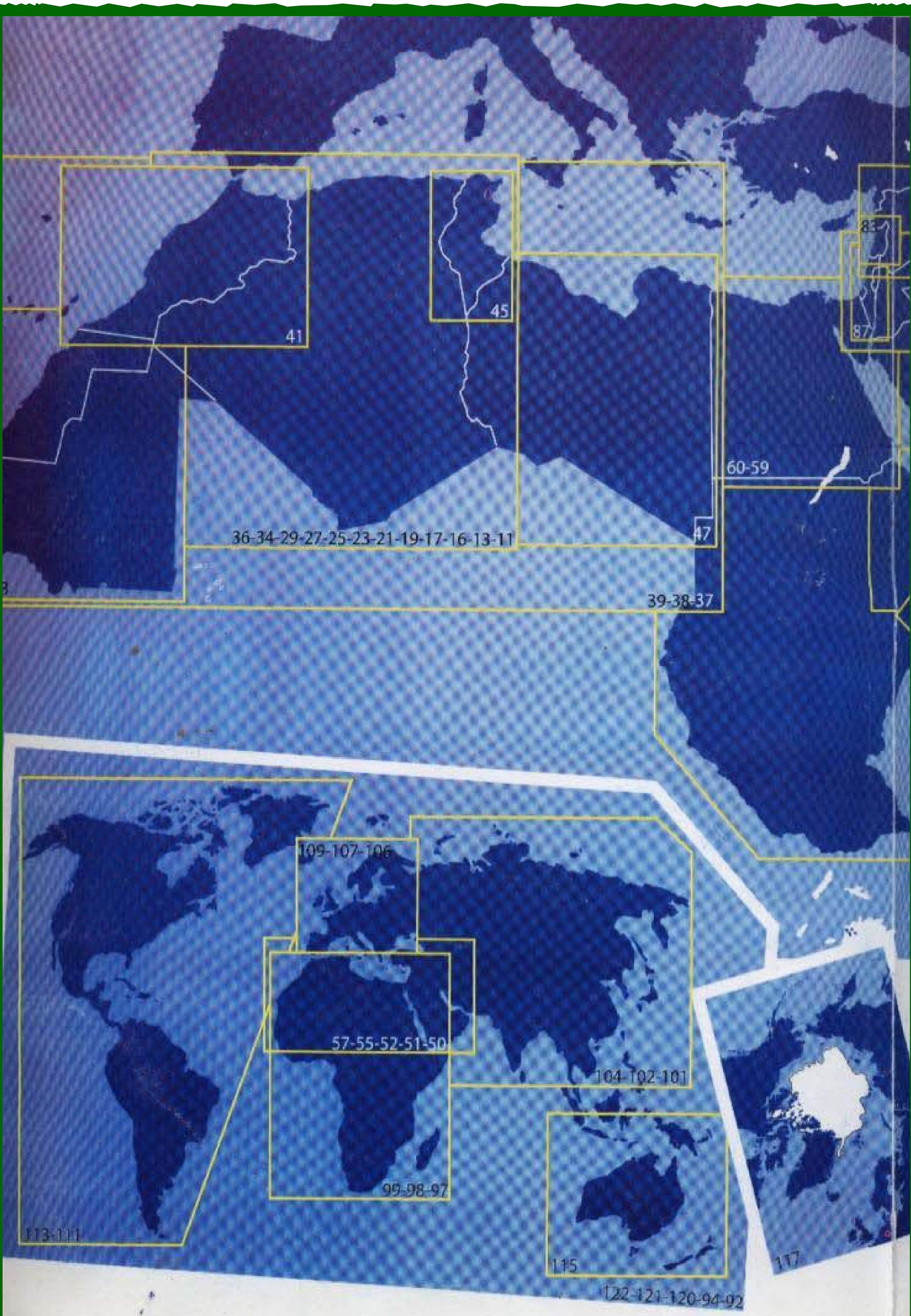
- أورنيوم
- ملح
- فحم
- حديد
- رصاص
- زنك
- منغنيز
- نحاس
- ماس
- كروم
- بوكسيت
- بوتاس
- ذهب
- مناجم لم تستغل بعد

الطاقة

- أنابيب الغاز
- أنابيب في طور الإنجاز
- حقل غاز
- مناطق تكرير وتصدير الغاز
- أنابيب البترول
- حقل بترول
- مناطق تكرير وتصدير البترول

الزراعة

- موانئ الصيد
- موانئ
- زيتون
- نخيل
- كروم
- قهوة
- كاكاو
- قطن
- تبغ



83
87
41
45
60-59
47
36-34-29-27-25-23-21-19-17-16-13-11
39-38-37
109-107-106
57-55-52-51-50
104-102-101
99-98-97
113-111
115
117
122-121-120-94-92

المقدمة

تشكل الأطالس الجغرافية أداة من أدوات المعرفة العلمية والثقافية في العصر الحديث، فمَعَ تسارع وتيرة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها العالم المعاصر، تظهر الضرورة الملحة لإصدار الأطالس الجغرافية التي ترصد هذه التحولات، والتي تتحرى الدقة والتخصص، لتقديم المعلومات المناسبة لفهم سيرورة الأحداث العالمية.

وتتشرف دار الهدى بتقديم الطبعة الثانية من أطلس الجزائر والعالم، وهي نتاج عمل علمي مدقق وموثق، ومجهود تقني كبير تطلب تعبئة وسائط متعددة ومتنوعة، سواء من حيث جمع المادة العلمية أو من حيث تصميم الخرائط والأشكال والجداول الاحصائية، وتقديمها بشكل منهجي ومنطقي، وفق ما تتطلبه المناهج الحديثة المستعملة في تصميم الأطالس العالمية.

وموضوع الأطلس كما يظهر من عنوانه مخصص للجزائر والعالم، وهو من نوع الأطالس الشارحة التي تقوم بعرض خريطة ملحق بها شرحًا لمضمونها. وقد تم تفصيل محتوياته في تقسيم منهجي ومتدرج علميا على ثلاثة أقسام، خصص الأول للجزائر، وهو عمل فريد من نوعه وغير مسبوق بالنسبة للمكتبة الجزائرية والعربية، من حيث وفرة المعطيات والبيانات الحديثة والخرائط الإنشائية حول كل مناحي الحياه الاقتصادية والعمرانية والسكانية والبيئية، وهو بذلك يسد فراغا كبيرا في المعرفة العلمية والثقافية حول الجزائر.

أمّا القسم الثاني فهو مخصص للعالم العربي، ويضم خرائط متنوعة حيث خصت كُلّ دولة عربية ببطاقة فنية تشمل الخصائص الطبيعية وأهم المؤشرات والموارد الاقتصادية وخصائص السكان.

أما القسم الثالث والأخير، فخصص لدراسة العالم سياسيا واقتصاديا وطبيعيا.

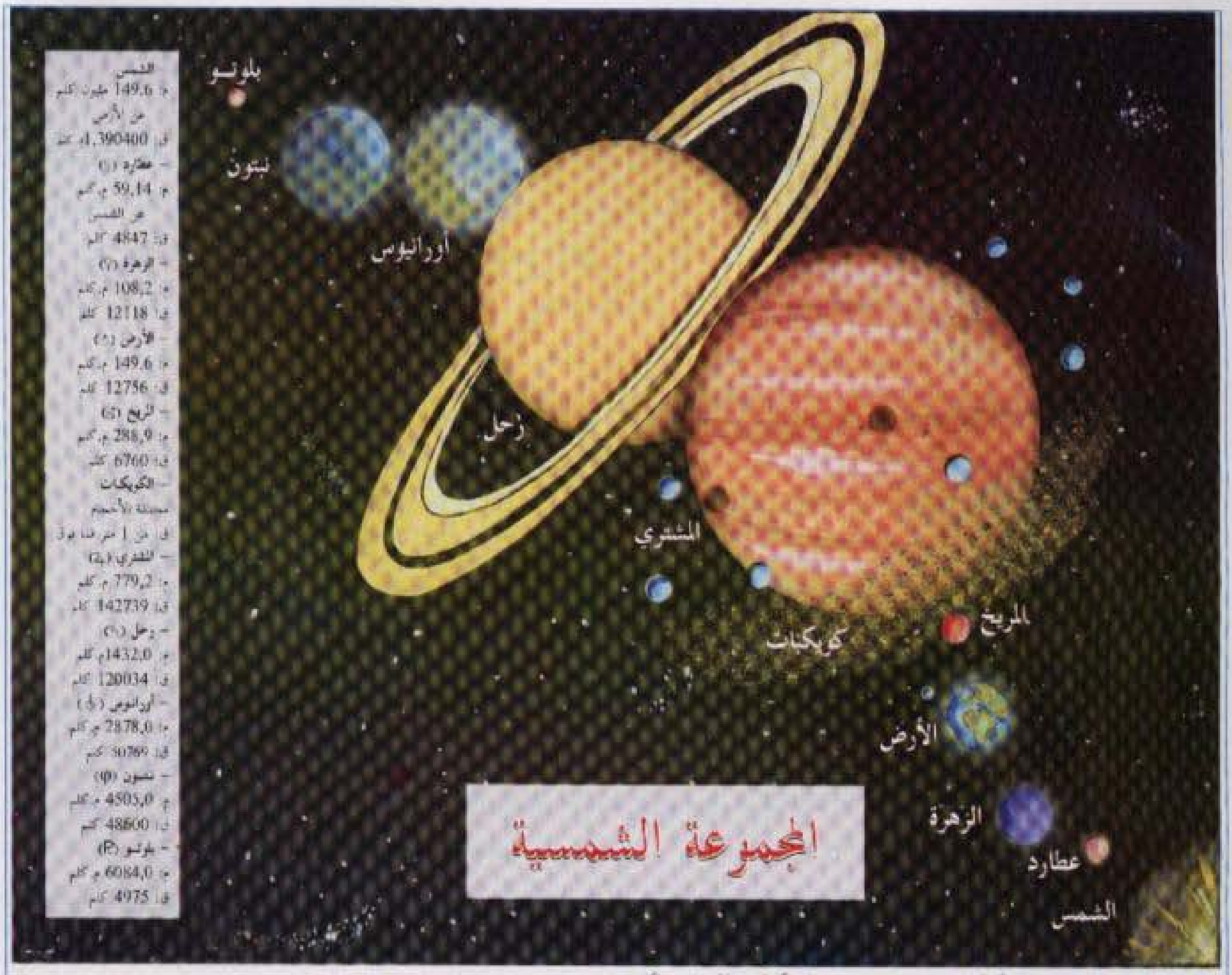
وينتهي الأطلس بفهارس للأعلام الجغرافية الواردة في الخرائط والشروح، وكشافات للدول مساحتها وعواصمها وعملتها.

وقد تم الحرص في إنجاز هذا الأطلس على عناصر أساسية هي:

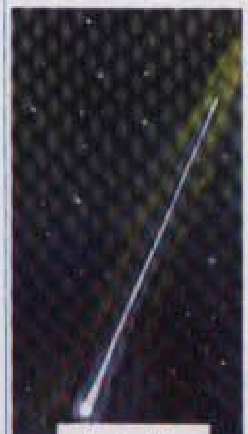
- **الشمولية**: أنه لم يهمل أي موضوع يعد حاليا في صدارة إهتمامات الباحثين والطلبة والمثقفين بالنسبة للجزائر والعالم، حيث يتابع الأطلس أهم الأحداث والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يعرفها العالم المعاصر، حيث تم رصدها على خرائط وشرحها في نصوص.
- **الموضوعية**: أنه أولى كل عنصر قدْرَه نصيبا من الاهتمام، ممثلا في خرائط ملحق بها شروح تتناسب مع أهمية العنصر، كما كانت درجة التفصيل في عنصر دون آخر بما يستلزمه المقام.
- **الثراء العلمي**: وينعكس في العدد الهام للخرائط والشروح المصاحبة لها، وهي شروح تتضمن معلومات وبيانات موثقة من مراجع ومصادر علمية ورسمية حديثة، كما تم الاهتمام بضبط المواقع والأعلام والتسميات وإثراء الفهارس والكشافات، بما يجعل من هذا الأطلس قاعدة معلومات ومصدرًا علميا مرجعيا لمن يبحث في اقتصاد وعمران ومجتمع الجزائر والعالم.
- **استخدام التقنيات المتقدمة في تصميم الخرائط**: حيث أدخلت في هذه الطبعة الثانية للأطلس تعديلات جوهرية من الناحية التقنية والفنية وفي أسلوب الإخراج والتقديم، وذلك باستخدام الوسائط المعلوماتية المتخصصة والحديثة مثل نظام logiciel adobe illustrator et photoshop مما أضفى على الأطلس أداء فنيا متميزا وكفاءة تقنية في النواحي الإنشائية، ترجم بمستوى رفيع في تناسق الألوان واختيار الرموز، وبمردود جيد من حيث الدقة وجودة الإخراج.

وختاما يمكن القول بأن هذا الأطلس في طبعته الجديدة، يعد من أجود ما نشر من أطالس حديثة في الجزائر والعالم العربي، وانه بكل المقاييس العلمية والتقنية والفنية، يشكل إضافة علمية وثقافية متميزة للمكتبة الجزائرية والعربية، ومَعلمًا بارزًا في الإنجازات العلمية لدار الهدى كانت تنتظرها المكتبة الجزائرية والعربية.

الأستاذ/الدكتور: **محمد الهادي لعروق**



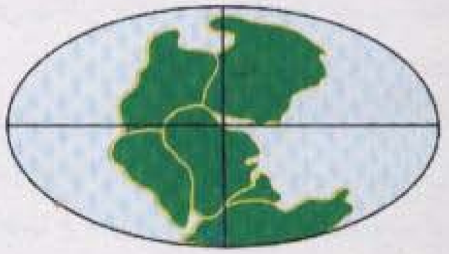
م = المسافة الفاصلة بين الكوكب والشمس   ق = قطر الكوكب الاستوائي بالكلم



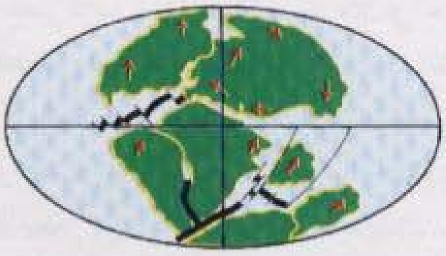
النيزك أو الشهاب



الأرض

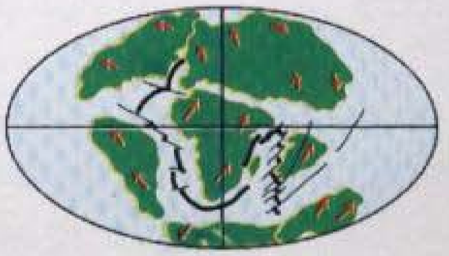


– قبل 225 مليون سنة –

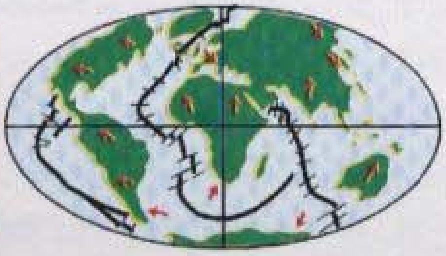


– قبل 135 مليون سنة –

تشكل الأرض



– قبل 65 مليون سنة –



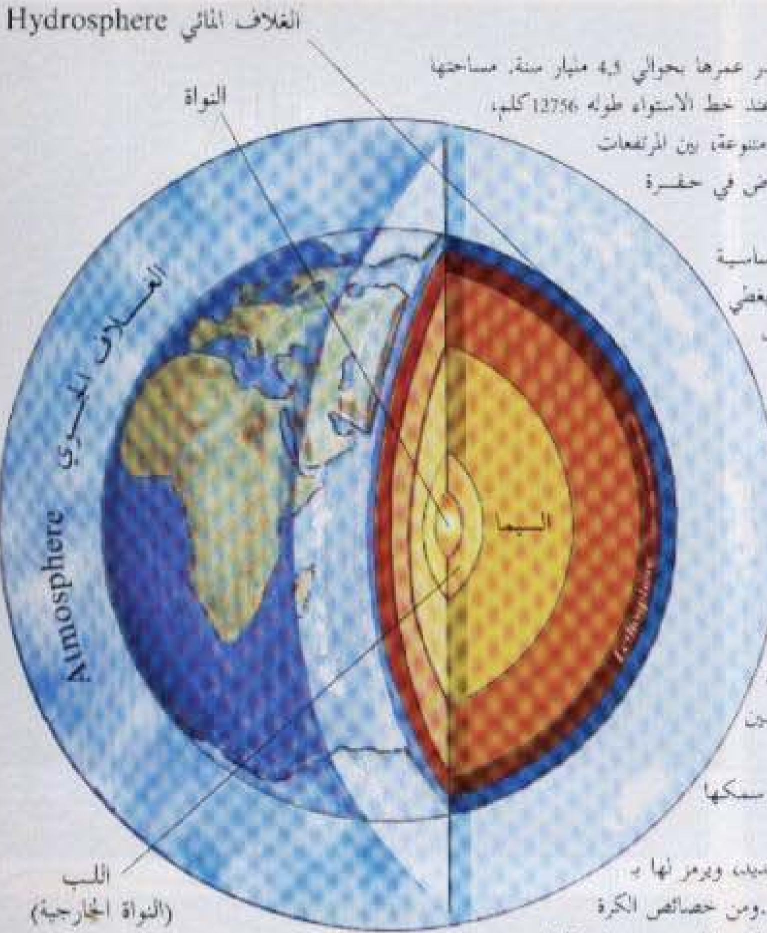
– الوضع الحالي –

اتجاه الزحزحة
التصدع
منطقة إنكسار

مكونات الكرة الأرضية

الكرة الأرضية واحدة من أصغر كواكب النظام الشمسي، يقدر عمرها بحوالي 4,5 مليار سنة، مساحتها حوالي 510 مليون كلم²، وحجمها 1083 مليار كلم³، وقطرها عند خط الاستواء طوله 12756 كلم، ومحيطها حوالي 40 ألف كلم². سطحها غير مستو، تضاريسه متنوعة، بين المرتفعات والمنخفضات؛ أعلى ارتفاع في إفريست 8848 م، وأدنى انخفاض في حفرة ماريان على عمق 11000 م.

يشكل سطح الكرة الأرضية نقطة التقاء بين ثلاثة عناصر أساسية للحياة، هي اليابسة أو الغلاف الصخري، والغلاف المائي الذي يغطي أكبر نسبة من سطحها، ويتكون من المحيطات والبحار، والغلاف الجوي الذي يحيط بالكرة الأرضية بسمك يبلغ حوالي 1000 كلم في شكل كتلة غازية.



تتكون الأرض من ثلاث طبقات رئيسية هي:

1- القشرة الأرضية: وهي الغطاء الخارجي للأرض، متوسط سمكها 30 كلم، وهي قاعدة الغلاف الغازي المائي الحيوي. أهم مكوناتها سيليكات البوتاسيوم والألومنيوم والكالسيوم والحديد، وهي تمتاز بعدم التجانس، حيث قشرة القارات غنية بسيليكات الألومنيوم والبوتاسيوم وتسمى سيال، كثافتها بين 2,7 و 2,8، وقشرة المحيطات غنية بسيليكات الحديد والمغنيزيوم، وتسمى سيما، وهي رخوة نسبياً، كثافتها بين 2,8 و 3,4.

2 - اللب: ويتكون من مواد قاعدية أكاسيد السيليكون، يبلغ سمكها حوالي 2900 كلم، وكثافتها بين 4 و 6.

3 - النواة: وتتشكل من مواد ثقيلة شبه سائلة، من النيكل والحديد، ويرمز لها بـ NIF. كثافتها النوعية بين 6 و 12، وسمكها حوالي 3400 كلم. ومن خصائص الكرة الأرضية، المغناطيسية الناتجة عن نواتها، حيث تتفاعل الأرض كمغناطيس ضخم له قطبان، يجذبان العقرب المغناطيسي للبوصلة، والقطبان المغناطيسيان لا ينطبقان مع القطبين الجغرافيين، حيث يوجد القطب المغناطيسي الشمالي حالياً في كندا، في حين يوجد القطب المغناطيسي الجنوبي بين أرض فكتوريا وأرض أدليا في القطب الجنوبي.

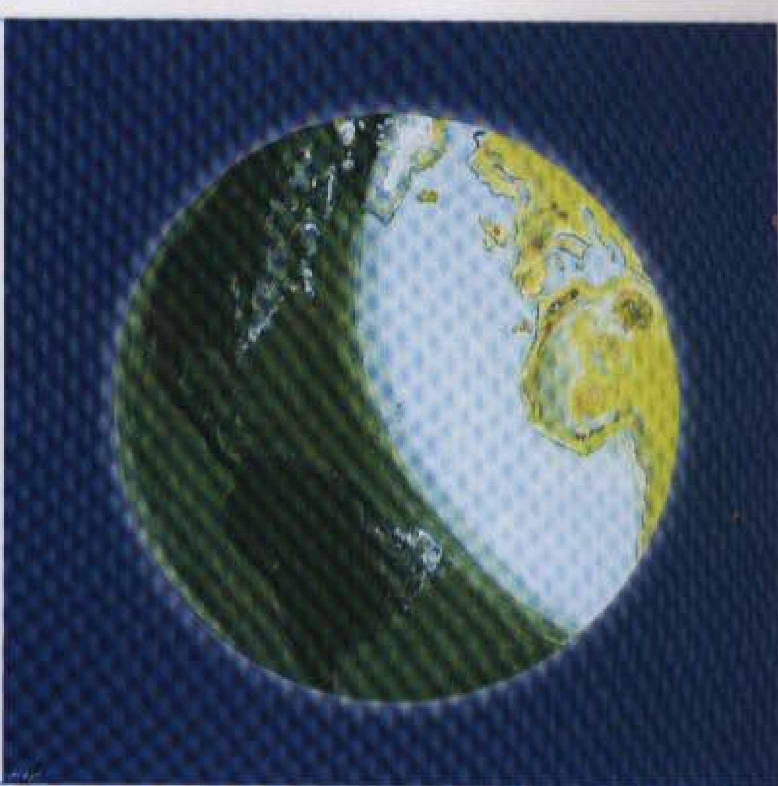
توزيع اليابسة والماء: تشكل المياه حوالي 71% من مساحة الأرض، وهو ما يعادل 360 مليون كلم²، في حين تغطي مساحة اليابسة 150 مليون كلم²، أي 29% من مساحة الأرض، موزعة على القارات الخمس وبعض الجزر، ويختلف هذا التوزيع بين شمال وجنوب الكرة الأرضية، ففي شمال خط الاستواء تمثل اليابسة 2/5 المساحة، في حين تمثل 1/6 المساحة فقط في جنوب خط الاستواء حيث تنتشر أكبر المحيطات.



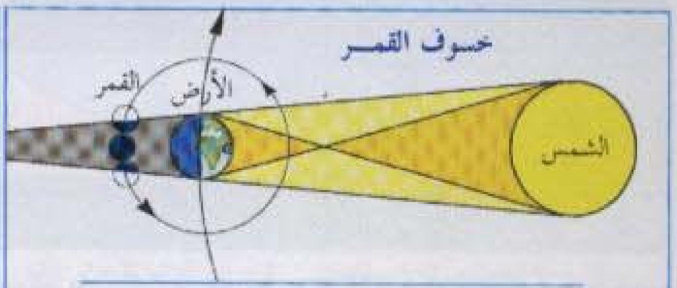
تعاقب الليل والنهــار

تحدث ظاهرتا الليل والنهار نتيجة لدوران الأرض حول محورها، من الغرب باتجاه الشرق، في دورة كاملة تدوم 24 ساعة، وبما أن الأرض دائرية الشكل، فإن أشعة الشمس لا تصل إلّا لنصف الكرة الأرضية المواجه لها، يكون فيه النهار، بينما يكون النصف الآخر محتجباً عنها، يكون فيه الليل.

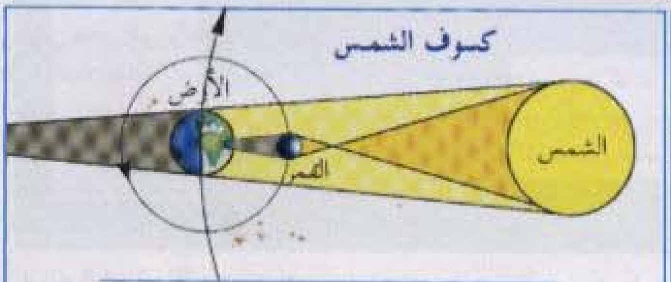
وبما أن محور دوران الأرض غير عمودي على مستوى فلكها، فإنه ينتج عن ذلك اختلاف في مدة الليل والنهار، بالابتعاد نحو الشمال أو الجنوب من خط الاستواء، وتكون المناطق الواقعة في خط الاستواء هي وحدها التي يتساوى فيها الليل والنهار.



خسوف القمــر



كسوف الشمـس





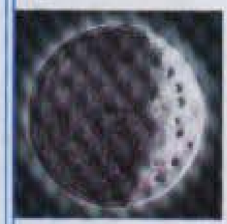
◄ خسوف تام

خسوف القمـر

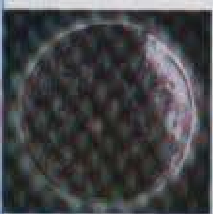
خسوف القمر: يحدث عندما يحتجب القمر لدى توسط الأرض بينه وبين الشمس، ويأخذ خسوف القمر عدة أشكال؛ فيكون الخسوف كليًا عندما يوجد القمر كله داخل مخروط ظل الأرض، والشمس والأرض والقمر على خط مستقيم. ويكون الخسوف جزئياً عندما ينحرف القمر قليلاً عن مخروط ظل الأرض.

إن خسوف القمر أطول مدة من كسوف الشمس، لأن مخروط ظل الأرض خلفها أطول في حالة الخسوف، في حين يكون مخروط ظل القمر قصيراً في حالة كسوف الشمس.

▼ خسوف جزئي



▼ خسوف جزئي



كسوف الشمس

كسوف الشمس: ينشأ نتيجة لمرور القمر بين الشمس والأرض، فيحجبها عن الرؤيا، ويكون كسوف الشمس كليًا داخل الظل التام، وجزئيًا خارجه.



▼(أ) كسوف حلقي

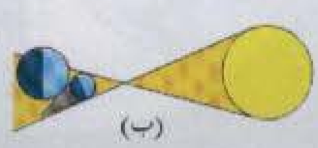


▼(ب) كسوف جزئي



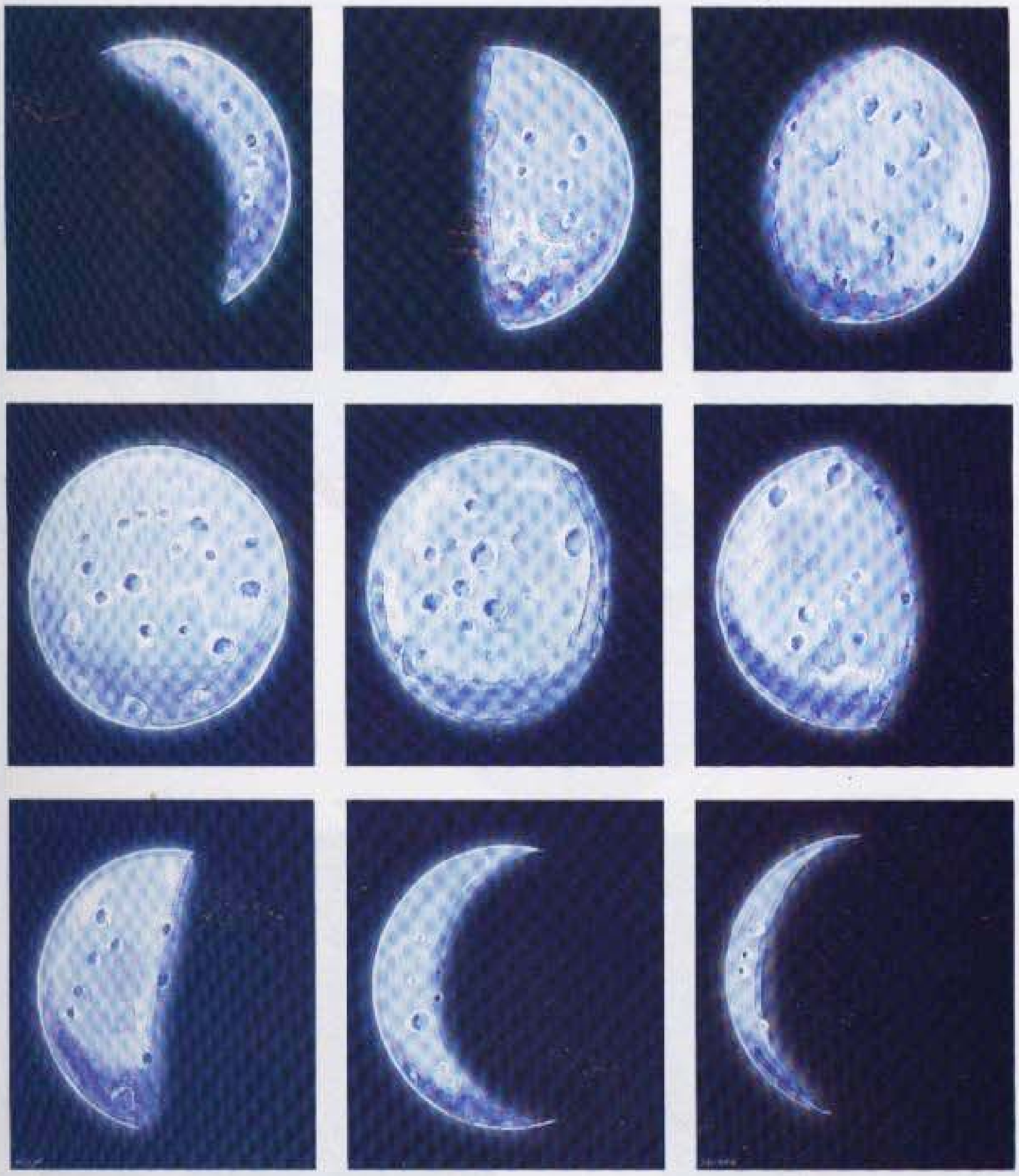


(أ)



(ب)

القمــــــر



دوران القمر

القمر هو التابع الوحيد للأرض، وهو أصغر من الأرض بحوالي 50 مرة، يتحرك معها في دورانها حول الشمس، ويظهر من الأرض على عدة أشكال من الهلال إلى البدر، وذلك حسب موقعه بين الأرض والشمس.

دوران القمــر حول الأرض

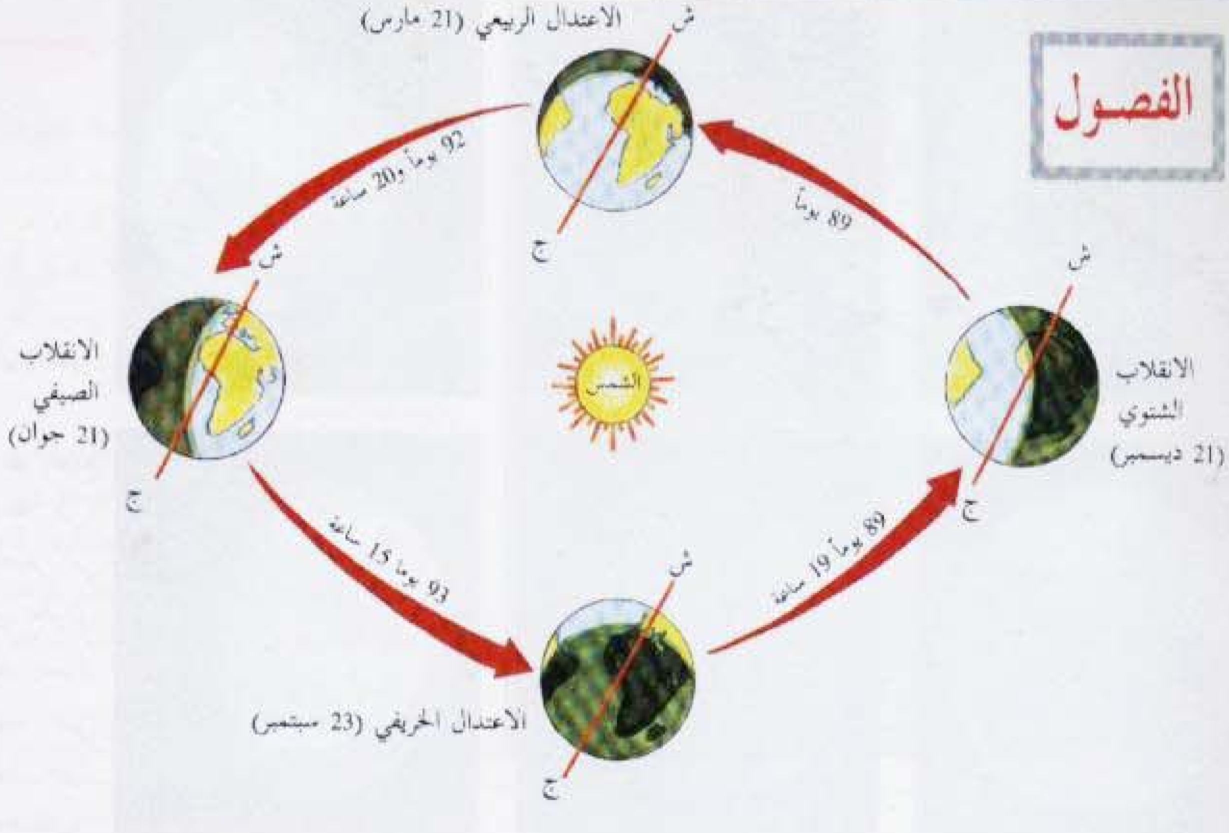


خصائصه:

- متوسط بعده عن الأرض: 400 384 كلم
- قطره 3476 كلم
- مساحته: 000 450 36 كلم²
- حجمه: 22 مليار كلم³
- كتلته: 1/80 من كتلة الأرض
- سرعة دورانه: 3659 كلم/سا
- يتمّ دورته حول الأرض في 29 يوما و12 ساعة و44 دقيقة و3 ثواني (مدة الشهر القمري)
- يتمّ دورته حول نفسه في 27 يوماً و8 ساعات



الفصول



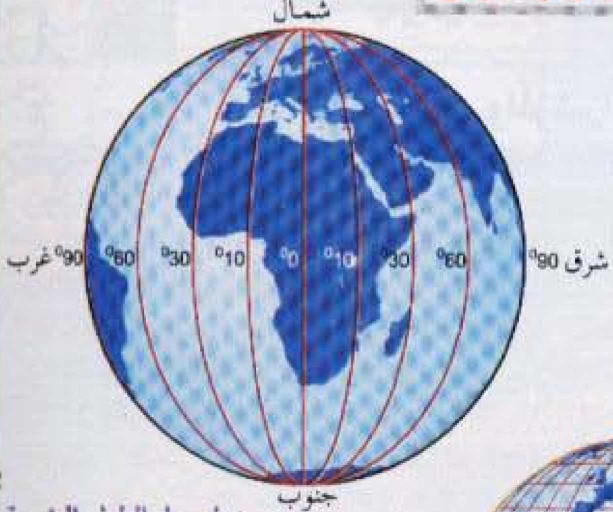
الانقلاب الشتوي (21 ديسمبر)



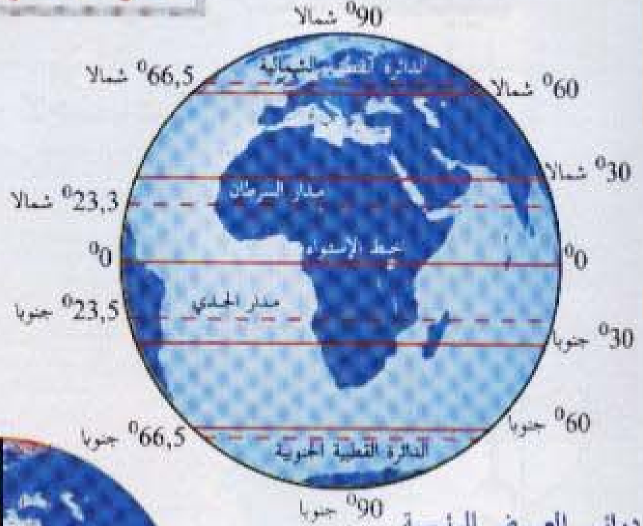
الانقلاب الصيفي (21 جوان)



خطوط الطول ودوائر العرض



خطوط الطول الرئيسية



دوائر العرض الرئيسية



المناطق الحرارية الرئيسية

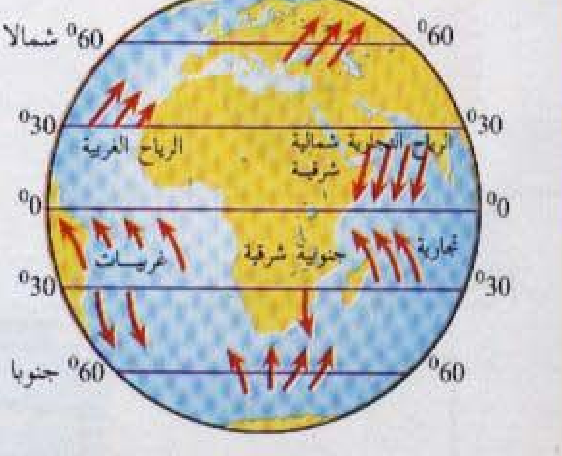


الجهات





دورة الرياح العامة



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الواقع البشري والمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

التركيب العمري للسكان		
الفئة العمرية	عام 87	عام 98
أقل من 20 سنة	%54,8	%48
20/60 سنة	%39,4	%45,4
+ 60 سنة	%5,8	%6,6

السكان: عام 2002 31,07 مليون نسمة.

عدد السكان عام 1987 - 23 مليون نسمة.

عدد السكان عام 1998 - 29272343 مليون نسمة

– الكثافة العامة عام 87: 9,6 ن/كلم². عام 98: 12,2 ن/كلم². عام 2000: 13,2 ن/كلم²

– معدل النمو السنوي: بين 77 - 87 - %3,08 . بين 87 - 98: %3,8

– الخصوبة عام 2000: 3,4

– أمل الحياة عند الولادة: إناث: 70 سنة ذكور: 68 سنة

– وفيات الأطفال لكل 1000 مولود: 64 عام 87 - 44 لكل 1000 مولود عام 1999.

– نسبة الأمية: %74,6 عام 66 - 61,5 % عام 77 ، 43,6 % عام 87 34,5 % عام 98

– نسبة التحضر: 49,6 % عام 87 %58 عام 98.

– نسبة البطالة: %21,3 عام 87 %30 عام 2000

– توزيع العمالة على فروع النشاط الاقتصادي عام 98:

– فلاحة %16 صناعة %24 خدمات %60

– متوسط عدد أفراد الأسرة 6,56 – معدل إشغال المسكن 7,15 عام 1998

المؤشرات الاجتماعية عام 2000:

– عدد المستشفيات: 417

– عدد أسرة المستشفيات: 52 000

– متوسط عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 نسمة: 1,96 سريرا

– عدد الأطباء: 17760

– التغطية الصحية: 1,01 طبيب لكل 1000 نسمة

– نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية: %90

– عدد الطلبة في كل مستويات التعليم 7,8 ملايين. أساسي وثانوي وفي التعليم العالي: 500 الف طالب

– المعدل العام للتمدرس في كل أطوار التعليم: 69% إناث: 64% – ذكور 71%

– نسبة السكان المرتبطين بشبكات مياه الشرب: %71

– نسبة السكان المرتبطين بالغاز الطبيعي %30

– نسبة السكان المرتبطين بشبكات الصرف الصحي: %66

– نسبة السكان المرتبطين بشبكات الكهرباء %85

– متوسط عدد خطوط الهاتف لكل 1000 نسمة: 53 هاتف عمومي/ 0,2 هاتف نقال/ 1,0 كمبيوتر

– مؤشر التنمية البشرية: 0,683 (الرتبة 107 من أصل 174 دولة)

المؤشرات الاقتصادية:

– الناتج المحلي الإجمالي: 54 مليار دولار عام 90 ، 42,3 مليار دولار عام 94

– الناتج المحلي الفردي: 2130 دولارا عام 90 ، 1550 دولارا عام 98

– حجم المديونية الخارجية عام 96: 34,5 مليار دولار عام 99: 28,3 مليار دولار

– نسبة النمو الاقتصادي 1995: %3,9 – 2000: %3,5

– مساهمة فروع النشاط الاقتصادي في الناتج المحلي الداخلي:

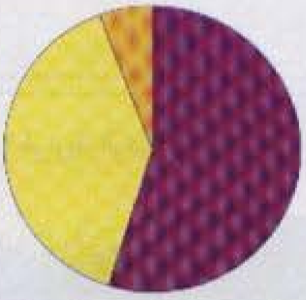
%12 فلاحة ، %20 صناعة ، %25 مناجم ، %43 خدمات

– نسبة التضخم عام 1996 – %18 – نسبة التضخم عام 2000: 02 %

الصادرات 1991: 11,7 مليار دولار الواردات 1991: 09 مليار دولار

الصادرات عام 96: 12,6 مليار دولار (%93,5 محروقات)

الواردات عام 96: 09,09 مليار دولار

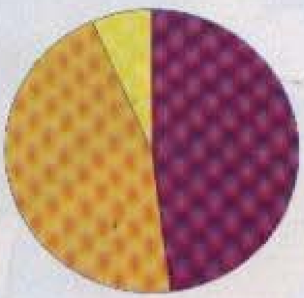


التركيب العمري للسكان لعام 1987

أقل من 20 سنة

20/60 سنة

+ 60 سنة

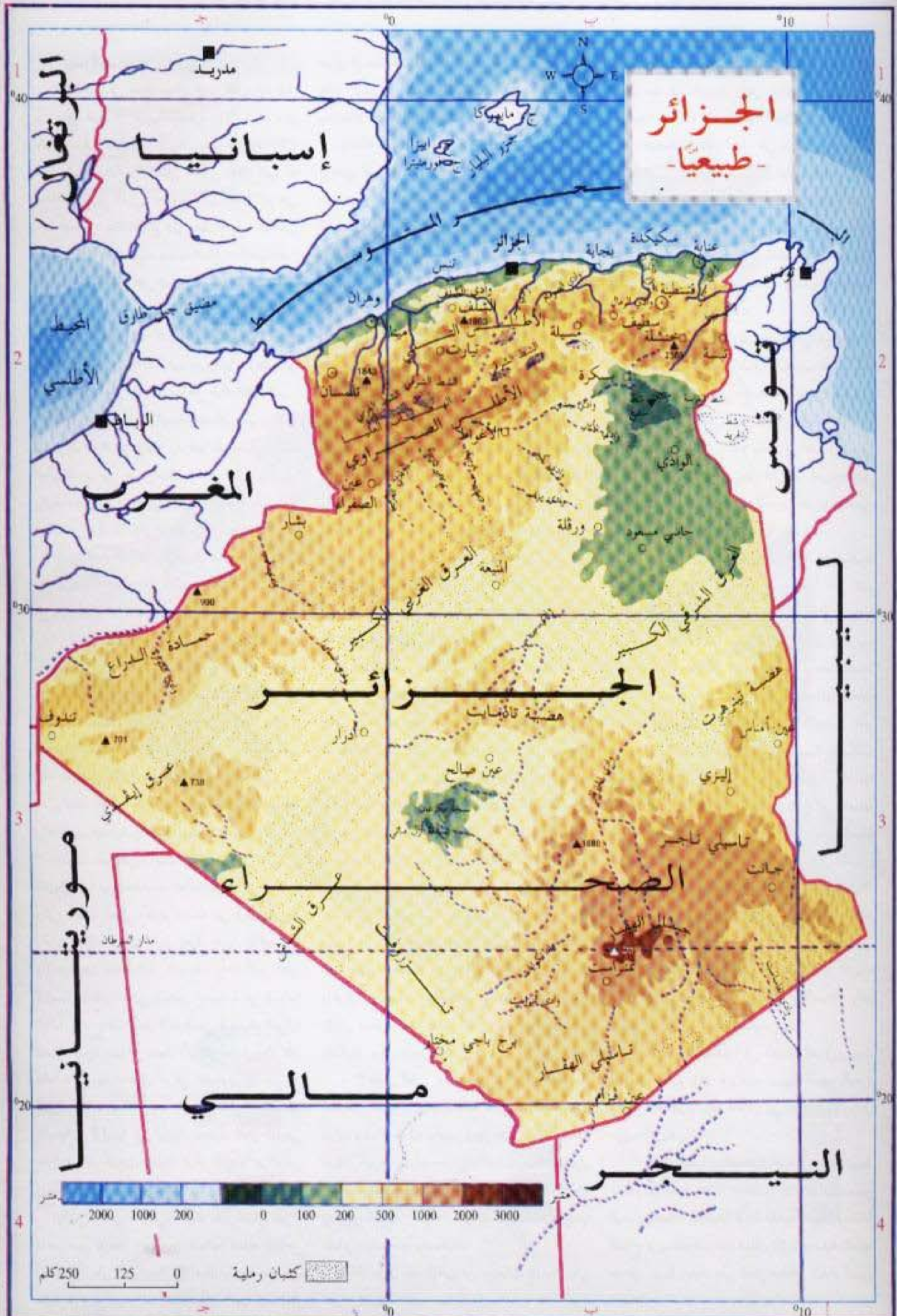


التركيب العمري للسكان لعام 1998

أقل من 20 سنة

20/60 سنة

+ 60 سنة


الجزائر
-طبيعيا-
البرتغال
إسبانيا
مدريد
المغرب
الرباط
المحيط الأطلسي
مضيق جبل طارق
البحر المتوسط
الجزائر
وهران
تنس
بجاية
سكيكدة
عنابة
قسنطينة
سطيف
باتنة
تبسة
بسكرة
تيارت
تلمسان
الأطلس التلي
الأطلس الصحراوي
الأغواط
عين الصفراء
بشار
ورقلة
الوادي
تونس
ليبيا
العرق الغربي الكبير
العرق الشرقي الكبير
المنيعة
الجزائر
حمادة الدراع
تندوف
عرق إيقيدي
أدرار
هضبة تادمايت
عين صالح
هضبة تينرهرت
عين أمناس
إليزي
تاسيلي ناجر
جانت
الصحراء
الهقار
تمنراست
برج باجي مختار
تاسيلي الهقار
عين قزام
موريتانيا
مالي
النيجر
مدار السرطان
متر
2000
1000
200
0
100
200
500
1000
2000
3000
كثبان رملية
250
125
0
كلم
N
S
E
W

الموقـــع :

تقع الجزائر في وسط شمال غرب القارة الإفريقية، بين خطي طول 9° غرب غرينتش، و12° شرقه، وبين دائرتي عرض 19° و37° شمالاً. مساحتها 2381741 كلم^2، يبلغ امتدادها الشمالي الجنوبي 1900 كلم، أما امتدادها الشرقي الغربي، فيتراوح ما بين 1200 كلم على خط الساحل، و1800 كلم على خط تندوف غدامس.

وتحيط بالجزائر عدة دول، بسبب اتساع مساحتها، فمن الشرق: تحدها تونس على طول 965 كلم، وليبيا بـ 982 كلم. ومن الغرب المملكة المغربية بـ 1559 كلم، والصحراء الغربية بـ 42 كلم. ومن الجنوب: النيجر بـ 956 كلم، ومالي بـ 1376 كلم، وموريتانيا بـ 463 كلم. ومن الشمال البحر المتوسط بساحل طوله 1200 كلم.

لموقع الجزائر أهمية استراتيجية وخصائص حيوية، تجمع بين ميزات نادرة، استمدتها من موقعها المتوسط في خريطة العالم القديم، فهي جسر إتصال، ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا، وبين المغرب العربي والشرق الأوسط، وممرا حيويًا للعديد من طرق الاتصال العالمية، برًا وبحراً وجوًا.

فمن الناحية الجغرافية والإقليمية، يتميز موقع الجزائر، بأبعاده الفاعلة والمؤثرة على الصعيد العالمي؛ فالبعد الأول هو بُعد الهوية والإنتماء بمحوريه؛ المغاربي: حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير، ومركزه الاقتصادي والبشري، وهي كذلك الممر الطبيعي بينه وبين الشرق الأوسط وإفريقيا. والمحور العربي الإسلامي: وهو محور الانتماء للحضارة العربية الإسلامية، التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية، وجعلت منها رافداً للتواصل والإثراء مع العالم العربي الإسلامي.

والبعد الثاني هو بُعد التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية، ويتميز بمحورين،

الأول: المتوسطي: حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزءاً من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة، والتي امتدت لتغطي أجزاء شاسعة من أراضيها، ولا زالت حاليًا تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة البحر المتوسط، وأحد أهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي والمناطق الحساسة في السياسة العالمية. ويتسع هذا البعد الاستراتيجي في موقع الجزائر، ليشمل أوروبا ويتداخل معها، لأن المتوسط تاريخيًا كان دائماً عامل ربط واتصال حركي اقتصادي وإنساني مع أوروبا، وقد دعم هذا البعد حديثا بفضل ربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في أوروبا، بحقول الغاز الطبيعي الجزائري، عبر أنبوبين، يقطعان البحر المتوسط عبر تونس وإيطاليا، وعبر المغرب وإسبانيا.

والثاني: المحور الافريقي: حيث يعمل توغل الجزائر داخل عمق إفريقيا، على ربط شمالها بمنطقة الساحل الإفريقي، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الإفريقي؛ وازدادت فعالية هذا المحور، بعد إنجاز طريق الوحدة الإفريقية، الذي فتح موانئ المتوسط على هذه الدول، ونشط العلاقات البشرية التاريخية والمبادلات التجارية التقليدية القائمة.

وتشكل محصلة هذه الأبعاد، إلى جانب الدور الريادي للجزائر على رأس العالم النامي، في الميدان السياسي والاقتصادي، أهم المعالم المتحكمة في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر، وفي تحديد وزنها الإقليمي والدولي.

الجزائر طبيعياً:

يتميز سطح الجزائر بنطاقين طبيعيين، متميزين ومختلفين من حيث الملامح التضاريسية والتركيب الجيولوجي، والمناخ، والانتشار السكاني، والتركز الاقتصادي:

- النطاق الشمالي؛ ومساحته نحو 400 ألف كلم^2، يغلب عليه الطابع الجبلي، في سلسلتين متوازيتين؛ الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، اللذين يحصران بينهما منطقة هضبية واسعة. هذه المرتفعات حديثة النشأة، غير مستقرة، تشكيلاتها تعود للزمنين الثاني والثالث. مناخها متوسطي، والغطاء النباتي كثيف، والزراعة واسعة. ويتركز في هذا النطاق 90٪ من جملة سكان الجزائر، بكثافة متوسطة: 40 نسمة/كلم^2؛ وتنتشر فيها أهم المدن والقرى والمناطق الصناعية وشبكات البنية التحتية.

- النطاق الجنوبي؛ ومساحته نحو 2 مليون كلم^2، وهو عبارة عن قاعدة صحراوية قديمة، تعود إلى ما قبل الكمبري. ويمتاز بتضاريسه الهادئة، باستثناء المنطقة الشمالية الشرقية. مناخه جاف، والغطاء النباتي محدود، والاستقرار السكاني يقتصر على الواحات وبعض مناطق استغلال البترول والغاز؛ بكثافة سكانية: 1 نسمة/كلم^2. ويحتوي هذا النطاق على أهم الثروات الباطنية في الجزائر.

وتقسم الجزائر إلى الأقاليم الطبيعية التالية:

- **الساحل**: ويشغل هذا الأقليم شريطا محدوداً، يتكون من شواطئ صخرية صلبة، حيث تطل الجبال مباشرة على البحر، لتعطي الصفة الصخرية التي ساعدت على ظهور الخلجان والموانئ، مثل وهران، وأرزيو، والجزائر، وبجاية، وسكيكدة، وعنابة، وإلى جانبها رؤوس صخرية ممتدة داخل البحر، مثل رؤوس: ملوية، وفالكون، وكربون. وكافالو.

- **الأطلس التلي**: ويمتد على شكل مجموعة من السلاسل الجبلية الالتوائية الحديثة التكوين، باتجاه جنوب شرق، وشمال شرق؛ وتحصر بينها جيوباً سهلية ساحلية ضيقة، أشهرها سهول: وهران، والمتيجة، وعنابة، وسهول داخلية مرتفعة واسعة نسبياً في أحواض الأنهار والأودية وسفوح الجبال، أشهرها سهول: تلمسان، وسيدي بلعباس، والسرسو، وقسنطينة.

وتمتد جبال هذا الإقليم من مرتفعات تلمسان على حدود المغرب، حتى جبال سوق أهراس عند حدود تونس شرقاً؛ والأطلس التلي أكثر ارتفاعاً واتساعاً في الشرق منه في الغرب. وأعلى ارتفاع له في جبال الجرجرة، عند قمة لالة خديجة: 2308م.

- **الهضاب العليا**: وتمتد على شكل حزام عرضي من الأراضي، يتراوح علوها ما بين 900 و 1000م، وهي أكثر ارتفاعاً في الشرق، حيث تأخذ أحياناً طابع الجبل؛ وبها العديد من المنخفضات؛ أهمها: سطيف، وعين البيضاء، وتبسة، والأحواض المغلقة ذات التصريف الداخلي، حيث تنتشر السبخات والشطوط؛ وأهمها الشط الشرقي، وشط الحضنة.

ويشكل العارض التضاريسي المتمثل في جبل الحضنة، الحد الفاصل بين الهضاب الشرقية والهضاب الغربية، كما تلتقي سلسلة الأطلس التلي مع سلسلة الأطلس الصحراوي عند جبال الأوراس، في شكل عقدة جبلية متميزة.

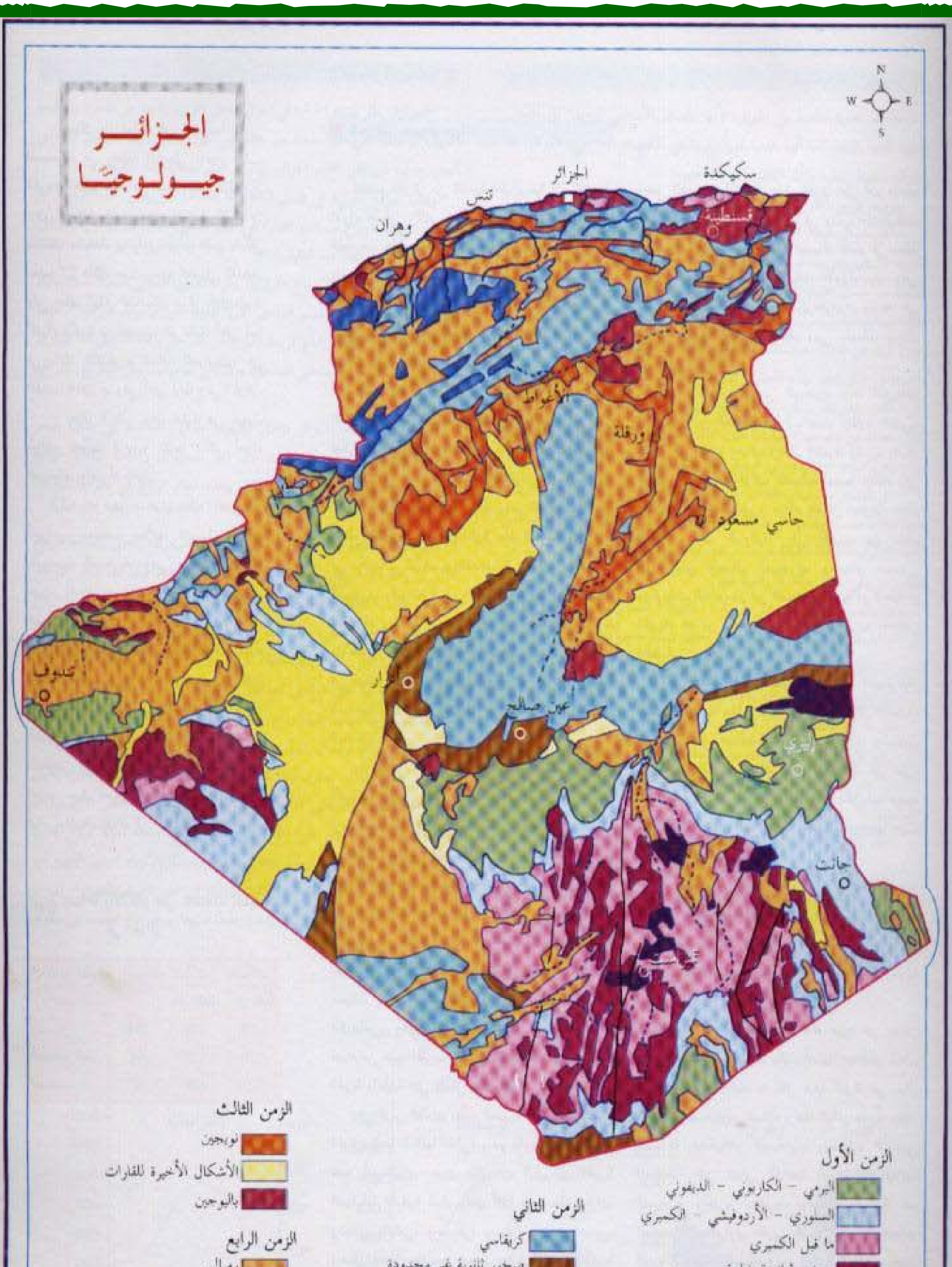
يشكل هذا الإقليم أهم مناطق زراعة الحبوب في الجزائر منذ القدم، وقد شكل على مر التاريخ، وقبل الاحتلال الفرنسي للجزائر، العمود الفقري للمعمور الجزائري، وأهم مناطقه الاقتصادية والسكانية.

- **الأطلس الصحراوي**: وهو عبارة عن منظومة جبلية، طولها 700 كلم، من فجيج غرباً حتى إقليم الزاب شرقاً، باتجاه جنوب غرب؛ وتمثل بموقعها وارتفاعها، حدًا طبيعيا انتقاليًا بين الشمال والجنوب، وحاجزاً في وجه رمال الصحراء؛ وتضم هذه المنظومة الجبلية مرتفعات عديدة شبه متوازية، تتخللها فتحات وخوانق ودروب، وتسلكها الأودية المنحدرة نحو الصحراء؛ كما تشكل ممرات طبيعية لشبكات المواصلات بين الصحراء وشمال الجزائر؛ سفوحها الجنوبية شديدة الانحدار بسبب الصدوع التي تفصلها عن القاعدة الصحراوية القديمة، خلافا السفوح الشمالية التي هي أقل انحداراً؛ أهم تشكيلاتها: جبال القصور، وبها قمة سيدي عيسى 2238م، وجبال عمور، وأولاد نايل، والحضنة، وجبال الأوراس، حيث قمة الشلية: 2380م، وجبال النمامشة.

- **الصحراء**: وهي إقليم شاسع، أغلب تكويناته صخور قديمة بركانية، تمتاز بالرتابة والانبساط؛ وأهم التشكيلات التضاريسية للصحراء هي:

- نطاق المنخفضات: في الشمال الشرقي، حيث منخفض ملغيغ (32 م) تحت مستوى سطح البحر؛ وتنتشر هنا أهم واحات الجزائر: في وادي ريغ، ووادي سوف والزيبان.

- نطاق الهضاب الصخرية: ويحتل مناطق وسط الصحراء، أهمها: هضبة تادمايت: 836 متر فوق سطح البحر، وحمادة تينرهرت قرب الحدود الليبية، وحمادة الدراع غرب تندوف. هذا النطاق تكويناته صلبة، تغطيها صخور جيرية رملية، على شكل صفائح طبقية، تسمى الحمادة.


الجزائر
جيولوجيًا
N
W
E
S
سكيكدة
الجزائر
تنس
وهران
قسنطينة
الأغواط
ورقلة
حاسي مسعود
تندوف
جانت
الزمن الثالث
نويجين
الأشكال الأخيرة للقارات
باليوجين
الزمن الرابع
رمال
كثبان رملية
الزمن الثاني
كريتاسي
صخور ثانوية غير محدودة
جوراسي
الزمن الأول
البرمي - الكاربوني - الديفوني
السلوري - الأردوفيشي - الكمبري
ما قبل الكمبري
صخور قرانيتية باطنية
صخور بركانية
صدع كبير
250 كلم 125 0

- نطاق المرتفعات في الجنوب الغربي للصحراء، في منطقة التاسيلي ناجر، أغلب تكويناته الجبلية ناتجة عن اضطرابات بركانية، لا تزال فوهاتها بارزة، وهي شاهقة الارتفاع: 2254م، متقطعة، بها وادي جرات الذي يشكل معلما أثريًا عالميًا، حيث رسوم التاسيلي القديمة. وفي منطقة الهقار الشاسعة، حوالي 0,5 مليون كلم²، المكونة من الصخور البركانية، أعلى قمة في كتلة الأتاكور، شمال تامنراست، في تاهات: 2918 م، وهي أعلى ارتفاع في الجزائر.

- نطاق الرمال: وهو عبارة عن سهول تحاتية، تغطيها الرمال، تشمل أكبر أجزاء الصحراء. وأهم أشكالها:

الرق؛ وهو سهل صخري يغطيه الحصى، أو أحواض منخفضة ملأتها السيول الجارفة بالرواسب الصخرية، وهي صالحة للحركة، حيث تشكل مسارات العديد من الطرق الصحراوية.

والعرق؛ وهو سطح واسع الأطراف تغطيه كثبان رملية، يتراوح ارتفاعها ما بين 260 و500م، وتنتشر بكثافة في الشرق، حيث العرق الشرقي، الممتد من الحدود التونسية، حتى المنخفض الذي يفصل تادمايت والمنيعة، وفي الغرب حيث العرق الغربي، الممتد ما بين بني عباس والمنيعة، إضافة إلى عرق الشاش وإيقدي.

توزيع المساحة والسكان على النطاقات الطبيعية في الجزائر

النطاقات الطبيعية	المساحة	السكان عام 1987	السكان عام 1998
التل	%04	%66	%70
الهضاب العليا	%09	%25	%20
الصحراء	%87	%09	%10

الجزائر جيولوجيا

تنقسم الجزائر من الناحية الجيولوجية إلى إقليمين، الأول شمالي والثاني جنوبي، وذلك بسبب اختلاف التطورات والأحداث الجيولوجية التي مرت بكل إقليم؛ وتفصل بينهما سلسلة الأطلس الصحراوي التي تشكل حدًا طبيعيًا بين أقدم وأحدث التكوينات الجيولوجية في الجزائر؛ فالصحراء في الجنوب قاعدة قارية قديمة، تظهر بها تكوينات قديمة تعود للزمن الأركي، في حيث تنتشر في الإقليم الشمالي تكوينات أحدث، تعود إلى الزمن الأول وما بعده، كما أنها أكثر امتزاجا وتنوعاً، بسبب فعالية الحت المائي، وشدة الحركات الالتوائية والبنائية، التي تمت في الزمن الثالث وبداية الزمن الرابع.

- **الجزائر الشمالية:** تحدّد رسم اللمسات الأولى للواقع الجيولوجي لشمال الجزائر منذ الزمن الأول، ممثلاً في تكوينات الرواسب القديمة، في صخور الشيست السيلوري والبودنغ البرمي، المنتشرة خاصة في الهضاب العليا الغربية، في سعيدة، وجبال زكار، وفي شنوة، والأطلس البليدي، إضافة إلى صخور الشيست والنايس في الهضاب العليا الوسطى، وفي بلاد القبائل، والمنطقة الساحلية بين جيجل وعنابة، وفي عدة مناطق في إقليم الساحل.

وفي الزمن الثاني، بعصوره الثلاثة الأساسية ظهرت تكوينات الترياسي على مساحة محدودة في جبل شطابة قرب قسنطينة، وفي أطراف الأطلس الصحراوي، خاصة في جبال القصور وعمور، وفي الهضاب العليا الوهرانية، والجلفة، والوطاية، والقنطرة، حيث تتركز أهم مناجم الملح في الجزائر. أما تكوينات الجوراسي فتنتشر على طول الجبال الساحلية من الحدود المغربية حتى جبال القل، وهي صخور جيرية في معظم الحالات، إضافة إلى بعض المناطق في سعيدة وفرندة وتلمسان والبابور. وأما تكوينات الكرتياسي، وهي عبارة عن صخور رملية وحصوية، فتمتد من حدود المغرب حتى بوسعادة، إضافة إلى الصخور الجيرية والطينية التي تشكل جبال الأطلس التلي.

وفي الزمن الثالث، بدأت الصورة الجيولوجية لشمال الجزائر، تأخذ شكلها الحالي؛ وأهم تكوينات هذا العصر تعود للنوموليتيك، حيث تكوينات الباليوسين الجيرية السيليكية المنتشرة شرق وادي تافنة في منطقة وهران، وسيدي بلعباس، ومعسكر، وسوقر، وسيدي عيسى، وجبال الحضنة، وفي بعض مناطق سطيف وقسنطينة وتبسة وجبل العنق؛ وهذه التكوينات تحتوي على أهم مناجم الفسفات في الجزائر، وامتداداتها في تونس. أما تكوينات الأيوسين، وهي صخور طينية وحصوية، فتنتشر في منطقة برج بوعريريج، وأخيراً تكوينات الأوليقوسين، وهي تكوينات قارية من صخور الكونغلوميرا، وتوجد في حوض الهبرة، وهضاب المدية، وبني سليمان، وجبال الأوراس.

وأما تكوينات عصر النيوجين، ومنه تكوينات الميوسين، من الكونغلوميرا الساحلية، والمارن الطيني، فتنتشر في منطقة وهران، وجبال الظهرة، وتنس، وشرق حوض الشلف، والحواف الشمالية لهضبة المدية، وفي وسط الأطلس المتيجي، وبلاد القبائل جنوب جبال البيبان، وقرب البرواقية، وفي الجنوب بين جبال الونشريس وجبال التيطري، وسيدي عيسى. وتكوينات البلايوسين من الصخور الطينية أو الرملية أو الجيرية، فتنتشر في منخفض سطيف وغرب منخفض الحضنة.

وفي الزمن الرابع استمرت التبدلات الجيولوجية، لتغطي تكوينات هذا الزمن، أكبر أجزاء الجزائر الشمالية، فرواسبها تحتل منخفضات الهضاب العليا، والسهول الساحلية كلها، كما تنتشر هذه التكوينات على طول الأودية، في شكل أحزمة طبقية، وهي تكوينات فيضية في أغلبها، حملتها مياه الأودية والسيول، ورسبتها حيث السهول والمنخفضات.

- **الصحراء:** وهي جزء من القاعدة الإفريقية الكبرى، تغطي قاعدتها البريكامبرية المتبلورة تكوينات قديمة تعود للزمن الأركي، مؤلفة بشكل أساسي من الغرانيت، والغنايس، وصخور متحولة، وأخرى رسوبية وغير رسوبية.

والصحراء إقليم منخفض، لأنه عبارة عن حوض واسع، تتخلله منخفضات بنائية، أهمها: منخفض شمال شرق الصحراء؛ وتحيط به كتل جبلية كبيرة، هي جبال الأطلس الصحراوي شمالا، وكتلة الهقار جنوباً، ويمتاز بسماكة تشكيلاته الصخرية، وبسيطرة الأراضي المنخفضة التي تغطي القاعدة القديمة بتشكيلاتها الصخرية والجيرية والقارية، والكثبان الرملية. ثم المنخفض الصحراوي الغربي الذي تغطيه التوضعات القارية الرباعية؛ وهو بدوره بحر للكثبان الرملية؛ وتفصل بين المنخفضين سلسلة من الصدوع.

الجزائر - الأمطـــار

للأمطار أهمية خاصة في الجزائر، لأنها المصدر الأساسي لتزويد كل أشكال الموارد المائية بالمياه، كما أنها تلعب دوراً رئيسا في الاقتصاد الفلاحي، لأن الزراعة مرتبطة بسقوط المطر، ولأن المناطق المروية محدودة.

ويوضح توزيع المطر في الجزائر، الخصائص العامة التالية:

– في شمال البلاد نطاق المطر الشتوي: تنزل 2/3 كميات المطر في الشهور الأربعة للشتاء، وتسببها الرياح الغربية والشمالية الغربية الناجمة عن الجبهات الجوية القادمة من شمال المحيط الأطلسي والمتجددة فوق البحر المتوسط، حيث تزداد فعالية هذه الجبهات شتاء، بسبب شدة البرد. وتبلغ كميات المطر أعلى قيمها على الساحل، حيث تزيد عن 1000 ملم/سنة، خاصة في مرتفعات الأطلس التلي التي تؤدي دوراً واضحاً في تركيز المطر بهذه المنطقة، لأن اصطدام الرياح المحملة بالرطوبة بها يساعد على تكاثف بخار الماء وسقوط الأمطار بغزارة. وتقل كمية الأمطار فيما وراء الأطلس التلي، ابتداء من سفوحها الجنوبية، حيث تتدنى كميتها إلى ما بين 200 و400 ملم/سنة، وهي تسقط خلال فصلي الربيع والخريف أساساً.

– في الصحراء: يسيطر الجفاف على مدار العام، وتقل كمية المطر عن 200 ملم/سنة، وذلك بسبب وقوعها في المنطقة فوق المدارية، وأين تتراكم الرياح القادمة من خط الاستواء، مشكلة منطقة ضغط مرتفع، ومصدرا للرياح التجارية التي تهب من الصحراء، وهي رياح جافة لا رطوبة فيها.

وتنزل أهم كميات المطر على الهوامش الشمالية للصحراء بسبب تسلل الرياح الغربية والشمالية الغربية في الشتاء، والتي تحتفظ بنسبة محدودة من الرطوبة بعد أن تفرغ حمولتها في المنطقة الشمالية.

وفي جنوب شرق الصحراء، يسود نظام المطر الصيفي لارتباطها بالمنطقة المدارية.

وأهم ما يميز نظام المطر في الجزائر:

– إنها تقل من الشمال إلى الجنوب، لأن الرياح الغربية والشمالية الغربية، تصطدم بالأطلس التلي الذي يشكل حاجزا للمطر، حيث تفرغ أكبر جزء من حمولتها، ولا تصل منها إلا كميات قليلة للمناطق الداخلية.

– إنها تقل من الشرق إلى الغرب، حيث تقسم الجزائر إلى جزء رطب في الشرق وخاصة في الشمال الشرقي، وجزء جاف في الغرب، وخاصة في الجنوب الغربي؛ والسبب في ذلك، أن الرياح المسيطرة على غرب الجزائر تصطدم بالحاجز الجبلي في غرب وجنوب شرق إسبانيا وشمال المغرب، أين تفرغ حمولتها قبل وصولها إلى الغرب الجزائري بحمولة ضعيفة.

الحـــرارة والريـــاح

الحـــرارة: يتأثر توزيع الحرارة في الجزائر بعامل القرب والبعد عن البحر، وبالطبيعة السهلية والجبلية التي تغير بشدة من خصائص التوزيع الحراري. فالإقليم الساحلي ألطف حرارة من باقي أقاليم الجزائر، بسبب التأثيرات البحرية الملطفة.

ويتميز توزيع الحرارة في فصل الشتاء بالانخفاض التدريجي كلما ابتعدنا عن الساحل، حيث تتراوح درجات الحرارة في شهر جانفي ما بين بين 10^o و 12^o على الساحل، و4^o في الهضاب العليا.

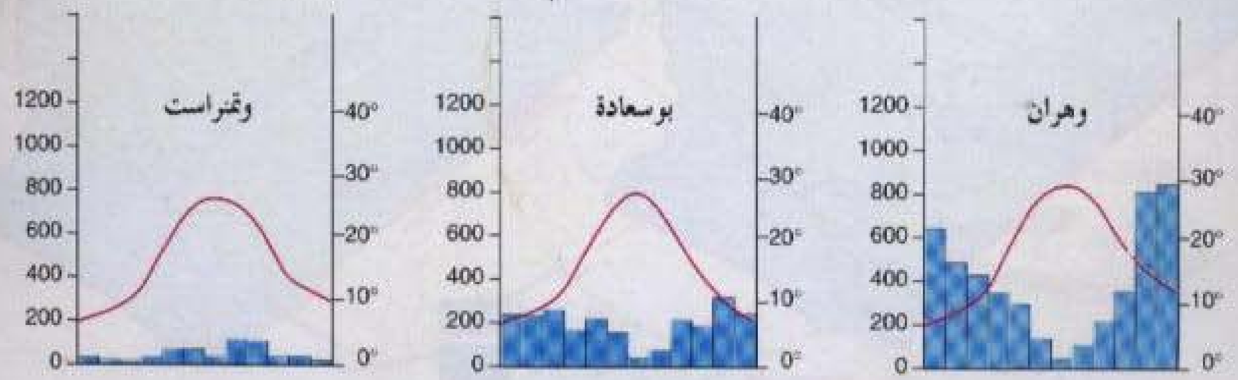
وفي الصيف، فصل الارتفاع الحراري، يكون القسم الشمالي معتدلاً نسبيًا بفارق حراري يقل عن 18^o، والقسم الداخلي قاريًا بفارق حراري يزيد عن 18^o، حيث يكون الاتجاه العام تزايد ارتفاع درجة الحرارة من الساحل باتجاه المناطق الداخلية، إذ تتراوح ما بين 20^o في أوت على الساحل، و26^o في الهضاب، وإلى أكثر من 30^o في الصحراء.

– الرياح: تخضع الجزائر لمناطق الضغط الجوي المتحكمة في منطقة البحر المتوسط، وهي منطقة الضغط المرتفع فوق مدار السرطان، وخاصة الضغط المرتفع الأزوري في شمال الأطلسي، وهو الذي يحدد نظام الرياح في المتوسط وغرب أوروبا.

ففي فصل الشتاء يتكون فوق شمال إفريقيا ضغط مرتفع يتصل بالضغط المرتفع الأزوري والضغط المرتفع الأسيوي، في حين يكون الضغط فوق مياه البحر المتوسط منخفضاً بالنسبة للضغط فوق اليابسة المحيطة به. وهذا ما يحدد نظام هبوب الرياح على الجزائر في هذا الفصل، حيث تخرج من المرتفع الأزوري رياح شمالية غربية رطبة ومطيرة تسيطر على المناطق الشمالية، في حين تكون غربية وشمالية غربية على الهضاب، وشمالية على هوامش الصحراء الشمالية.

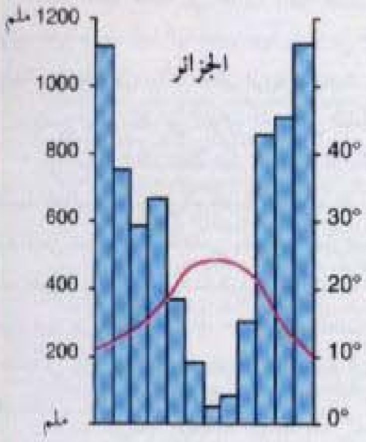
أما الصحراء، فتهب عليها رياح ساخنة من المنطقة الاستوائية، تكون رطبة نسبيا باتجاه جنوب غرب وشمال شرق.

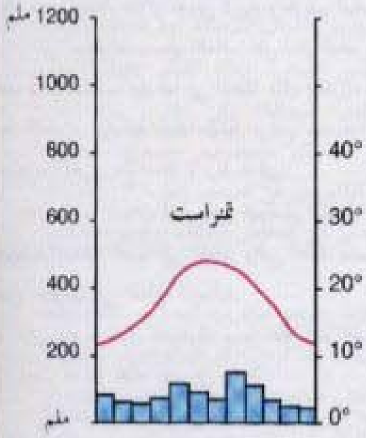
وفي فصل الصيف يتكون فوق شمال إفريقيا نطاق من الضغط المنخفض، يتصل في شرقه بالضغط المنخفض الأسيوي وفي جنوبه بالضغط المنخفض الأزوري، مما يحدد نظام هبوب الرياح على الجزائر في هذا الفصل، حيث تسود الرياح القارية القادمة من الصحراء؛ وهي رياح جافة وحارة، ومحملة بالأتربة، تسمى السيروكو، ويصل مدى تأثيرها حتى جنوب إيطاليا وفرنسا؛ في حين تتعرض الصحراء لهبوب رياح جنوبية شرقية وشمالية غربية ساخنة رطبة، مشبعة ببخار الماء تتسبب في سقوط المطر على منطقة الهقار.



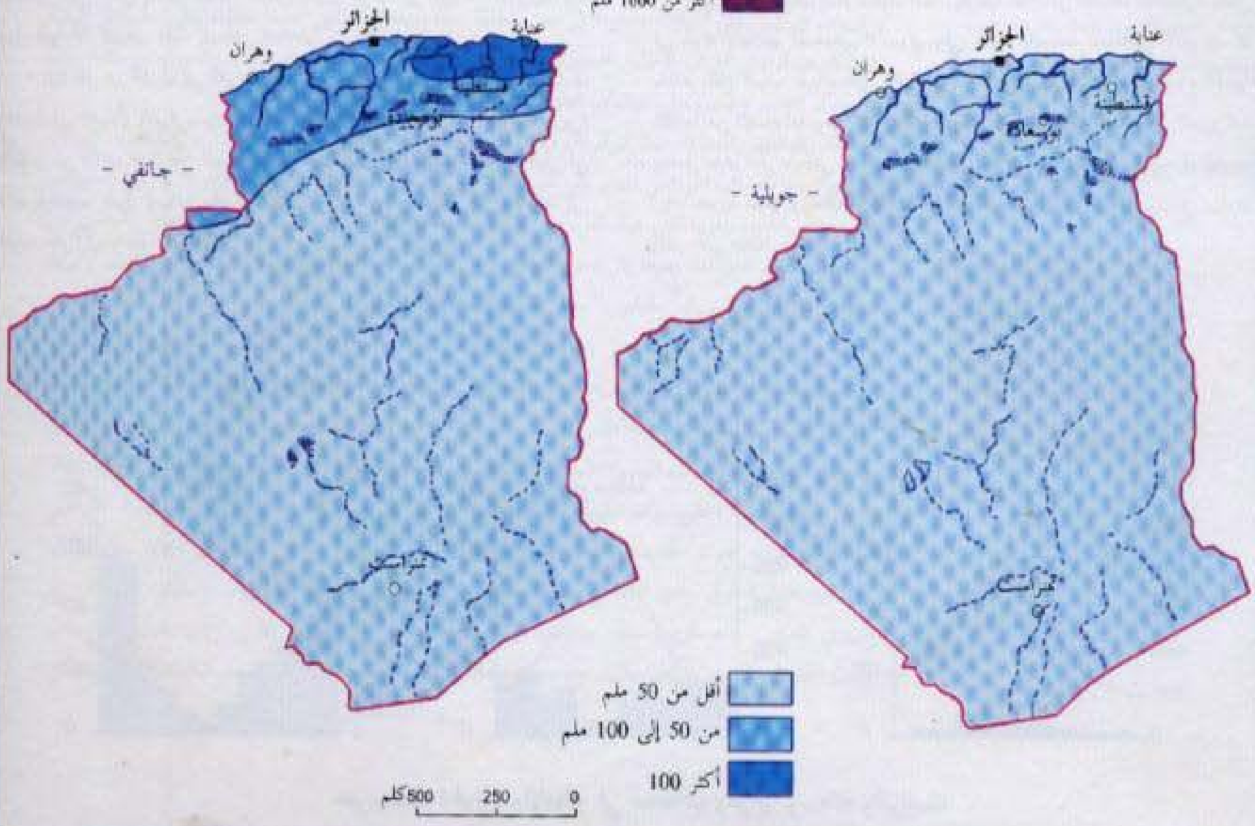
متوسطات الحرارة والأمطار في محطات وهران، بوسعادة وتمنراست

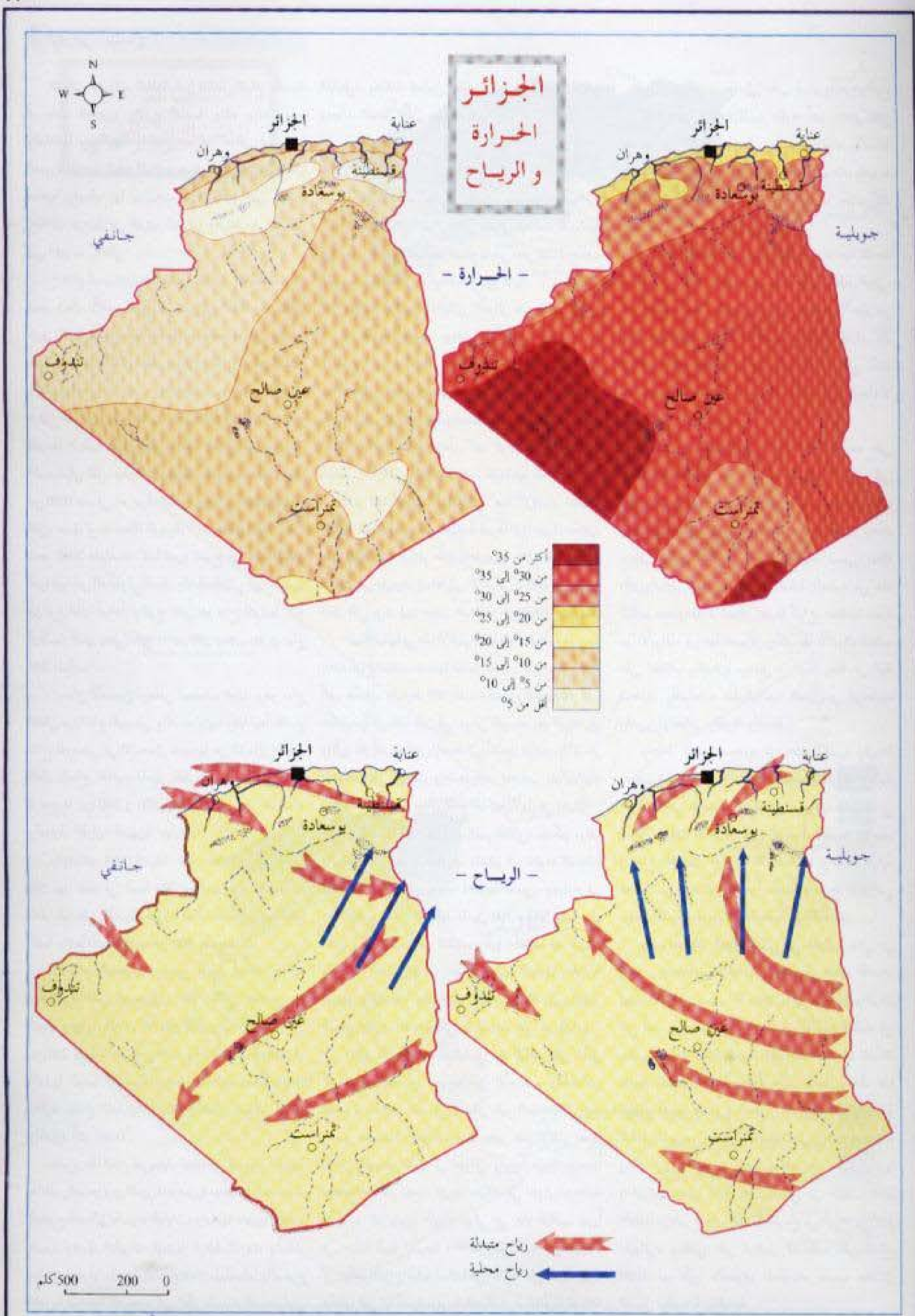
الجزائر
- الأمطار -










الجزائر
الحرارة
و الرياح
- الحرارة -
- الرياح -
جانفي
جويلية
N
W
E
S
الجزائر
عنابة
وهران
قسنطينة
بوسعادة
تندوف
عين صالح
تمنراست
أكثر من 35°
من 30° إلى 35°
من 25° إلى 30°
من 20° إلى 25°
من 15° إلى 20°
من 10° إلى 15°
من 5° إلى 10°
أقل من 5°
رياح متبدلة
رياح محلية
500 كلم 200 0

الجزائر - المناخ

تتحكم الظروف الناشئة عن تداخل الموقع بالنسبة لدرجات العرض، وتوزع اليابسة والماء والتضاريس واتجاهاتها وارتفاعها، واتساع مساحة الجزائر، في رسم الصورة المناخية العامة للبلاد، حيث تظهر ثلاثة نطاقات مناخية رئيسة، لها بصمات مميزة، تمتد على شكل نطاقات عرضية من الغرب للشرق، ومرتبة من الشمال إلى الجنوب كالتالي:

– مناخ البحر المتوسط: ويغطي المناطق المحاذية لساحل البحر شمال الأطلس التلي، من تبس إلى القالة؛ وهو نطاق ضيق مقارنة باتساع مساحة الجزائر، طقسه معتدل، ويتميز بفصلين متباينين؛ الأول مطير ودافئ وطويل، وهو الشتاء؛ والثاني جاف وحار وقصير، وهو الصيف، والمدى الحراري ضئيل عموماً. ويمكن التمييز ضمن هذا النطاق بين مناخ المتوسط الرطب الذي يغطي منطقة القبائل الصغرى من الجرجرة إلى القل، وهو أكثر رطوبة، حيث يزيد معدل المطر عن 1000 ملم في الجرجرة والبابور، وحوالي 2000 ملم في القل، حيث توجد منطقة الزيتونة، أكثر مناطق الجزائر مطرا بنحو 2443 ملم/سنة؛ كما تدوم الثلوج في هذه المنطقة لفترة تزيد عن 10 أيام في السنة. والغطاء النباتي فيها كثيف، من نوع الغابة أساساً. والنوع الثاني هو مناخ المتوسط شبه الرطب، الذي يغطي باقي مناطق التل بمعدل مطري يبلغ 700 ملم/سنة.

– مناخ الأستبس: ويغطي الهضاب العليا، وهو مناخ انتقالي بين المناخ المتوسطي والصحراوي، وهنا تبدأ ملامح المناخ المتوسطي في الانحسار تدريجيا من الشمال لتفسح المجال للمناخ الجاف، المتميز بالظروف القارية. فالأمطار تتراوح ما بين 300 و 500 ملم/سنة، فهي غير منتظمة، والفوارق الحرارية الشهرية متطرفة.

والهضاب العليا الشرقية شبه جافة، مناخها قاري (50 يوم جليد في السنة و30 يوم سيروكو)، والهضاب العليا الوسطى والغربية تحت الجافة، فالأمطار فيها أقل كمية وانتظاما، فلا تزيد عن 400 ملم/سنة.

– مناخ الصحراء: ويغطي أوسع أنحاء الجزائر، ويشكل الأطلس الصحراوي الحد المناخي الفاصل بين شمال وجنوب البلاد، الأمطار قليلة وغير منتظمة، تقل عن 200 ملم/سنة، والجو جاف، والحرارة عالية، والفوارق الحرارية اليومية والفصلية مرتفعة، باستثناء منطقة الهقار المتأثرة بالمناخ المداري، حيث الأمطار تسقط صيفاً، والحرارة أكثر اعتدالاً.

يتدرج هذا المناخ تدريجيا، ابتداء من السفوح الجنوبية للأطلس الصحراوي الذي يقدم صورة مناخية فريدة، حيث السفوح الشمالية تكسوها الغابات، وقممها تغطيها الثلوج، بسبب وصول التأثيرات البحرية الرطبة الباردة، وبمعدل مطري يتراوح ما بين 800 و900 ملم/سنة، والسفوح الجنوبية المواجهة للصحراء التي تتأثر بالمناخ الصحراوي القاحل؛ وهكذا تتعايش غابات الصنوبر والسدر، مع واحات النخيل على بعد 30 كلم.

النبات:

يعكس الغطاء النباتي، الظروف المناخية وخصائص التربة، السائدة في الجزائر، التي تشكل العناصر الأساسية في رسم الصورة النباتية؛ حيث ينتشر نحو 3300 صنف نباتي منها 640 من الأصناف النادرة عالميا.

وتتوزع الأقاليم النباتية في الجزائر على النحو التالي:

– **إقليم المتوسط:** ويغطي الأراضي المحصورة بين السفوح الجنوبية للأطلس التلي وساحل البحر المتوسط، مناخه حار وجاف وقصير صيفاً، ورطب ودافئ وطويل وممطر شتاء. وتربته جيدة وخصبة، وهو لذلك أوفر مناطق الجزائر نباتاً وأغناها نوعاً، كما توجد بهذا الأقليم، أخصب الأراضي الفلاحية ذات الإنتاجية العالية.

أهم التشكيلات النباتية في هذا الإقليم، الغابات الدائمة الخضرة، وتغطي مساحة قدرها 3,8 مليون هكتار، منها 650 ألف هكتار غابات طبيعية، و550 ألف هكتار غابات غير طبيعية، إضافة إلى الأحراش الكثيفة في مناطق المطر التي يزيد فيها معدل التساقط عن 1000 ملم/سنة.

الحياة النباتية في هذا الإقليم نشطة طوال العام، وهو يتميز بتعدد أنواع النبات، ضمنها غابات الصنوبر على مساحة 700 ألف هكتار، والبلوط 500 ألف هكتار، والفلين 440 ألف هكتار، (أكبر غابة فلين في حوض المتوسط بعد البرتغال)، والأرز 30 ألف هكتار، إضافة إلى أشجار الزان، والأشجار المنقولة، مثل الزيتون، والحمضيات بمختلف تشكيلاتها؛ ويعتبر هذا الإقليم، نطاق إنتاج الفاكهة الأول في الجزائر.

– **إقليم السهوب:** وهو إقليم انتقالي، بحكم موقعه بين إقليم المتوسط والصحراء، وتنتشر في تخومه الشمالية أشجار الزيتون، وفي تخومه الجنوبية الدرين، ويتراوح في هذا الإقليم معدل التساقط ما بين 300 و 500 ملم/سنة، الذي يكون أساساً في الشتاء، وفترة الجفاف فيه طويلة، والحرارة أكثر ارتفاعاً، حيث تتزايد الفوارق الحرارية اليومية والفصلية، والتربة فيه فقيرة، إضافة إلى انتشار السباخ والترب الملحية التي لا تساعد على نمو النبات.

وتظهر التشكيلات النباتية في هذا الإقليم على شكل تجمعات كثيفة أو مفتوحة من الأعشاب والحشائش القصيرة والشجيرات في المناطق غير الصالحة للزراعة، وتتميز بأهميتها الرعوية، حيث يعتبر هذا الإقليم نطاق المراعي الطبيعية الأول في الجزائر، ومورداً طبيعيًا متجدداً تستفيد منه أهم قطعان الثروة الحيوانية في الجزائر، وخاصة الأغنام، كما يلعب الغطاء النباتي في هذا الإقليم، دوراً في حماية البيئة الطبيعية والمحافظة على التربة من التعرية.

وأهم الأنواع النباتية السائدة هي الحلفاء، على نحو 4 مليون هكتار، التي لها أهمية مزدوجة اقتصاديا، كمادة أولية لصناعة الورق وكمراعي طبيعية، إلى جانب السدر والبطوم والشيح.

كما يتميز هذا الإقليم، بكونه أهم مناطق إنتاج الحبوب في الجزائر، حيث حلت الزراعات الانسانية مكان النبات الطبيعي، وهي مورد اقتصادي هام، يتميز به هذا الإقليم منذ العصور التاريخية الغابرة، حيث كان دائما نطاق الحبوب الأول في الجزائر.

– **إقليم الصحراء:** وتترك الظروف المناخية القاحلة السائدة في هذا الإقليم بصماتها على الغطاء النباتي، حيث يبلغ الجفاف هنا ذروته، ويقل متوسط الأمطار عن 200 ملم/سنة، والطبيعة قاسية، والتربة نادرة، لأن الأراضي التي تكسوها الرمال المتحركة، أو التي تكون مكسوة بطبقة صخرية كالحمادة، إضافة إلى الملوحة، لا تساعد على نمو النبات.

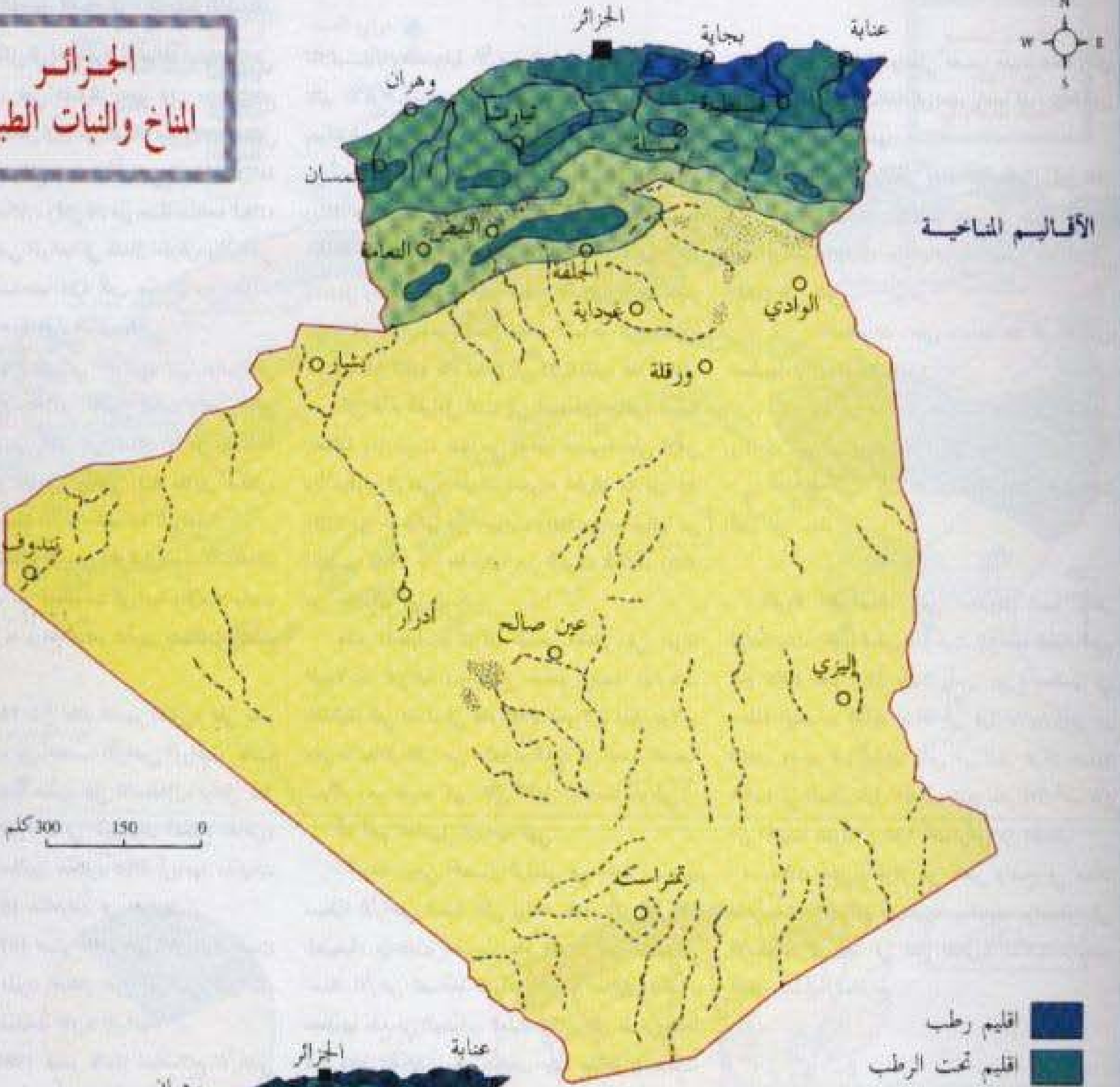
ويقتصر الغطاء النباتي في هذا الإقليم، على التشكيلات المتآلفة مع الجفاف وارتفاع الحرارة، التي تحتل مجاري الأودية والمناطق التي توجد بها مياه باطنية قريبة من سطح الأرض، خاصة في الواحات. وهناك مناطق خالية تماماً من الحياة النباتية، تسمى محليًا «تانزروف»، كما أن الأنواع النباتية المنتشرة في هذا الإقليم محدودة، لا تتجاوز بضعة أنواع، معظمها مجرد من الأوراق، فروعها قصيرة، وتكثر بها الأشواك للتغلب على الجفاف والتبخر، وجذورها طويلة بحثاً عن المياه الباطنية: وأهم هذه التشكيلات، النخيل في الواحات، والدرين والعناب والطرفة والسنط.

ونشاط الرعي محدود في هذا الإقليم، والزراعة محصورة في مناطق الاستصلاح المعتمدة على الري بالمياه الجوفية، التي توسعت مساحتها بصورة محسوسة في العشر سنوات الأخيرة؛ لكن الضغوط الطبيعية القاسية، وارتفاع تكاليف عمليات الاستصلاح، وتقنيات الري، جعلت من هذه الزراعة أمراً مكلفاً، وعمرها الافتراضي مرتبط بكمية مخزون المياه الباطنية غير المتجددة.

وعموماً، فإن الغطاء النباتي في الجزائر، يعاني من التدهور وانخفاض الإنتاجية، وأصبحت ظاهرة التصحر تهدد الأراضي بسبب الاستغلال غير الرشيد، والحرائق التي أدت إلى اندثار وندرة عدد من الأنواع النباتية، إلى جانب تصاعد عملية التعرية. وقد استدعت هذه المشكلة اهتمام الدولة الجزائرية مبكراً، حيث قامت باتخاذ عدة تدابير، أهمها مشروع السد الأخضر ومشروع حماية المناطق السهبية، كمحاولة للسيطرة على زحف الصحراء، وخلق توازن طبيعي ومناخي يساعد على الحياة البشرية والحيوانية، وعلى تحقيق إنتاج إضافي من منتجات الغابة المختلفة، وخلق ظروف ملائمة للتوسع في الزراعة والإنتاج الحيواني، وبالتالي على استقرار السكان؛ لكن النتائج المحققة لم تكن بالمستوى المطلوب، بسبب مشاكل التمويل والصيانة والحماية.

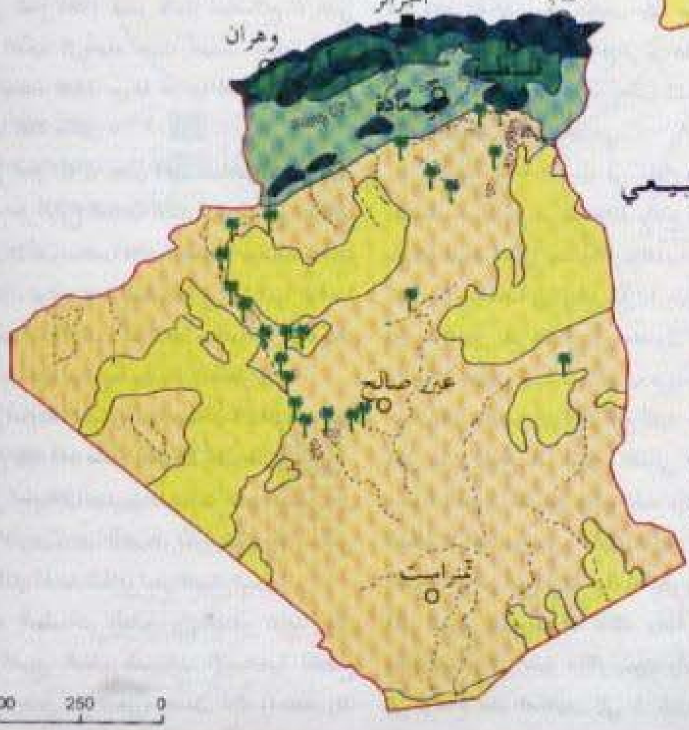
الجزائر
المناخ والنبات الطبيعي

الأقاليم المناخية



- اقليم رطب
- اقليم تحت الرطب
- اقليم شبه جاف
- اقليم تحت شبه جاف
- اقليم جاف

النبات الطبيعي



- نباتات البحر المتوسط (الفلين، البلوط، الصنوبر، الأرز)
- غابات دائمة الخضرة (اشجار الفلين، اشجار مخروطية)
- حشائش الإستبس + الحلفاء
- استبس صحراوي
- واحات

■ الزراعة - الصيد البحري - تربية الماشية.

الزراعة: تشكل الزراعة الجزائرية قطاعاً استراتيجيًا في الاقتصاد الوطني، فهي تشارك بنحو 14٪ من الإنتاج الداخلي الخام، وتشغل 25٪ من العمالة عام 1999 (مقابل 60٪ عام 1967)، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نحو 8,2 ملايين هكتار، وتمثل 4٪ من جملة مساحة البلاد؛ وتتركز أهم الأراضي الزراعية في شمال الجزائر، والأراضي الزراعية المروية مساحتها 420 ألف هكتار، وهي قليلة، وذلك للفقر من حيث المياه السطحية.

وينقسم القطاع الزراعي الجزائري إلى نوعين من حيث التسيير والاستغلال: القطاع العام، ويغطي 3,4 مليون هكتار، ويمثل 44٪ من جملة الأرض الصالحة للزراعة. والقطاع الخاص، ويغطي 4,1 ملايين هكتار، ويمثل 56٪ من جملة الأرض الصالحة للزراعة.

وقد عرف القطاع الزراعي الجزائري، منذ الاستقلال عام 1962 العديد من التنظيمات الزراعية والإصلاحات، بهدف النهوض به ورفع أدائه، لتأمين متطلبات الغذاء والحياة للسكان.

ففي عام 1963 شُنَّ نظام التسيير الذاتي، على نحو 2,4 مليون هكتار، من أخصب الأراضي الزراعية، كانت تابعة للمستوطنين الأجانب قبل الاستقلال، وتمثل ⅓ المساحة الصالحة للزراعة، في حين كان القطاع الخاص، يستأثر بنحو 5 ملايين هكتار، ثلاثة أرباعها ملكيات صغيرة تقل عن 10 هكتارات في المتوسط.

وفي العام 1971 صدر قانون الثورة الزراعية، حيث تم تأميم نحو مليون هكتار من الأراضي الزراعية، وأقيمت عليها تعاونيات الثورة الزراعية.

وفي العام 1984 صدر قانون استصلاح الأراضي وحيازة الملكية الزراعية، حيث أعيدت هيكلة أملاك الدولة، بإنشاء 3400 مزرعة فلاحية اشتراكية، متوسط مساحتها 800 هكتار.

وفي العام 1987، صدر قانون المستثمرات الفلاحية، حيث تم حل المزارع الفلاحية الاشتراكية، وتوزيع ممتلكاتها على نحو 28 ألف مستثمرة فلاحية جماعية، متوسط مساحتها 60 هكتارا، يتراوح عدد المستفيدين في المستثمرة الواحدة منها، ما بين 3 و 6 أفراد، وكذا 5000 مستثمرة فلاحية فردية، متوسط مساحتها يتراوح ما بين 8 و 9 هكتارات.

وفي العام 1990 صدر قانون إعادة الأملاك المؤممة، حيث تم إرجاع 445 000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق.

وفي العام 1996 صدرت تشريعات عديدة تضمن حق التملك للأرض وحق تأجيرها، تكريسا للتوجه السياسي والاقتصادي الجديد للبلاد، نحو اقتصاد السوق.

هذه التنظيمات المتتالية والمتناقضة، شاهد على الفشل الذريع لمختلف العمليات الإصلاحية للقطاع الزراعي، وعامل على تدهوره وضعف أدائه وتخلفه، وقد زاد من تعقيد أوضاع القطاع، الظروف الطبيعية غير الملائمـــة، ومحدودية الأرض الزراعية، وتقلصها تحت تأثير الانجراف والتصحر، وخضوعها للعوامل المناخية، إضافة إلى زحف العمران الذي طال نحو 150 ألف هكتار من أخصب الأراضي لأغراض التوطن الصناعي والتعمير، زيادة على الهجرة من الريف للمدن، وتراجع نصيب العمالة الفلاحية، وتحولها إلى الأنشطة الأخرى، وقلة التمويل والاستثمار في هذا القطاع الحيوي، حيث تقدر الإحصاءات الرسمية تقلص معدل المساحة الزراعية من 0,75 هكتار للفرد عام 1962 إلى 0,25 للفرد عام 1999.

كل هذه العوامل أدت إلى استفحال ظاهرة التبعية الغذائية وما يترتب عنها من أخطار جسيمة على الأمن والاستقرار الوطني، حيث تستورد الجزائر ما بين 30 و50٪ من حاجياتها من الحبوب، و60٪ من حاجياتها من الحليب، و90٪ من حاجياتها من الزيوت النباتية، و95٪ من حاجياتها من السكر.

هذه المعطيات، تؤكد العجز الخطير في ميزان المبادلات الزراعية، وارتفاع حجم وقيمة الواردات الغذائية، التي بلغت في عام 1995 نحو 2,7 مليار دولار، وهو ما يعادل 30٪ من عائدات البلاد من العملة الصعبة سنويًا، وهو عبء كبير على كاهل الاقتصاد الوطني.

أما أهم المحاصيل الزراعية فهي:

الحبوب: وهي المحصول الرئيسي في الجزائر، بسبب سيطرة الأراضي البعلية على زراعته بفعل تأثير الظروف الطبيعية، واحتلت الحبوب عام 2000 نحو 62٪ من جملة الأرض الصالحة للزراعة، أي 5 ملايين هكتار، معظمها يقع في الهضاب العليا، وكان متوسط مردودها 9,4 قناطير/هكتار، وهو ضعيف جدًا مقارنة بالمعدلات العالمية. ويبلغ متوسط إنتاج الجزائر من هذا المحصول نحو 25 مليون قنطار سنويا، وهو يعادل 15% من إجمالي القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

ويتأرجح إنتاج الحبوب في الجزائر، تبعا للظروف المناخية، حيث تميز موسم 1996 بإنتاج قياسي للحبوب بلغ 46 مليون قنطار، بينما أشارت تقديرات موسم 1997 الذي تميز بالجفاف إلى إنتاج بلغ 12 مليون قنطار فقط. أي بانخفاض بلغ 74% من محصول الموسم السابق. وقد كان نصيب الفرد من الحبوب في الجزائر 240 كلغ عام 1962، وتقلص إلى 148 كلغ للفرد عام 1991، وهو دليل على تراجع هذا المنتوج الغذائي الحيوي، بسبب صعوبة العوامل الطبيعية وندرة المياه وانخفاض إنتاجية الهكتار الواحد، وتستورد الجزائر ما بين 40 و 50% من القمح المعروض للبيع في السوق العالمية، وبذلك فهي من أكبر الدول المستوردة له عالميًا، وهذا يكلف الخزينة الجزائرية نحو 1,3 مليار دولار سنويا، وأشارت التوقعات إلى ارتفاع هذه التكاليف إلى 3 مليارات دولار عام 2000، وإلى 4 مليارات دولار عام 2005.

الأشجار المثمرة: وتغطي نصف مليون هكتار، أي 6% من المساحة الصالحة للزراعة، بإنتاج قدره 945 ألف طن/سنة؛ وأهم أنواعها:

1 - الزيتون: ويغطي 297360 هكتارًا، تمثل 60٪ من مساحة الأشجار المثمرة، بنحو 3 مليون شجرة، وبإنتاج قدره 16500 طن عام 87، تقلص عام 91 إلى 6000 طن فقط.

2 - الحمضيات: على مساحة 46 ألف هكتار، معظمها في منطقة الساحل.

3 - الكروم: على مساحة 94 ألف هكتار، وكانت قبل السبعينيات 355 ألف هكتار.

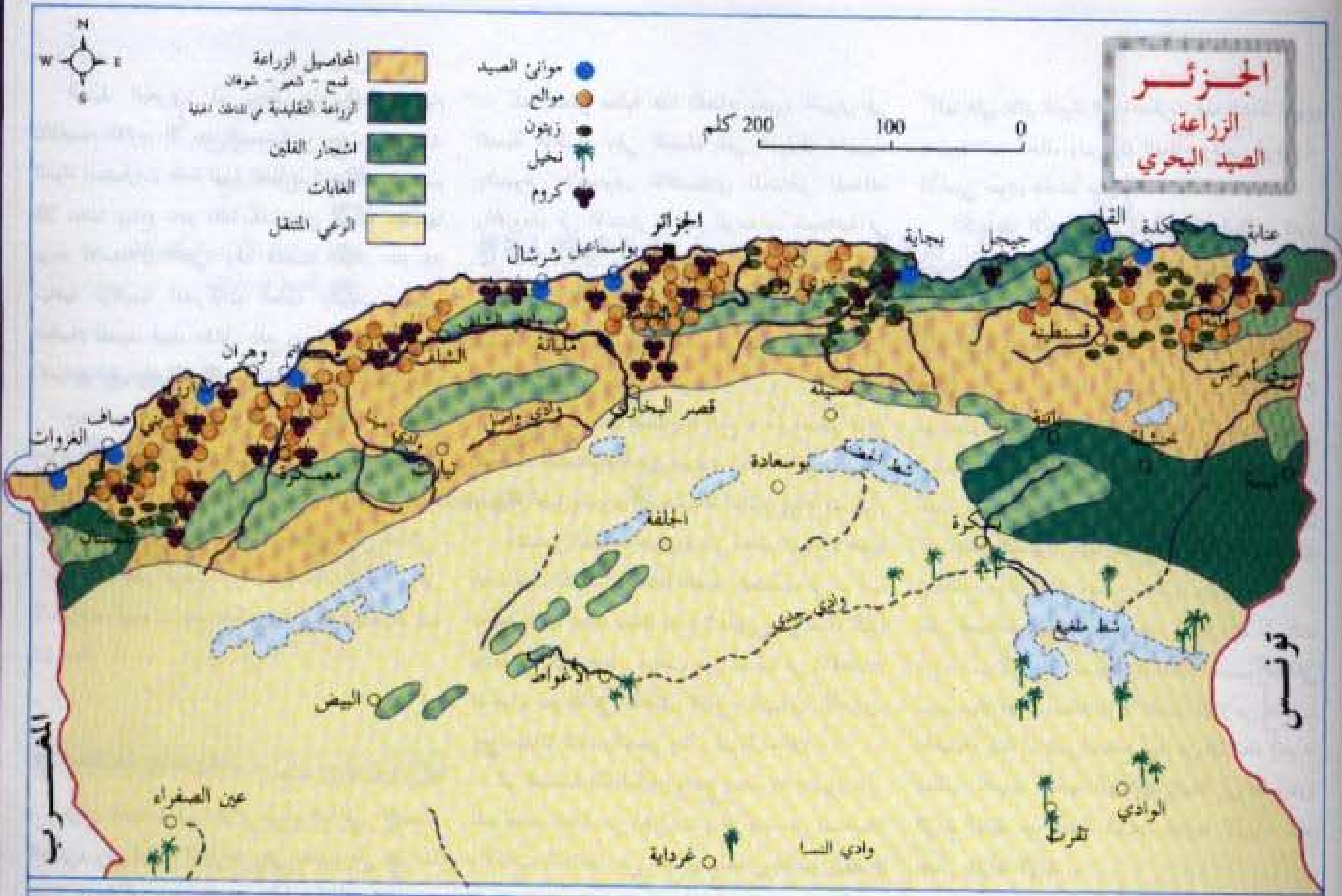
4 - النخيل: 7,5 ملايين نخلة، بإنتاج قدره 215 ألف طن سنة.

الثروة الحيوانية: وهي محدودة نسبيا بالنظر للإمكانيات الجيدة لتطويرها، حيث بلغ عدد قطعان الغنم عام 1999 نحو 17,7 مليون رأس، يتوزع معظمها في منطقة الهضاب العليا، إضافة إلى 3,8 ملايين رأس من الماعز، ونحو 1,4 مليون رأس من البقر تتركز بصورة خاصة في شمال شرق الجزائر، تنتج نحو 535 ألف طن من الحليب سنويًا، و 130 ألف رأس من الجمال.

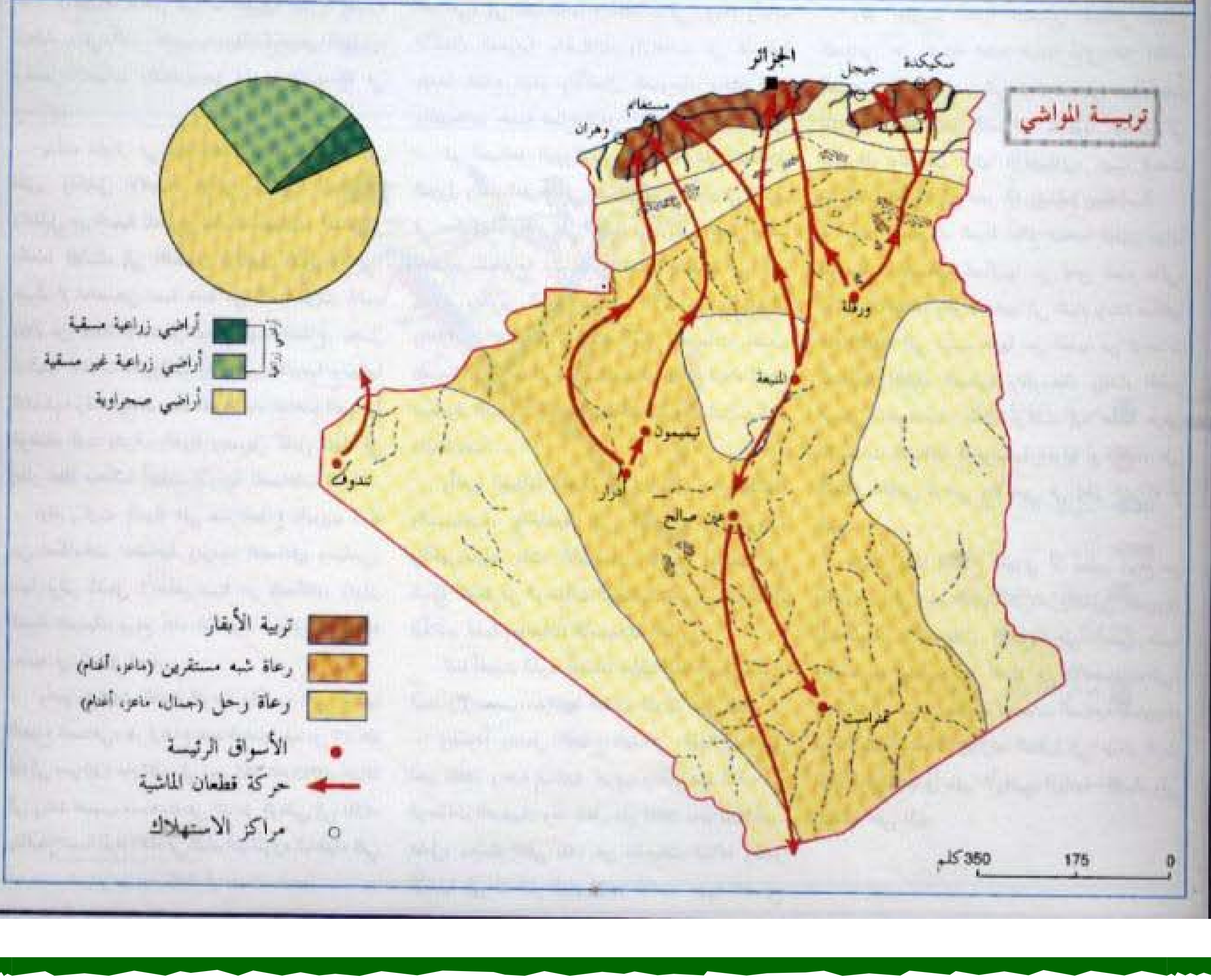
وبذلك تعاني الجزائر من نقص واضح في ميدان المنتوجات الحيوانية (حليب ولحوم)، وتضطر إلى الاستيراد، مما يزيد في ثقل الفاتورة الغذائية، وتوطيد التبعية الغذائية للخارج.

الفلاحة الجزائرية عام 2002
حسب الاحصاء الفلاحي العام

- المساحة الفلاحية النافعة "S.A.U" 8666715 هكتارًا
- المساحة الفلاحية المخصصة للحبوب 4177357 هكتارًا (%48,2).
- المساحة الفلاحية المخصصة للأشجار المثمرة 587469 هكتارًا (%6,7).
- المستثمرات الفلاحية: 62% مساحتها أقل من 5 هكتارات.
  94% مستثمرات للقطاع الخاص.
  %03,7 مستثمرات فلاحية جماعية.
  %01,5 مستثمرات فلاحية فردية.
- العمالة الفلاحية: 769 997
- انتاج الحبوب: 2001 - 27,6 مليون قنطار.
  2002 - 19,0 مليون قنطار.



الجزائر
الزراعة،
الصيد البحري
المحاصيل الزراعة
قمح - شعير - شوفان
الزراعة التقليدية في المناطق الجبلية
أشجار الفلين
الغابات
الرعي المتنقل
موانئ الصيد
موالح
زيتون
نخيل
كروم
200 كلم
100
0



تربية المواشي
أراضي زراعية مسقية
أراضي زراعية غير مسقية
أراضي صحراوية
تربية الأبقار
رعاة شبه مستقرين (ماعز، أغنام)
رعاة رحل (جمال، ماعز، أغنام)
الأسواق الرئيسة
حركة قطعان الماشية
مراكز الاستهلاك
350 كلم
175
0

الصيد البحري: لم يحظ هذا القطاع الهام بالاهتمام اللازم، إلاّ بعد التسعينيات، حيث خصصت الدولة استثمارات هامة لهذا القطاع، الذي أصبح يضم 28 ميناء، وينتج نحو 190 ألف طن سنويًا، معظمها يوجه للاستغلال المحلي؛ وقد فتحت الجزائر عام 95 مياهها الإقليمية للشركات العالمية (اليابان وإيطاليا خاصة) للصيد فيها، مقابل دفع رسوم معينة، وتحديد كميات الصيد لحماية الثروات الطبيعية من الاستنزاف.

ويهدف رفع طاقة إنتاج هذا القطاع الهام شجعت الجزائر المزارع السمكية، حيث يمكن الاستفادة من 28 مليون هكتار من المسطحات المائية في أحواض السدود لتربية الأسماك لغرض الاستهلاك وتحقيق الأمن الغذائي.

- كما يعتبر المرجان ثروة بحرية هامة، لكنه تعرض لاستنزاف كبير، مما دفع الحكومة إلى منع استغلاله لمدة 15 سنة

الصناعة والمحروقات

تؤدي الصناعة في الجزائر دوراً رائداً في الاقتصاد الوطني، وفي التنمية المتوازنة؛ وهي تعتمد على قدرات هامة ومتطورة، بفضل الثروات الطبيعية المتنوعة المتوفرة محليا، والتي أهمت لتلعب دورها كمصدر للتموين، وبفضل التقنيات والتكنولوجيا الحديثة المستعملة في وحداتها.

بدأت الجزائر في بناء قاعدة صناعية تهدف إلى تطوير وتكامل الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقلالية والتقليل من التبعية للخارج منذ السبعينيات، ابتداء من المخطط الثالث، إلى المخططين الرباعيين الأول والثاني، حيث تم تخصيص نسبة هامة من الاستثمارات فاقت 60٪ من جملة الاستثمار الوطني لهذا القطاع، بفضل توظيف عائدات المحروقات والقروض الخارجية وسياسة التقشف؛ وقد شهدت هذه الفترة، بناء القاعدة الصناعية الوطنية، تحت إشراف الدولة وبتمويل كامل منها، في إطار خطة محكمة أعطت الأولوية للصناعات الثقيلة.

وقد ركزت الدولة على هذا القطاع الحيوي، لما له من انعكاسات اجتماعية ومردود اقتصادي وسياسي، منها توفير الشغل لأعداد كبيرة من السكان، وتوفير العملة الصعبة، ورفع أداء الاقتصاد الجزائري، وزيادة نصيبه في الدخل الوطني.

وأهم مؤشرات القفزة النوعية والكمية التي حققها القطاع الصناعي، هو ارتفاع عدد العاملين فيه من 7٪ عام 66 إلى نحو 30٪ عام 87، وإلى نحو 45٪ عام 1995، إضافة إلى زيادة نصيب مساهمته في الدخل الوطني إلى 50٪، وتقليص نسبة المواد الخام في صادرات الموارد الباطنية، التي أصبحت تصدر مصنعة كاملة أو نصف مصنعة.

كما تتمثل فعالية هذا القطاع ودوره الحيوي في التنمية الوطنية، وفي القضاء على الفوارق الجهوية، والنهوض بالمستوى الاقتصادي للمناطق المتخلفة والمحرومة، في الانتشار الواسع للوحدات الصناعية في كل أنحاء البلاد، بعد أن كانت مركزة على الساحل وفي المدن الكبرى، حيث امتدت إلى الهضاب العليا، وحتى الصحراء والمدن الصغيرة، وقد عمل هذا على تحويل بنية الاقتصاد الوطني بشكل كبير.

كما أصبح هذا القطاع بما أتيح له من مصادر تمويل ضخمة، قطاعا مرموقاً على مستوى العالم الثالث، لكنه لم يستطع تحقيق مستوى أداء الصناعة العالمية، إنتاجاً وتسييراً.

وتشتمل الصناعة الجزائرية على معظم الفروع؛ أهمها الصناعات الثقيلة، وعمادها الحديد والصلب، في مركب الحجار قرب عنابة، بطاقة إنتاج 2 مليوني طن/سنة، الذي يشغل 20 ألف عامل، ويلعب دوراً أساسيًا في الاقتصاد، لدخول منتوجه في مختلف الفروع الصناعية الأخرى، وفي ميدان البناء والتعمير ونقل البترول والغاز.

ثم الصناعة الميكانيكية، وتنتج مجموعة متميزة من المنتوجات، ابتداء من الجرارات والمحركات في قسنطينة، والآليات الفلاحية في سيدي بلعباس لخدمة القطاع الفلاحي، إلى الشاحنات والحافلات في رويبة، وآليات الأشغال العمومية والجرافات والرافعات في قسنطينة لخدمة قطاع البناء والأشغال العمومية، وعتاد الري والمضخات لخدمة قطاع المياه.

ثم الصناعة البتروكيماوية القائمة على استغلال البترول والغاز الطبيعي في قطبين هامين؛ الأول في الشرق في سكيكدة، والثاني في الغرب في أرزيو، وتعمل أساسا للتصدير للخارج؛ وتستعمل تقنيات متطورة في تمييع الغاز، وتكرير النفط، وإنتاج الأسمدة والمبيدات، والغازات الصناعية، والعديد من المنتوجات نصف المصنعة التي توجه للوحدات الصناعية داخل البلاد لإنتاج مسحوق الصابون، ومواد الصباغة، والبيوت البلاستيكية، والبطاريات....

وأخيرا الصناعة الخفيفة بكل فروعها، من الغذائية، والنسيجية، والجلدية، إلى الأجهزة الإلكترونية والكهرومنزلية ذات الاستعمال الواسع؛ وتنتشر في شبكة كثيفة من الوحدات الصناعية تغطي معظم أنحاء البلاد، لتلبية حاجيات الاستهلاك المحلي.

كما أعطت الدولة اهتماما خاصًا لقطاع صناعة مواد البناء والإسمنت، لمواجهة الطلب المتزايد على البناء.

وعموماً يشتمل القطاع الصناعي الجزائري، على نحو 1000 وحدة صناعية كبرى، وعلى عدة آلاف من الوحدات الصغيرة، وقد شغل عام 1995 نحو 620 ألف عامل، بحيث غطى 40٪ من حاجيات البلاد؛ وتجدر الإشارة إلى أنه قبل العام 1990 كانت جهود التصنيع كلها على عاتق الدولة التي احتكرت هذا النشاط الحيوي بصورة شبه كاملة، ولم تترك للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي سوى هامشاً ضعيفاً.

لكن هذا الأخير عرف دفعاً قويا بعد صدور قانون العملة والقرض وقانون الاستثمار، حيث بلغ عدد المؤسسات الصناعية التابعة للقطاع الخاص الوطني أو في إطار الشراكة مع رأس المال الأجنبي عام 2000 نحو 1400 مؤسسة (+ 10 عمال)، بلغ رقم أعمالها 4,5 مليارات دينار، وشغلت 41977 عاملا، كما ساهمت في استيعاب نصيب مهم من العمالة الوطنية. وينتمي نصف عدد هذه المؤسسات الصناعية الخاصة إلى قطاع الصناعات الغذائية، يليها قطاع الصيدلة والكيماويات، ثم قطاع مواد البناء، وقطاع الخشب والورق.

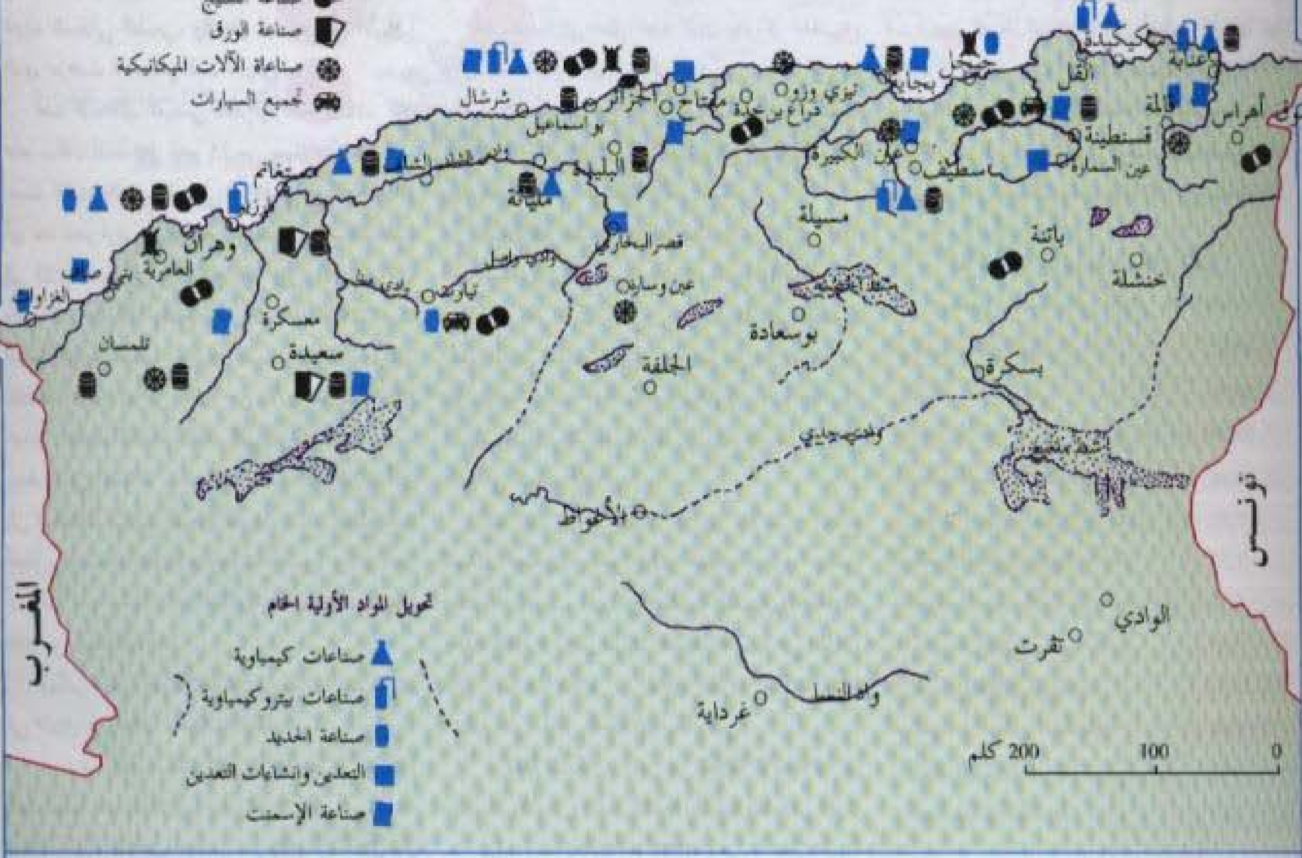
لكن الصناعة الجزائرية رغم هذه الإنجازات، لا زالت دون مستوى أداء الصناعة المتقدمة، بسبب مشاكل موضوعية؛ فطاقة استغلالها لا تتعدى 50٪ من طاقتها الحقيقية، كما أن عمر المصانع يزيد عن 20 سنة، وهو ما يتطلب تحديثها وتجديد تجهيزاتها، إضافة إلى قلة وندرة الموارد المالية من العملة الصعبة اللازمة لاستيراد قطع الغيار والمواد الأولية.

وقد حاولت الدولة التصدي لمشاكل القطاع الصناعي عبر عملية إعادة هيكلة أولى عام 1981، لتصحيح الاختلالات، التي تركزت على مبدأ تحجيم المؤسسات الصناعية العملاقة، لصعوبة التحكم في تسييرها، ولضعف أدائها الاقتصادي، حيث قسمت شركة سوناطراك إلى نحو 13 مؤسسة متخصصة.

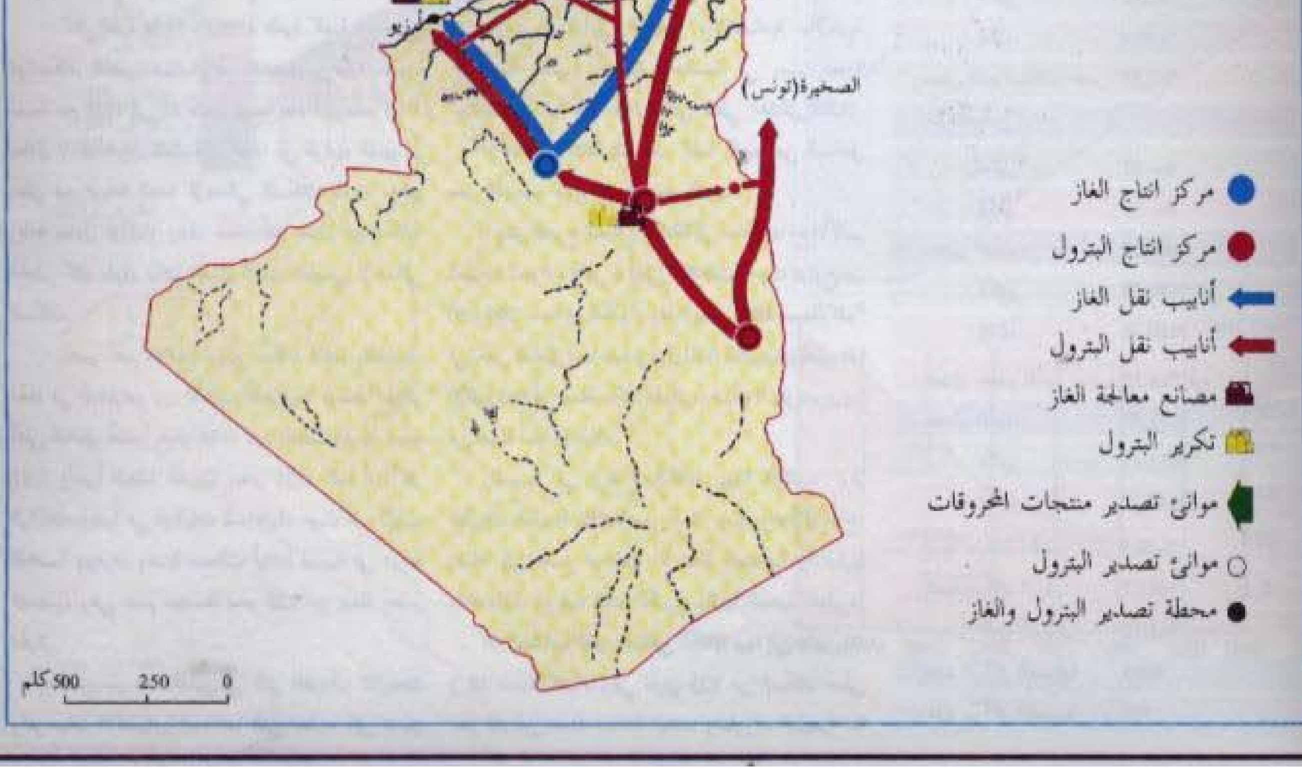
كما خصصت الدولة مبالغ ضخمة لتطهير ميزانية المؤسسات الصناعية لتمكينها من تجاوز العجز المالي، لكن دون فائدة، وهو ما دفعها إلى القيام بإعادة هيكلتها عام 1989، التي ترتب عليها حل العديد من الوحدات الصناعية المحلية، الصغيرة والمتوسطة، وإنشاء المجلس الوطني للخوصصة، الذي أوكلت إليه عملية عرض المؤسسات الصناعية للخوصصة الجزئية أو الكلية، على القطاع الخاص الوطني والأجنبي في إطار الشراكة أو البيع.

ويمكن لهذا القطاع الحيوي أن يتطور ويرفع من أدائه، فيما لو وجد العناية اللازمة، والتمويل الضروري للتحديث، والاستغلال الأمثل، على أسس علمية واقتصادية، ليلعب دور المحرك في الاقتصاد الوطني، وليكون في مستوى منافسة المنتجات الصناعية المستوردة، مع الاهتمام بمعالجة إفرازاته السلبية في ميدان تلوث البيئة، وفي التعدي على الأراضي الزراعية الخصبة، وفي المنافسة على المياه.

الجزائر
الصناعة



المحروقات



سكان المدن وكثافة السكان

- سكان المدن: مرّ نمو سكان المدن في الجزائر بمراحل مختلفة، تعكس كثيراً من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وهو نتاج تظافر عدة عوامل، منها التزايد السكاني الطبيعي، والتدفق الهجري من الأرياف الذي تعرضت له معظم المدن الجزائرية.

فعند الاحتلال الفرنسي للجزائر، العام 1830، كان عدد سكان المدن يمثل نحو 5٪ من جملة سكان البلاد، حيث كانت غالبيتهم تقيم في الأرياف؛ وفي العام 1954 أي بعد نحو قرن من الزمن، ارتفعت نسبة سكان المدن إلى 25٪، لتصل إلى 31٪ عام 66، وإلى 41٪ عام 77، وإلى 49٪ عام 87، ولتبلغ نحو 53٪ عام 1996، حيث أصبح أكثر من نصف الجزائريين يقيمون في المدن؛ وذلك كنتيجة حتمية لعوامل الطرد من الأرياف، إضافة إلى عوامل الجذب الكامنة بالمدن التي عرفت تنمية سريعة ومطردة في الصناعة والخدمات والبنية التحتية، مما أدى إلى استقطاب تيارات الهجرة نحوها، بدافع التطلع لحياة أفضل، ومستوى اقتصادي ومعيشة أحسن؛ وكان ينتظر أن تصل نسبة سكان المدن الجزائرية العام 2000 إلى نحو 60٪ من جملة السكان.

ويمكن تلمس أهم ملامح توزيع سكان المدن ونموهم في الجزائر من خلال المعطيات التالية:

- عرف عدد سكان المدن تزايدا مطرداً من 150 ألف نسمة عام 1830 إلى نحو 1,45 مليون نسمة عام 1996، حيث تضاعف عددهم نحو 100 مرة خلال قرن ونصف تقريباً، وهذه الطفرة الهائلة تشير إلى التحولات الجذرية التي مرت بها المدن الجزائرية، وإلى مدى الخلل الذي حدث في التوازن بين الأرياف والمناطق الحضرية.

- تمثل الفترة 1954 - 1987، طفرة كمية هائلة في نمو سكان المدن، حيث تزايد عددهم من 1,6 مليون نسمة عام 1954 إلى 11 مليون نسمة عام 87، بنمو زيادة يعادل 677٪ خلال ثلث قرن فقط؛ في الوقت الذي لم تحقق فيه الزيادة العامة لإجمالي السكان سوى مؤشر زيادة يعادل 216٪؛ وهذا معناه أن معدل نمو سكان الحضر كان يفوق بكثير معدل التزايد الطبيعي لإجمالي السكان.

- تتميز أهم ملامح توزيع سكان المدن بالتفاوت الحاد في انتشارهم بين الأقاليم الجغرافية؛ فوسط الجزائر أعلى المناطق تحضراً بنحو 44٪، تليه المنطقة الغربية بنحو 37٪، وأخيراً المنطقة الشرقية بنحو 31٪؛ كما أن أكثر الولايات تحضراً هي الولايات الساحلية، حيث أن ولايات العاصمة ووهران وعنابة سجلت أرقاماً قياسية في درجة التحضر، وهي تضم مجتمعة نحو 25٪ من جملة حضر الجزائر.

ويكمن سر هذا التباين في تأثير الظروف التاريخية والتوجهات الاقتصادية المختلفة التي عملت على تعميق الفوارق بين المناطق الساحلية والداخلية في البلاد، وما ترتب عليه من انعدام التكافؤ في توزيع السكان والمدن والموارد الاقتصادية.

أما بالنسبة إلى تطور عدد المدن والمراكز الحضرية، فإن عددها العام 1830 لم يكن يزيد عن 5 مدن لا يزيد عدد سكان أكبرها عن 30 ألف نسمة، وأصبح عددها عام 1998 حوالي 597 مركزًا حضريا، من بينها 32 مدينة يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة.

كما ارتفع عدد المدن المتوسطة (من 20 إلى 100 ألف نسمة) إلى 115 مدينة عام 87، مقابل 18 مدينة فقط عام 54؛ وهو مؤشر لنجاح جهود الدولة في التصدي للنمو المفرط للمدن الكبرى وتحجيم دورها، عن طريق نقل قواعد التنمية والخدمات والمرافق إلى هذه الفئة من المدن، بفضل ترقية العديد منها إلى رتبة عاصمة ولاية أو دائرة في السلم الإداري.

كما يمتاز توزيع المدن الجزائرية بالانتشار الواسع للمدن الصغرى، نحو 326 مدينة صغيرة، بفضل استئثارها بنصيب مهم من عمليات التصنيع والخدمات؛ وهذه الظاهرة مؤشر لتوازن التنمية الحضرية في الجزائر، التي استهدفت التقليل من المناطق الطاردة للسكان، ونشر التنمية على كامل أنحاء التراب الوطني.

- كثافة السكان: وتعبر عن العلاقة الاستغلالية بين الإنسان والأرض؛ وتقدر الكثافة الحسابية العامة في الجزائر بـ: 12,2 نسمة/كلم^2 عام 1998، وهي لا تعطي صورة حقيقية عن الواقع السكاني، وذلك لأن أجزاء شاسعة من البلاد غير صالحة للاستيطان، ولأن معظم السكان يتمركزون في مساحات محدودة من الأراضي الصالحة للاستقرار.

وتتحكم العوامل الطبيعية والاقتصادية والإدارية والتاريخية بصورة أساسية وحاسمة في رسم صورة الكثافة السكانية في الجزائر، التي تعطي الحقائق التالية:

- تتناقص كثافة السكان كلما اتجهنا من الساحل نحو الجنوب، ومن الشرق نحو الغرب.

- يتفق التدرج النطاقي للكثافة إلى حد بعيد مع الأقاليم الطبيعية للجزائر، فالتل به أعلى الكثافات، حيث تتراوح بين 50 و 200 نسمة في الكلم^2، وقد تزيد عن 400 نسمة/كلم^2 في بعض المناطق الساحلية وحول المدن الكبرى؛ ويضم هذا الإقليم 65٪ من جملة سكان الجزائر، رغم أنه لا يمثل سوى 4٪ من جملة مساحة البلاد.

والسبب في ارتفاع الكثافة بهذا الإقليم، توفر الظروف الطبيعية الملائمة، من أمطار ومياه واعتدال مناخ، إضافة إلى تجمع مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية والخدماتية، ووجود المدن الكبرى والبنية التحتية المتطورة.

أما الهضاب العليا فتتناقص الكثافة فيها إلى ما بين 10 و 50 نسمة/كلم^2، وهي تأوي 25٪ من السكان على نحو 9٪ من جملة مساحة البلاد، والظروف الطبيعية هنا ملائمة نسبيا للاستقرار؛ وتبذل الدولة جهوداً معتبرة لإعادة إعمار هذا الإقليم الذي كان يشكل تاريخيًا العمود الفقري للمعمور الجزائري، وذلك من خلال استراتيجية التهيئة العمرانية، التي أعطت الأولوية لهذا الإقليم في تطوير البنية التحتية والتصنيع والمرافق.

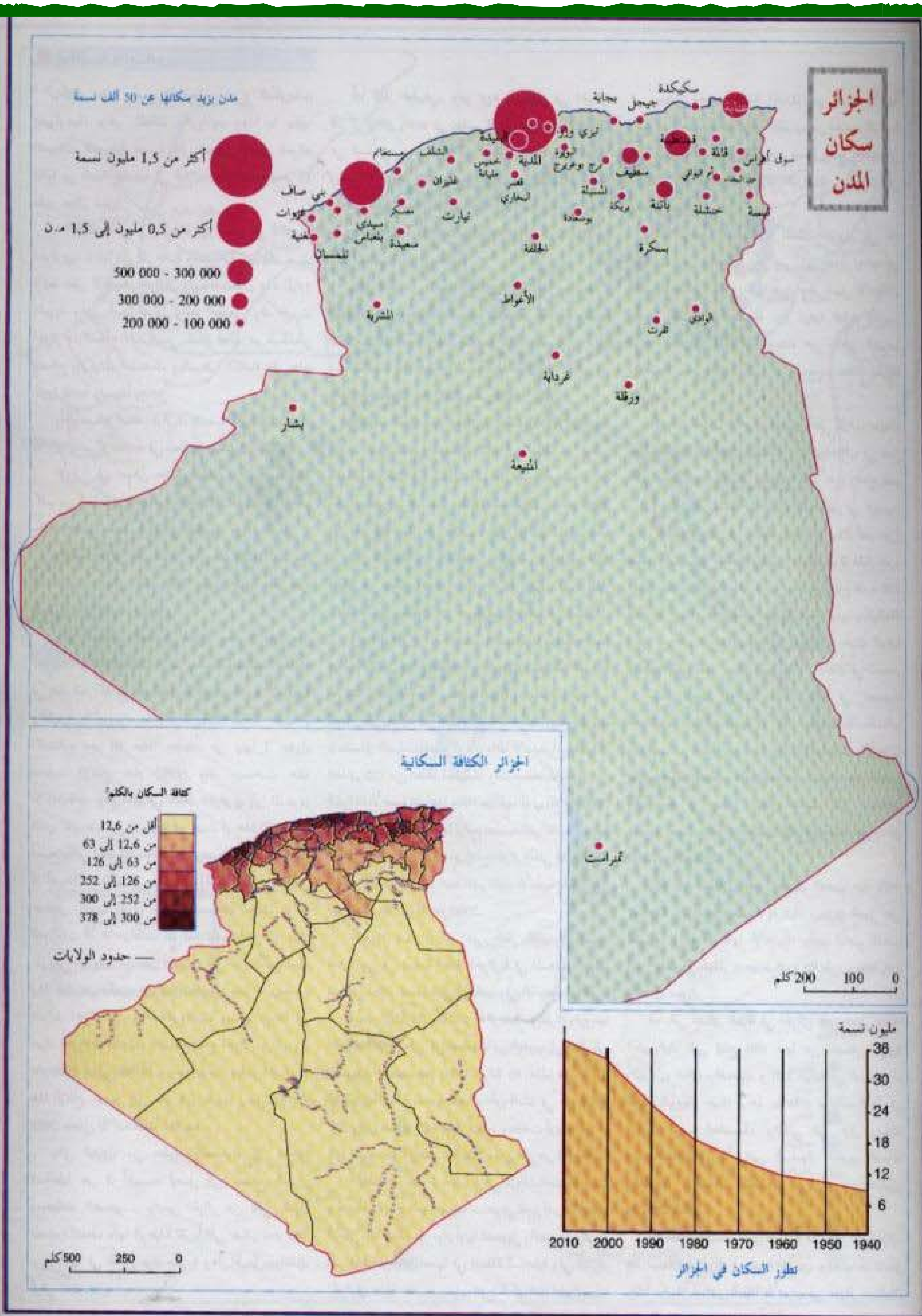
أما الصحراء، فتقل فيها الكثافة السكانية، حيث تتدنى حصة الكلم المربع عن شخص واحد بسبب قساوة المناخ؛ ويقيم هنا 10٪ من سكان الجزائر فوق 87٪ من مساحة البلاد.

المؤشرات الرئيسية لسكان المدن وإجمالي السكان في الجزائر عام 1987

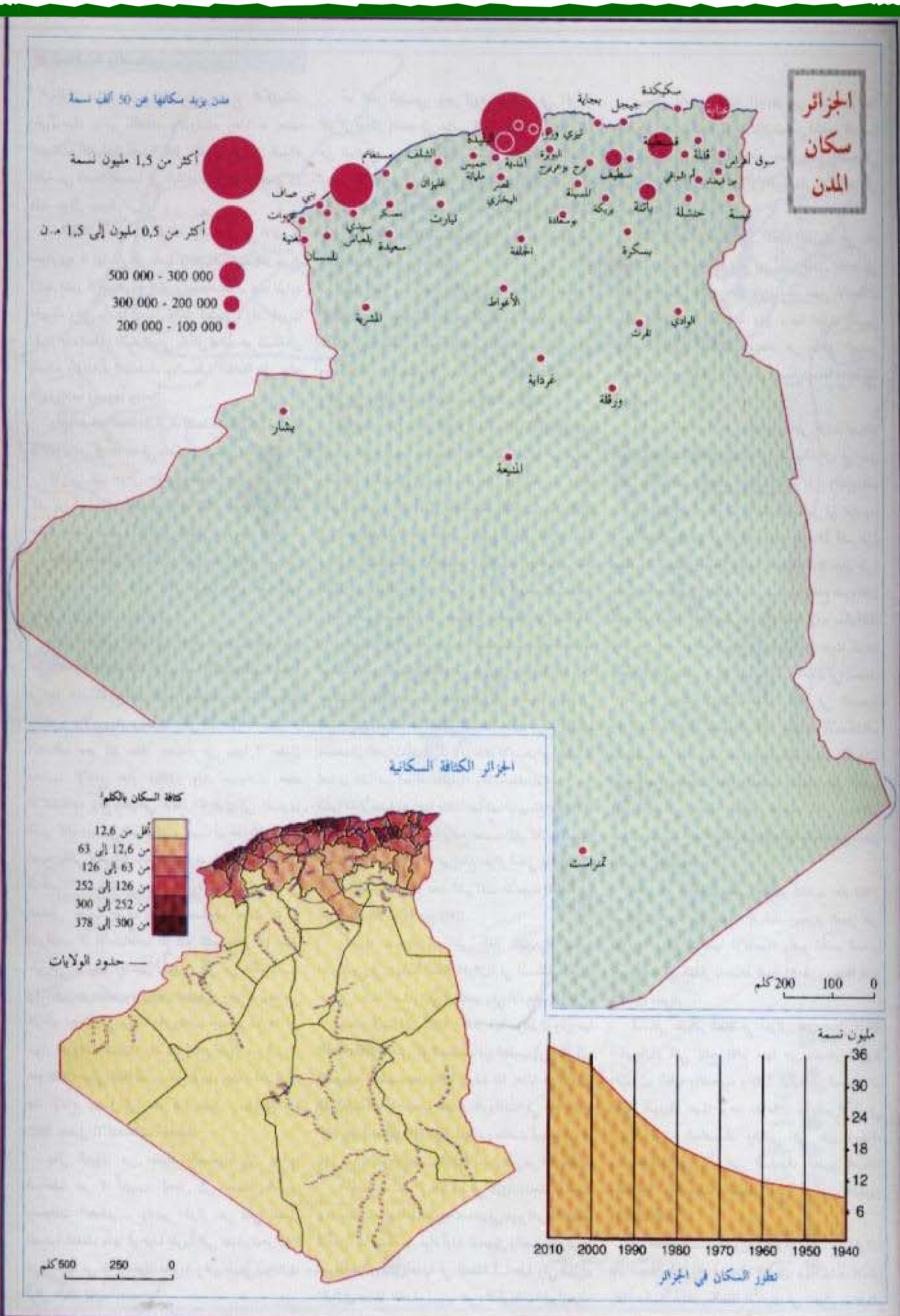
نسبة سكان الحضر	٪ 49,67
نسبة سكان الريف	٪ 50,33
معدل النمو السنوي لإجمالي السكان	٪ 03,08
معدل النمو لسكان الحضر	٪ 05,46
معدل إشغال المسكن في المدن	7,33
المعدل الوطني لإشغال المسكن	7,55
متوسط حجم الأسر في المدن	6,77
المتوسط الوطني لحجم الأسر	7,01
نسبة المشتغلين في المدن	٪ 20,51
المتوسط الوطني للمشتغلين	٪ 18,46
عدد المراكز العمرانية	3488
عدد المراكز الحضرية	447

المؤشرات الرئيسة لسكان الجزائر عام 1998

عدد السكان	29272343 نسمة
ذكور	%50,6
إناث	%49,4
معدل النمو لسكان الحضر	%3,57
متوسط سن الزواج	
ذكور	31 سنة
إناث	27 سنة
معدل التمدرس	%83,03
ذكور	%89,28
إناث	%80,73
معدل حجم الأسر	%6,58 فرد
معدل الأمية	%31,90
ذكور	%23,65
إناث	%40,27
نسبة سكان الحضر	%58,3
نسبة سكان الريف	%41,7
معدل النمو السنوي	%2,15
عدد المراكز العمرانية	4055
عدد المراكز الحضرية	597



الجزائر
سكان
المدن
مدن يزيد سكانها عن 50 ألف نسمة
أكثر من 1,5 مليون نسمة
أكثر من 0,5 مليون إلى 1,5 م.ن
500 000 - 300 000
300 000 - 200 000
200 000 - 100 000
سكيكدة
جيجل
بجاية
تيزي وزو
البليدة
المدية
البويرة
برج بوعريريج
سطيف
المسيلة
قسنطينة
قالمة
سوق أهراس
أم البواقي
باتنة
خنشلة
تبسة
بريكة
بسكرة
بوسعادة
الجلفة
الأغواط
الوادي
تقرت
غرداية
ورقلة
المنيعة
بشار
المشرية
سعيدة
تيارت
معسكر
غليزان
الشلف
مستغانم
بني صاف
تلمسان
سيدي بلعباس
مغنية
قصر البخاري
تمنراست
200 كلم 100 0
الجزائر الكثافة السكانية
كثافة السكان بالكلم²
أقل من 12,6
من 12,6 إلى 63
من 63 إلى 126
من 126 إلى 252
من 252 إلى 300
من 300 إلى 378
حدود الولايات
500 كلم 250 0
مليون نسمة
36
30
24
18
12
6
2010 2000 1990 1980 1970 1960 1950 1940
تطور السكان في الجزائر



الجزائر
سكان
المدن
مدن يزيد سكانها عن 50 ألف نسمة
أكثر من 1,5 مليون نسمة
أكثر من 0,5 مليون إلى 1,5 م.ن
500 000 - 300 000
300 000 - 200 000
200 000 - 100 000
سكيكدة
بجاية
جيجل
عنابة
تيزي وزو
البليدة
قسنطينة
قالمة
سوق أهراس
البويرة
المدية
خميس مليانة
الشلف
مستغانم
برج بوعريريج
سطيف
أم البواقي
بني صاف
غليزان
قصر البخاري
المسيلة
باتنة
خنشلة
تبسة
بريكة
بوسعادة
تيارت
معسكر
سيدي بلعباس
مغنية
تلمسان
سعيدة
الجلفة
بسكرة
الأغواط
المشرية
الوادي
تقرت
غرداية
ورقلة
بشار
المنيعة
تمنراست
0 100 200 كلم
الجزائر الكثافة السكانية
كثافة السكان بالكلم²
أقل من 12,6
من 12,6 إلى 63
من 63 إلى 126
من 126 إلى 252
من 252 إلى 300
من 300 إلى 378
حدود الولايات
0 250 500 كلم
مليون نسمة
36
30
24
18
12
6
2010 2000 1990 1980 1970 1960 1950 1940
تطور السكان في الجزائر

الطاقـة والمعـادن

الجزائر بلد واسع المساحة، متنوع التكوينات الجيولوجية، يزخر بالمعادن والثروات، وهذا ما يعطيه كمونات اقتصادية متميزة تمثل المصدر الرئيس للعوائد المالية من العملة الصعبة في البلاد، والتي تقدر بنحو 11 مليار دولار سنويا.

- **الطاقة**: وتحتل موارد الطاقة مركزا متميزا في الاقتصاد الجزائري، لما لها من آثار مادية واجتماعية إيجابية، حيث ارتبط تطور الاقتصاد الجزائري ونموه باستغلال هذه الموارد الحيوية، وعلى رأسها البترول والغاز الطبيعي؛ وقد طورت الجزائر هذا القطاع الاستراتيجي بشكل فعال، عبر شبكة من المصانع والمركبات الضخمة، وبالسيطرة الكاملة على هذه الثروة إنتاجاً وتسويقاً ودخلاً.

وأهم مصادر الطاقة الجزائرية، النفط، الذي اكتشف عام 1956؛ وتتمركز مكامنه في منطقتين رئيستين بالصحراء:

الأولى: في حوض حاسي مسعود، على بعد 800 كلم من الساحل، باحتياطي قدره 700 مليون طن، أهم حقوله حاسي مسعود، وقاسي الطويل، وروث البغل.

والثانية: حوض عين أمناس على بعد 1600 كلم عن الساحل، باحتياطي قدره 300 مليون طن، أهم آباره إيحيلي، وزرزاتين، وتين فوي.

وقدر احتياطي النفط في الجزائر بنحو 2 مليار طن عام 92، وقد ارتفع هذا الرقم بعد الاكتشافات الحديثة في إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، خاصة الأمريكية والكندية والأوروبية، وعددها نحو 30 شركة، حيث تم اكتشاف نحو 30 حقلاً جديداً، من بينها 7 حقول دخلت الإنتاج عام 1995؛ وقد سمحت هذه الاكتشافات برفع احتياطي النفط الجزائري إلى المستوى الذي كان عليه قبل السبعينيات، حيث أن هذا الاحتياطي أصبح يكفي لنحو 40 سنة قادمة، وهو مرشح للزيادة؛ غير أن أهم الاكتشافات في ميدان المحروقات حدد في حوض غدامس جنوب شرق حاسي مسعود، حيث تؤكد الدراسات أن الاحتياطات المؤكدة تقدر بنحو 12 مليار طن من البترول، و2000 مليون برميل من الكوندنسا، و71 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وهو ما يرفع من قدرات الجزائر في ميدان المحروقات، ويدعم دورها في سوق المحروقات الدولية؛ وقد بلغ إنتاج الجزائر من البترول عام 2000 حوالي 900 ألف برميل يوميًا، ويقدر الخبراء أن هذا الإنتاج سيصل إلى نحو 1,4 مليون برميل/يوم عام 2005 بفضل الاكتشافات الجديدة.

ينقل البترول من حقوله بالصحراء إلى الموانئ الساحلية عبر 5 أنابيب، ليصل إلى مصانع التكرير ومحطات التصدير... وتتميز الجزائر عن باقي الدول المصدرة للنفط، بأنها الوحيدة تقريباً التي تصدر نحو 65٪ من إنتاجها في شكل مواد مكررة وغاز طبيعي، والثلث الباقي نفط خام.

أما الغاز الطبيعي، وهو ثروة المستقبل في الجزائر، فتتركز مناطق إنتاجه في حاسي الرمل على بعد 500 كلم من الساحل، وهو من أكبر الحقول الغازية في العالم؛ ويقدر الاحتياطي فيه بنحو 3650 مليار م^3، مما يجعل الجزائر تحتل الرتبة الثامنة عالميًا في هذه الثروة الهامة، بإنتاج قدره نحو 60,3مليار م^3 عام 99، وبه تكون الجزائر من أكبر المنتجين للغاز في العالم.

ينقل الغاز من مناطق الإنتاج إلى الساحل بواسطة 7 أنابيب، ليصل وحدات التمييع، ثم يصدر للخارج بواسطة الناقلات الضخمة، وتقدر طاقة مركبات التمييع في أرزيو وسكيكدة بـ 30 مليار م^3/سنة، ويبلغ طول أنابيب البترول والغاز في الجزائر عام 2000 نحو 15000 كلم.

وترتبط حقول الغاز الجزائرية بالأسواق الأوروبية، عبر أنابيب عابرة للبحر المتوسط، اثنان إلى إيطاليا عبر تونس وصقلية، وثالث إلى إسبانيا والبرتغال عبر المغرب؛ وكان الخبراء يقدرون أن تصل طاقة هذه الأنابيب عام 2000 إلى نحو 60 مليار متر مكعب، نظراً للإقبال المتزايد عليه من قبل المستهلكين، لانخفاض تكاليفه، وباعتباره طاقة نظيفة غير ملوثة؛ وهناك مشروع لإنجاز أنبوب ثالث للغاز يربط حاسي مسعود عبر مستغانم بقرطجنة في إسبانيا.

وتسلك الجزائر منذ منتصف التسعينيات سياسة جديدة لترشيد وتثمين قطاع الطاقة، عن طريق توسيع إطار الشراكة مع الشركات الأجنبية، ومنحها امتيازات خاصة، إضافة إلى العمل على رفع إنتاجية الحقول المستغلة حاليا، ورفع كفاءتها باستعمال التقنيات المتطورة، لأن طاقة الاستخراج الحالية لا تتعدى 25٪ من الطاقة الحقيقية؛ وقد استفادت الجزائر من الشراكة الأجنبية لمضاعفة طاقة احتياطها الذي بلغ عام 2000 حوالي 12 مليار طن، كما ارتفع نصيب الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر إلى 21٪ من إنتاج الجزائر الكلي عام 2000؛ وتجدر الإشارة إلى أن عدد الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر بلغ 30 شركة عام 2000.

وأخيراً، يتم التركيز على الغاز الطبيعي كمورد استراتيجي في سياسة الطاقة الجزائرية في المستقبل، حيث سيحتل مكانة الصدارة في التصدير وفي الاستخدام المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن الشركة الوطنية سوناطراك وفروعها المختلفة، المشرفة على كل العمليات من التنقيب إلى النقل إلى التسويق، احتلت عام 1996 المرتبة 10 عالميا في ترتيب الشركات العالمية المنتمية لقطاع المحروقات؛ في عام 1999 كان رقم إجمالها 889 مليار دينار، وحققت أرباحا قدرها 111 مليار دينار، وأنتجت 118,4 مليون طن من المحروقات.

- **المعـادن**: للجزائر حظ وافر في الثروات المعدنية، حيث يزخر باطنها بمواد هامة ومتنوعة تساهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني، بما تقدمه من مواد أولية للتحويل والتصنيع؛ وتتركز أهم هذه الثروات المعدنية في المنطقة الساحلية وفي الشرق الجزائري بصفة خاصة، بسبب تنوع التكوينات الجيولوجية.

ويحتل الحديد قائمة المعادن من حيث الأهمية والوفرة، وأهم مكامنه توجد بالقرب من الحدود التونسية عند الونزة التي تنتج 80٪ من جملة إنتاج الحديد في الجزائر، والبالغ 3,4 مليون طن/سنة، وكذلك في بوخضرة.

كما يوجد الحديد في المنطقة الغربية، في غار جبيلات قرب تندوف، وهو من أكبر حقول الحديد في العالم باحتياطي قدره مليار طن، وهو سهل الاستغلال بطريقة الفتحات المكشوفة وذو نوعية ممتازة، لكــن موقعه الجغرافي المتطرف، وبعده عن مناطق التصدير والتصنيع بنحو 2000 كلم، لم يسمح باستغلاله بطريقة اقتصادية.

أما بقية المعادن الأخرى فتحتوي على فلزات عديدة، منها الفسفات؛ وأهم مناجمه في شرق الجزائر، في جبل العنق والكويف، باحتياطي يفوق 1 مليار طن، وإنتاج يقدر بـ 1,2 مليون طن/سنة، ثم الزنك والرصاص في عين بربر قرب عنابة، والزئبق في عزابة، بإنتاج قدره 23 ألف طن/سنة، والباريت، والملح؛ ويقدر احتياطه بـ 2 مليار طن، وأهم مناجمه في الوطاية قرب بسكرة، بإنتاج قدره 200 ألف طن/سنة؛ وأخيراً الرخام في فلفلة قرب سكيكدة، وهو من أهم مواقع الرخام في العالم من حيث النوعية والكمية التي تقدر بـ 50 مليون م^3، وكذلك في سعيدة.

كما توجد ثروات معدنية هامة في الصحراء الجزائرية، لا تزال مجهولة، لأن عمليات الاستكشاف والتنقيب لم تمتد إليها بعد؛ وتدل الدراسات والأبحاث على وجود خامات هامة للمعادن الثمينة، مثل الذهب واليورانيوم في منطقة الهقار خاصة، لكن استغلالها صعب بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، والبعد عن مناطق التصدير والصناعة.

وقد بدأ استغلال بعض مناجم الذهب منذ 1992 بمساعدة خبراء من جنوب إفريقيا، ويجري العمل على تطويرها ورفع كفايتها الإنتاجية؛ وأهم مناجم الذهب أمس ماسة في الهقار باحتياط قدره 85 طن، وبطاقة إنتاج 2 طنين سنويا.

أما باقي مصادر الطاقة في الجزائر، فتتوزع على الطاقة الكهربائية، التي يُنتج 90٪ منها من المصادر الحرارية (البترول، الغاز، والفحم)، و 10٪ الباقية من السدود؛ ثم الطاقة النووية، حيث يوجد مفاعلان نوويان، الأول في درارية قرب العاصمة، والثاني في عين وسارة، ويستخدمان في الأغراض السلمية، لتطوير الصناعة والفلاحة والخدمات الطبية، وفي أغراض التكوين والبحث العلمي.

أما الطاقة الشمسية، ورغم توفرها بكثرة في الجزائر، فإن استغلالها لا زال في بداية الطريق، ويمكنها أن تشكل رافداً مكملاً لعناصر الطاقة الأخرى في الجزائر مستقبلا.


الجزائر
الطاقة والمعادن
قرطبة
قرطاجنة
طنجة
مضيق جبل طارق
مليلية
مكناس
وهران
أرزيو
مستغانم
الجزائر
بجاية
جيجل
سكيكدة
عنابة
قسنطينة
الونزة
بوخضرة
الصخيرة
بني صاف
العابد
الأغواط
حاسي الرمل
عين الصفراء
تاغيت
حاسي مسعود
تندوف
غار جبيلات
أدرار
عين صالح
رقان
عين أمناس
جانت
تمنراست
برج باجي مختار
عين قزام
الطاقة
أنابيب الغاز
أنابيب في طور الإنجاز
حقل غاز
مناطق تكرير وتصدير الغاز
أنابيب البترول
حقل بترول
مناطق تكرير وتصدير البترول
المعادن
أورانيوم
ملح
فحم
حديد
رصاص
زنك
منغنيز
نحاس
فوسفات
ذهب
مناجم لم تستغل بعد
0 125 250 كلم

المواصلات

طرق برية – سكة حديدية – نقل جوي:

تمثل شبكة المواصلات، أحد العوامل الهامة، المؤثرة في التطور الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للدول، حيث أن كفاية شبكات النقل وكثافتها، هي المؤشر المحدد لدرجة تقدم الدول أو تأخرها.

وتزداد أهمية قطاع المواصلات بمختلف أنواعه في الجزائر، نظراً لشساعة مساحتها التي تبلغ 2,5 مليوني كلم^2، والتي تتطلب شبكة جيدة وممتدة، لتخدم النشاط الاقتصادي بكفاية، ولتتحمل أعباء التنمية الوطنية، وفك العزلة عن الجهات المحرومة والمنعزلة.

وقد حققت الجزائر منجزات هامة في ميدان تطوير وتنمية قطاع المواصلات، بفضل الاهتمام البالغ الذي أولته الدولة، في إطار استراتيجية وطنية تستهدف توسيع رقعة التبادل التجاري داخليًا وخارجيًا، وضمان نقل المواد المنجمية والمنتوجات الفلاحية والصناعية، وإدماج التراب الوطني بمنظومة متكاملة من الطرق البرية والسكة الحديدية والموانئ والمطارات، وتجهيزات الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وهكذا توسعت أعمال شق الطرق، وتحديثها، وبناء الجسور، وحفر الأنفاق، لتصل إلى أكثر المناطق الجبلية وعورة في القبائل الكبرى، لخدمة القرى النائية، وإلى أعماق الصحراء، حيث الواحات المنعزلة ومناطق استخراج البترول والغاز، زيادة عن ربط الجزائر بدول الجوار في الجنوب.

كما تم إنشاء العديد من المطارات، وتهيئتها لحركة النقل الجوي، وتحديث الموانئ القديمة وتجهيزها، وإنشاء موانئ جديدة، فضلاً عن تطوير هياكل الاتصالات السلكية واللاسلكية لتغطية الجنوب الجزائري بخدمات الهاتف.

- الطرق البرية:

وهي شريان الحياة الاقتصادية في الجزائر، وقُدِّر طولها عام 2002 بنحو 104,72 ألف كلم، منها 6700 كلم (25٪) طرق وطنية مرصوفة جيدا، و38100 كلم (37٪) طرق ترابية صالحة للسير والحركة، والباقي ذو نوعية متوسطة.

وقد طورت الجزائر أربع محاور رئيسة للطرق البرية في الصحراء، تتماشى تقريباً مع خطوط سير القوافل القديمة، وهي محور تندوف لوصل الجزائر بموريطانيا، الذي تعطل امتداده إلى الحدود الموريطانية، بسبب النزاع حول الصحراء الغربية، ومحور أدرار نحو مالي، لفك العزلة على منطقة التوات، ومحور تامنراست، لفك عزلة الهقار، وهو المعروف بطريق الوحدة الإفريقية، الذي يتفرع إلى طريقين، واحد نحو مالي، والثاني نحو النيجر، وأخيراً محور التاسيلي، الذي يخدم مناطق إنتاج البترول والغاز.

ويشكل طريق الوحدة الإفريقية الذي يبلغ طوله الإجمالي 6000 كلم^2 والذي يربط دول الساحل الإفريقي بالموانئ الجزائرية على البحر المتوسط، أهم الإنجازات في ميدان الطرق البرية؛ ويبلغ طوله في الجزائر 2344 كلم^2 غير مكتملة كليا.

- السكة الحديدية:

وهي من أهم شبكات السكة الحديدية في إفريقيا، وتؤدي دوراً أساسيًا في الاقتصاد الجزائري، بفضل كبر طاقة نقلها وتغطيتها الجيدة للمجال، خاصة في شمال البلاد، بفضل تفرعاتها العديدة التي تربط كبريات المدن، وأهم الأسواق، والمواقع الصناعية، ومناطق إنتاج المواد الأولية، والموانئ.

ويبلغ طول الشبكة، نحو 4200 كلم، كلها ذات اتجاه وحيد، منها 215 كلم مكهرب، تربط مناطق الونزة وبوخضرة بعنابة.

وتستغل هذه الشبكة من طرف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، التي تمتلك 10300 عربة، وتوظف 187 قطاراً يومياً، يربط 17 مدينة كبرى ومتوسطة، وتشارك في النقل الحضري عند أطراف المدن الكبرى بنحو 2500 عربة. كما أنها تغطي 17٪ من حركة النقل البري، أي ما يعادل 13 مليون طن من البضائع المختلفة، وتنقل سنويًا نحو 45 مليون مسافر.

- النقل الجوي:

ويؤدي دوراً مرموقاً في حركة نقل المسافرين خاصة، بفضل عامل السرعة والمرونة، إلى جانب أدائه المتميز في ميدان السياحة والأعمال.

ويوجد بالجزائر حوالي 124 مطاراً، منها 30 مطارا داخليا، يربط أهم المدن الجزائرية في الشمال والصحراء، في شبكة كثيفة من الرحلات اليومية والأسبوعية، وكذلك 7 مطارات دولية، تصل الجزائر بالعديد من المطارات الأوروبية، والمغرب العربي، والشرق الأوسط، وإفريقيا جنوب الصحراء.

ويتشكل الأسطول الجوي الجزائري من 63 طائرة، معظمها من نوع البوينغ والإيرباص، وهي طائرات حديثة، وتضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنويًا نقل 3,6 ملايين مسافر، ونحو 30 ألف طن من البضائع.

وفي إطار اقتصاد السوق انضمت إلى مجال النقل الجوي 04 شركات جزائرية خاصة.

المواصلات - شمال الجزائر

تتركز أهم الشبكات النقلية في شمال الجزائر لأسباب تاريخية واقتصادية، حيث كان تصميم الشبكات الموروثة عن فترة الاحتلال الفرنسي يعكس بوضوح مصالح الاستعمار، الذي ركز على ربط المدن والمستوطنات في الشمال الجزائري بعضها ببعض، كما شق العديد من الطرق الاستراتيجية داخل المناطق الحساسة لضمان وصول القوات العسكرية لمناطق الثورة، إضافة إلى بعض الطرق التي تربط مناطق إنتاج المواد الأولية، ومناطق الإنتاج الزراعي.

ويشكل تطوير شبكات النقل البري خاصة إحدى النجاحات الهامة التي حققتها الجزائر في هذا الميدان، في إطار سياسة رائدة وشجاعة تستهدف ربط كل أنحاء البلاد وإدماجها بصورة متكاملة، وخاصة الصحراء التي كانت في عزلة شبه كاملة عن شمال البلاد؛ وذلك رغم عائق البعد والمسافة، وقساوة الطبيعة، وارتفاع تكاليف الإنجاز؛ وهكذا أعطيت الأولوية للطرق البرية، لسد الاختلالات في العلاقة بين المناطق المحظية والجهات المحرومة والهامشية.

وقد حققت هذه الشبكة درجة مقبولة في مستوى الأداء، في التشابك والتشعب والربط، من حيث درجة كثافتها ومدى صلاحيتها للحركة، وفي مرونة السير؛ كما كان لها دور إيجابي في توجيه التنمية وفي فك العزلة، إضافة إلى الوفرات الاقتصادية الأخرى، التي يحققها عنصر النقل، وهي تعكس اليوم شخصية الجزائر الاقتصادية، إذ تتركز حولها المدن ومراكز الاستيطان، كما تتكاثف المنشآت الصناعية والأسواق.

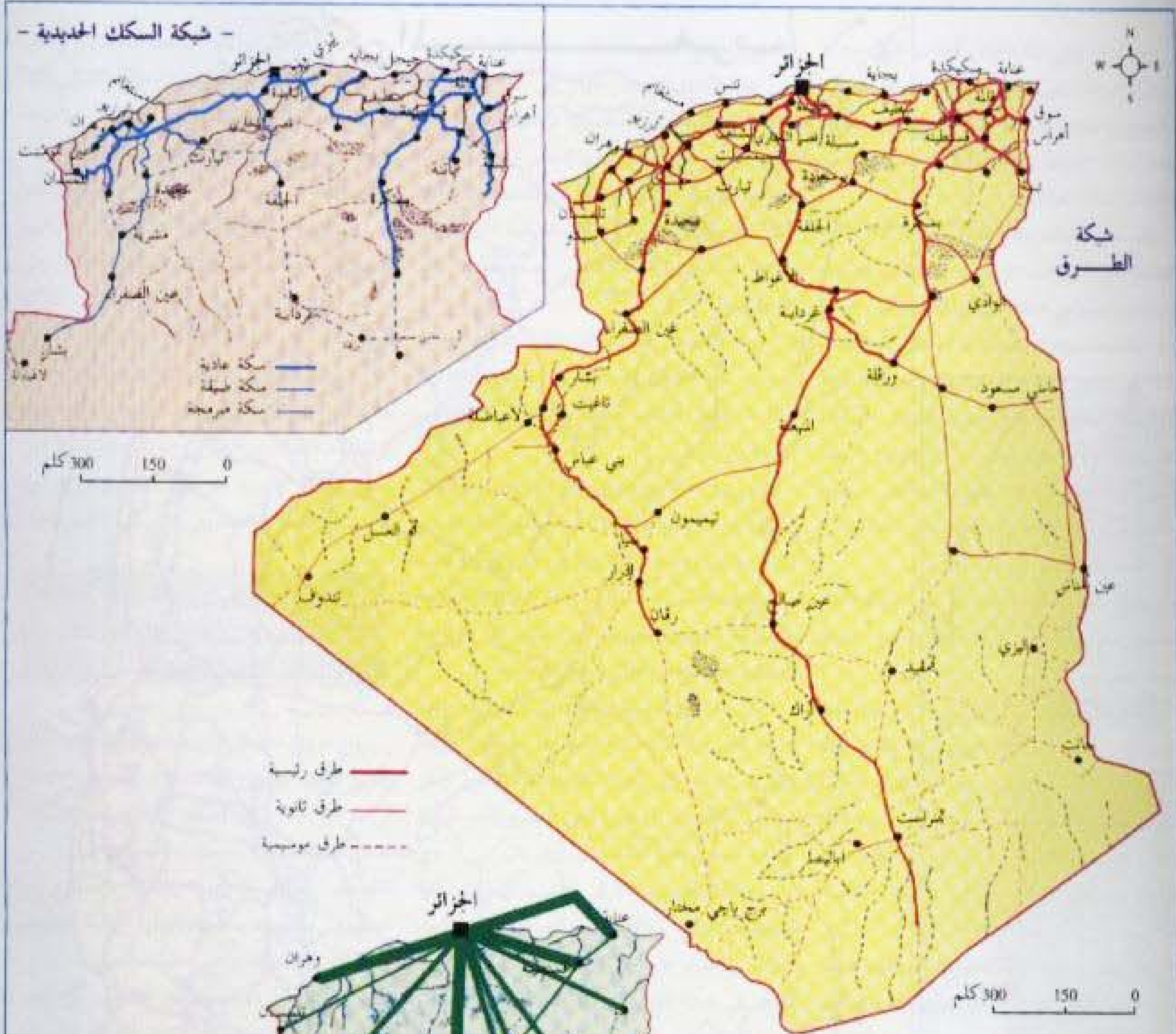
وتتحمل هذه الشبكة 82٪ من حجم نقل البضائع والمسافرين في الجزائر، كما تتحمل نحو 2,4 مليوني مركبة، منها 1,5 مليون سيارة خاصة.

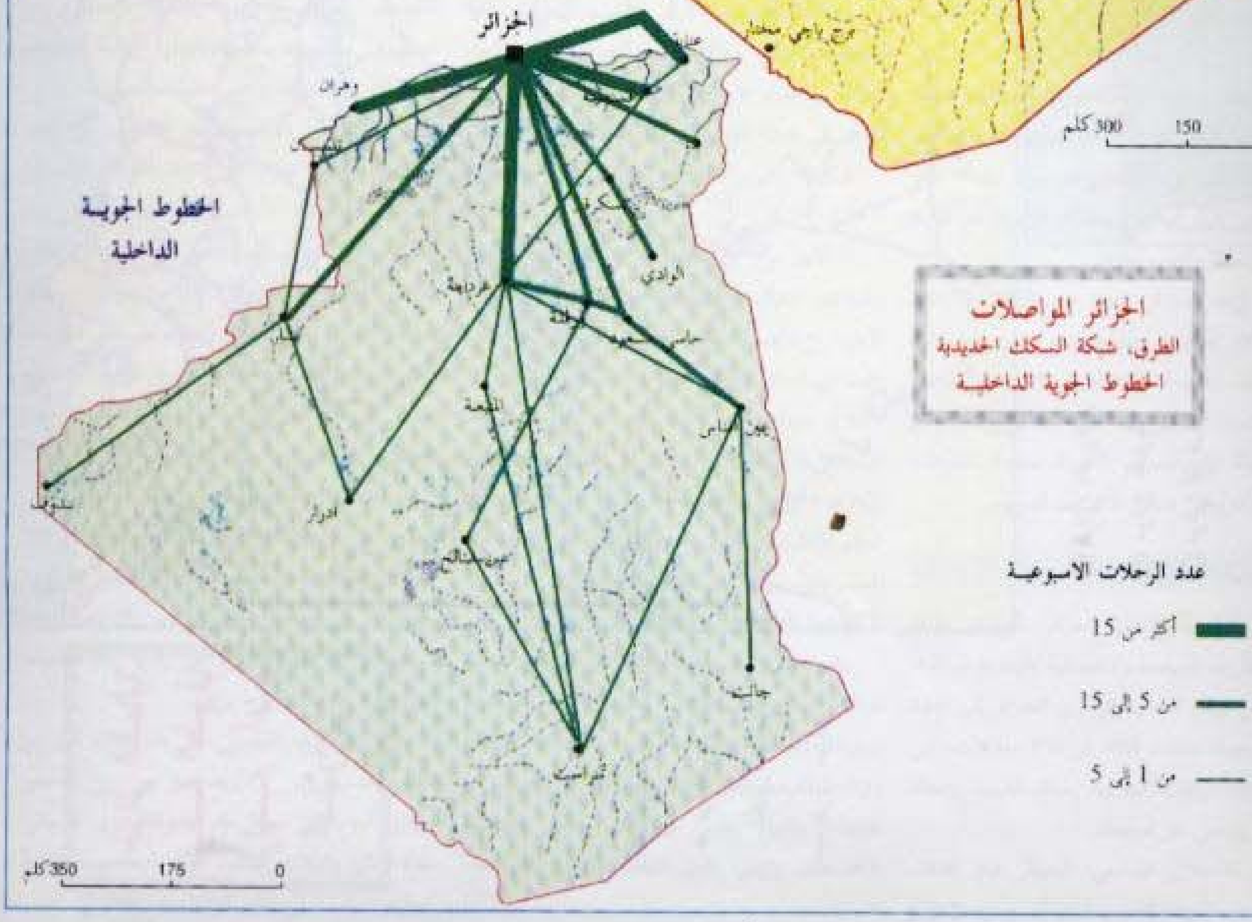
وهناك مشاريع عديدة، قيد الإنجاز في ميدان المواصلات البرية والحديدية، لتنميتها وتكثيفها ورفع قدرتها وكفاءتها، لتفي بحاجيات التنمية الوطنية، وللاستفادة بكامل إمكانيات البلاد، مهما كانت بعيدة ومهمشة؛ ومن أهم هذه المشاريع، الطريق البري السريع شرق غرب، الذي سيربط عنابة بتلمسان، على طول 1200 كلم، غير بعيد عن الساحل، والمبرمج ربطه بالطريق المغاربي السريع، تونس الدار البيضاء.

ويهدف هذا المشروع إلى تخفيف الضغط على الشبكة الحالية، التي أصبحت تعاني من الاكتظاظ، وإلى ضمان راحة الحركة وسيولتها، وقد تم حتى سنة 1996، إنجاز بعض قطاعات من هذا المحور الاستراتيجي، في أطراف العاصمة، ومحولات البويرة، وقسنطينة، وبين العلمة وسطيف.

وفي السكة الحديدية [illegible]رت مشاريع هامة، منها ازدواج خط الخروب رمضان جمال، وإنشاء خط جيجل رمضان جمال، إضافة إلى مشروع طموح لإنجاز 3700 كلم في إطار شبكة الهضاب العليا، من تبسة إلى سعيدة، وبعض الفروع التي تربطها بالشبكة الحالية، وذلك في استراتيجية التهيئة العمرانية، التي أعطت الأولوية لتعمير منطقة الهضاب العليا.

وفي ميدان النقل الجوي، يجري تنفيذ أعمال توسيع مطار هواري بومدين وتحديثه لرفع طاقته من مليون مسافر/ سنة حاليا، إلى نحو 6 ملايين مسافر/سنة، عام 2003، وبناء قاعدة لشحن البضائع بطاقة 100 ألف طن/سنة؛ زيادة عن توسيع مطارات قسنطينة وعنابة ووهران.





الجزائر المواصلات
الطرق، شبكة السكك الحديدية الخطوط الجوية الداخلية

الجزائر الشمالية شبكة الطرق الرئيسة وأهم الموانئ



- ● المدن الكبرى
- • عواصم الولايات
- ○ المدن الصغيرة
- — طرق معبدة



- ● موانئ المحروقات
- ◎ موانئ تجارية
- ○ موانئ للنزهة

أما الموانئ، وهي رئة الجزائر، والمؤشر الذي يحرك بارومتر اقتصادها، فهي تربط الجزائر بنحو 60 بلدا في العالم، ويبلغ عددها حاليا 12 ميناء، تؤدي دوراً جيداً في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية، لأنها تضمن 98٪ من المبادلات التجارية للبلاد.

ومن أهم منجزات هذا القطاع، إنشاء ثلاثة موانئ متخصصة في المحروقات، في أرزيو وبجاية وسكيكدة، تلعب دوراً رياديا في صادرات المحروقات، وتجهيز موانئ عنابة والعاصمة ووهران بمحطات استقبال للحاويات، إضافة إلى توسيع وتجديد موانئ تنس والغزوات، لرفع كفاءة استقبالها. وأهم إنجاز بحري للجزائر المستقلة، إنشاء ميناء جنجن في جيجل، أكبر الموانئ الوطنية والإفريقية، طاقته 4,5 مليون طن/سنة، والذي سيكون مستقبلاً قطباً تجاريًا واقتصاديًا مهمًا بفضل المنطقة الحرة التي أنشئت بالقرب منه في بلارة.

ويحتل ميناء العاصمة الصدارة في حركة النقل البحري، بنحو 40٪ من جملة حركة الموانئ، متبوعاً بميناءي عنابة ووهران.

ويضم الأسطول البحري الجزائري، 74 وحدة، منها 5 لنقل المسافرين، و 5 ناقلات بترولية، و 9 ناقلات للغاز المميع، و 7 بواخر صهريج لنقل المواد الكيماوية، كما أن الشركة الوطنية للنقل البحري بمختلف فروعها، يمتد نشاطها إلى معظم القارات، وهي توفر إمكانات ذاتية لازدهار التجارة الخارجية للجزائر، وخدمة الاقتصاد الوطني.

أما شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، فتمتاز بتقديم خدمة محلية ودولية متميزة، وعلى مستوى عال من الكفاءة خاصة في شمال البلاد، حيث ترتبط الجزائر بعدة كوابل تحت البحر، وبخطوط هرتزية مع فرنسا وإيطاليا وإسبانيا والمغرب وتونس.

كما يوجد بالجزائر، عدد من المحطات الأرضية للاتصالات بالأقمار الصناعية، عبر انتلسات وانترسبوتنيك وعربسات، إضافة إلى 15 محطة أرضية محلية للاتصال الداخلي عبر القمر الصناعي،وقد دعمت هذه الشبكة في السنوات الأخيرة بخدمة المعلومات والربط التكنولوجي بشبكة الأنترنت الدولية.

■ التقسيم الإداري

عرفت الخريطة الإدارية للجزائر، تحولات هامة، تأثرت بالظروف السياسية والاقتصادية والبشرية السائدة، وتعود أولى بوادر التقسيم الإداري للجزائر إلى العهد العثماني، حيث قسمت البلاد إلى ثلاثة مقاطعات، هي بايلك الشرق، وبايلك التيطري، وبايلك الغرب، ومنطقة العاصمة، وتسمى دار السلطان.

وبعد الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830، احتفظت فرنسا بهذا التقسيم الذي أصبح رسميًا العام 1936، ويشمل ثلاث مقاطعات، إضافة إلى الصحراء، وفي عام 1956، قسمت الجزائر إلى 12 عمالة، في محاولة من السلطات الاستعمارية لإحكام قبضتها على التراب الوطني بعد اندلاع حرب التحرير الوطني، ولمتابعة التغيرات البشرية والأمنية والاقتصادية المستجدة، وهكذا كانت الخريطة الإدارية، أداة لتأكيد السيطرة الاستعمارية، ولمراقبة السكان، وخدمة أغراض معينة يتطلبها واقع الاحتلال.

وبعد الاستقلال عام 1962، حاولت الدولة الجزائرية تصحيح هذا الإرث الاستعماري، ومطابقة الخريطة الإدارية لخدمة أهداف التنمية واللامركزية، وتقريب الإدارة من المواطن.

وأول إجراء اتخذ في هذا الميدان، كان رفع عدد الولايات الجزائرية إلى 15 ولاية عام 1963، استتبع العام 1974 بتقسيم إداري جديد، رفع عدد الولايات إلى 31 ولاية، وكانت دعائم هذا التقسيم تستند إلى مراعاة الحقائق الاقتصادية والسكانية والفوارق الجهوية، حتى تكون الولاية قاعدة للتخطيط الاقتصادي والمجالي، ومنطلقاً للتنمية.

وفي عام 1984، قسمت البلاد إلى 48 ولاية، وذلك لمتابعة التطورات الاقتصادية والبشرية، ولتطوير الخريطة الإدارية للبلاد، حتى تكون أكثر اتصالا بالواقع، وأكثر استيعاباً لإمكانات المستقبل، وفي أحسن الأطر الترابية الممكنة لتحقيق النمو الاقتصادي بأداء عال.

وهكذا استعملت الجزائر التقسيم الإداري كأداة للتخطيط المجالي والاقتصادي، للنهوض بكل أنحاء البلاد، والقضاء على الفوارق الجهوية، وإدماج كافة المناطق في عملية التنمية المتوازنة والشاملة.

وكانت أهم ركائز هذه التقسيمات تستند على الأهداف التالية:

- تحقيق نوع من التنظيم الترابي للوحدات الإدارية (بلديات، ودوائر، وولايات)، بحيث تتماشى الحدود الإدارية مع الحدود الوظيفية لأقاليم خدمات المدن، التي رقيت في السلم الإداري إلى رتبة عاصمة ولاية أو مركز دائرة أو بلدية، وحتى تكون هذه المدن نويات وقواعد للإشعاع الاقتصادي والخدماتي، خاصة وأن النظام الإداري الجزائري يخصص لكل مركز حسب رتبته في السلم الإداري، نمطاً من التجهيزات والمرافق والخدمات، تلعب دوراً مهيكلاً في تنظيم المجال وفي الديناميكية الاقتصادية المحلية.

وقد عملت التقسيمات المختلفة على تقليص مساحة الولايات التي تضم المدن الكبرى، مثل العاصمة، ووهران، وقسنطينة وعنابة، للحد من هيمنتها الطاغية، ولإتاحة الفرصة أمام المدن المتوسطة التي رقيت إلى عاصمة ولاية، لتنمي مواردها، وتطور قاعدتها الاقتصادية، وتؤدي الدور المناط بها في إطار هذه الاستراتيجية.

- تدعيم عواصم الولايات الجديدة، بالتجهيزات والمرافق، وتحويلها إلى مراكز خدمة إقليمية ومحلية، بتطوير بنيتها التحتية وقاعدتها الاقتصادية الخاصة بالصناعة، مع مراعاة توزيعها بتوازن على كل الأقاليم الطبيعية ومناطق الوطن.

- أصبحت الخريطة الإدارية للجزائر تتمتع بكفاءة عالية في قدرة الخدمة الإقليمية، وفي تحمل أعباء النمو العمراني والاقتصادي واستيعاب الزيادة السكانية، وهي مرشحة مستقبلاً لمزيد من التعديل والتطوير، لمواكبة التحولات الاجتماعية والاقتصادية الجارية.

- يلعب التقسيم الإداري وما صاحبه من هيكلة للأنشطة الاقتصادية وتطوير البنية التحتية والمرافق اضافة إلى إشراك الجماعات المحلية في سلطة اتخاذ القرار، وفي عملية صياغة الصورة المستقبلية للنمو والتطوير دوراً حاسماً في التنمية الوطنية، وفي اللامركزية والديموقراطية.

التقسيم	عدد الولايات	عدد البلديات
1974	31	702
1984	48	1541

وقد عززت الخريطة الإدارية للجزائر عام 1997 بنظام إقليمي جديد، هو نظام المحافظة الذي طبق على العاصمة في 1997/07/31، ومن أهدافه الأساسية إعطاء الآليات القانونية والتنظيمية، لتمكين العاصمة الجزائرية من الالتحاق بمصاف العواصم العالمية، والتماشي مع التطورات والمستجدات لدخول الألفية القادمة بإمكانات جديدة تتلاءم مع متطلبات العصر.

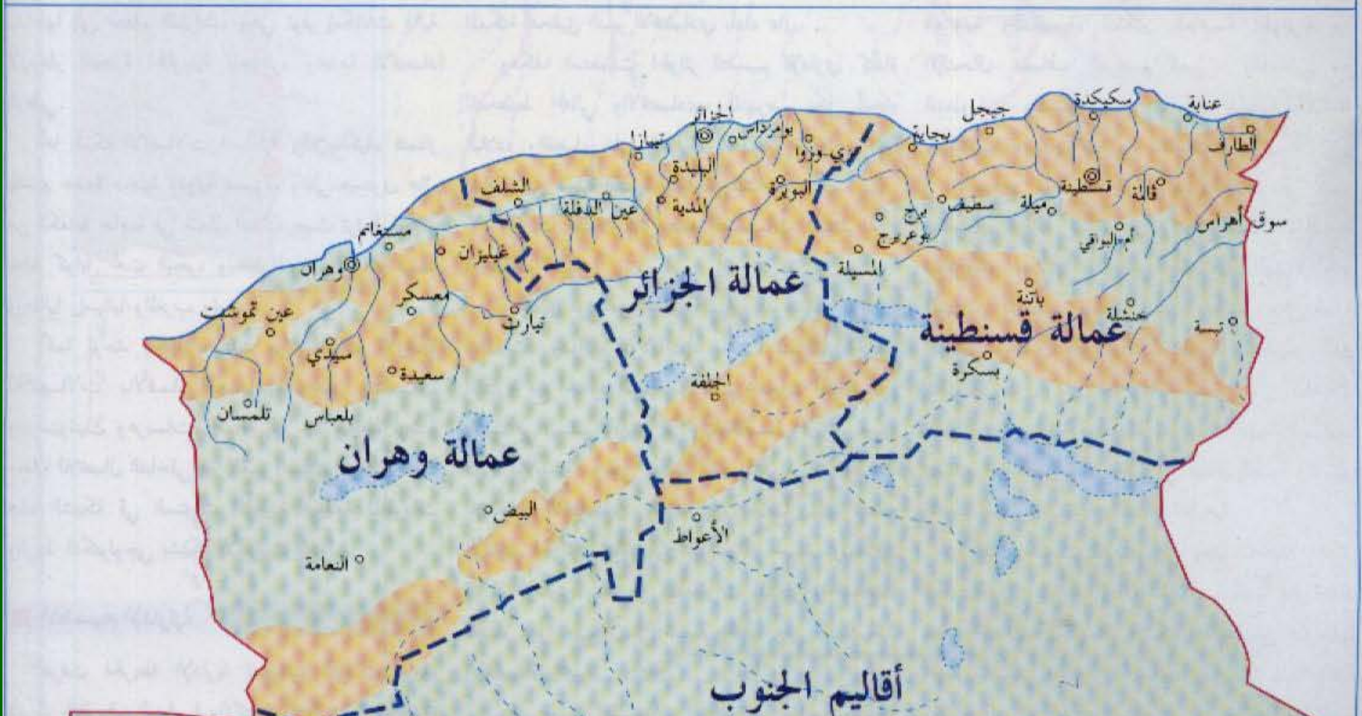
ويسمح هذا النظام الجديد بالتحكم في النمو العمراني، وإقامة توازن بين كثافة السكان والمساحة الجغرافية، وحماية الأراضي الفلاحية المهددة بغزو العمران، وتصميم برنامج تنموي يمكنه إنعاش قطاع التشغيل وتحسين الظروف الاجتماعية للسكان، وذلك بفك الاختناق على العاصمة، بفتحها على البلديات المجاورة، وفق خطة منسجمة ومتدرجة للتهيئة العمرانية، تضمن لها تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية والتسيير المحكم للموارد البشرية والمادية والطبيعية.

وبذلك نظمت العاصمة في إطار محافظة الجزائر الكبرى على مساحة 809,19 كلم²، يسكنها عام 1997 نحو 2 620 000 نسمة، مشكّلة هيكليًا من 28 بلدية حضرية تسمى بالدوائر الحضرية، ومن 29 بلدية عادية موزعة على 12 قطاع إداري، على رأسها ولاة منتدبون، تحت إدارة محافظ بدرجة وزير.

لكن هذا النظام الإقليمي ألغي عام 1998 بقرار من المجلس الدستوري، كونه يتعارض مع روح الدستور وقوانين البلاد التي تهيكل التراب الجزائري و المبقي نظام الولاية والدائرة والبلدية، حيث تمت العودة بالنسبة للجزائر العاصمة إلى نظام الولاية عام 2000.



التقسيم الإداري للجزائر في العهد العثماني



التقسيم الإداري الأول للجزائر في الفترة الاستعمارية 1858

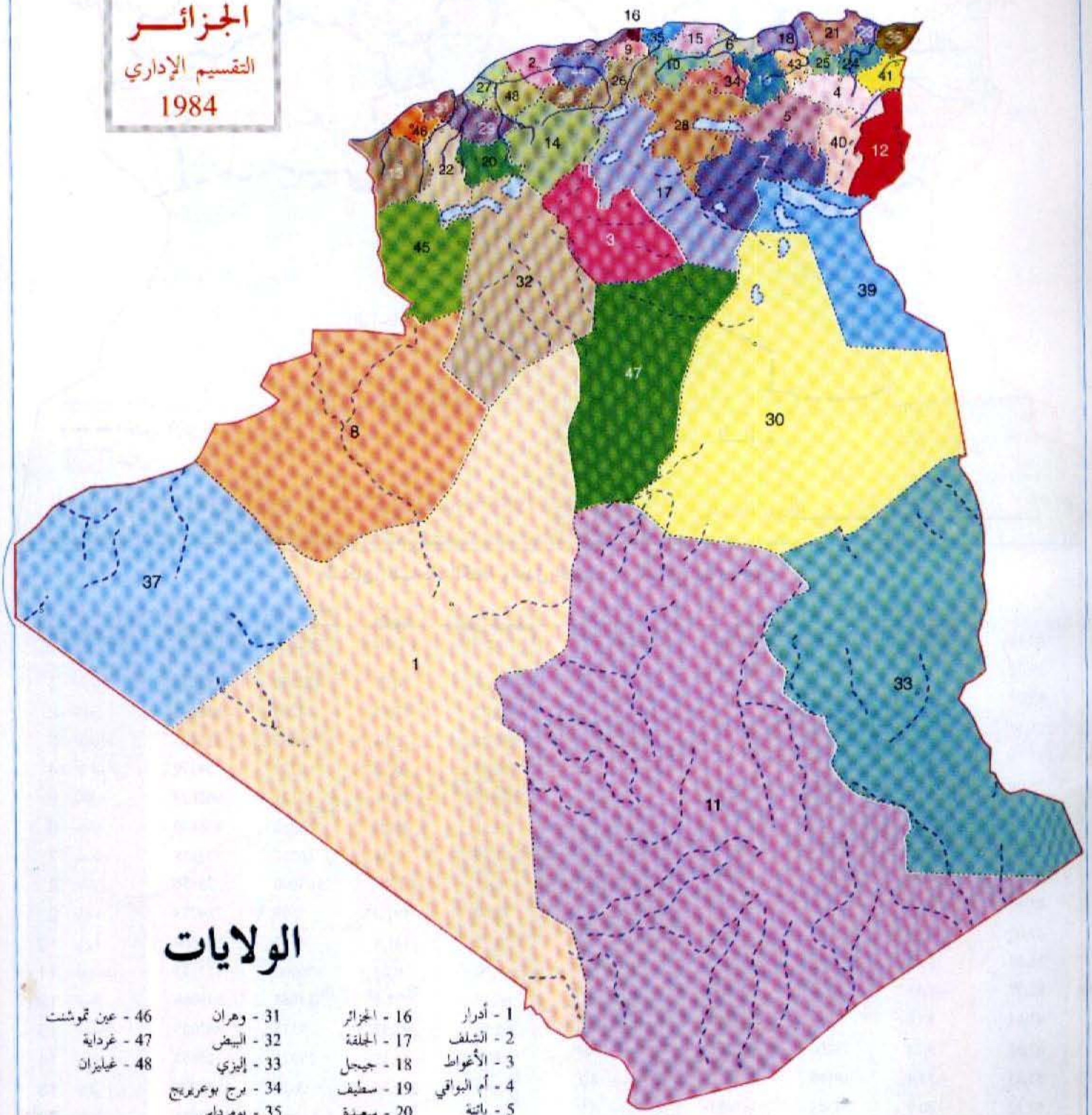


التقسيم الإداري الثاني للجزائر في الفترة الاستعمارية 1956

السكان، المساحة، الكثافة ومعدل التحضر في الجزائر تعداد 1998

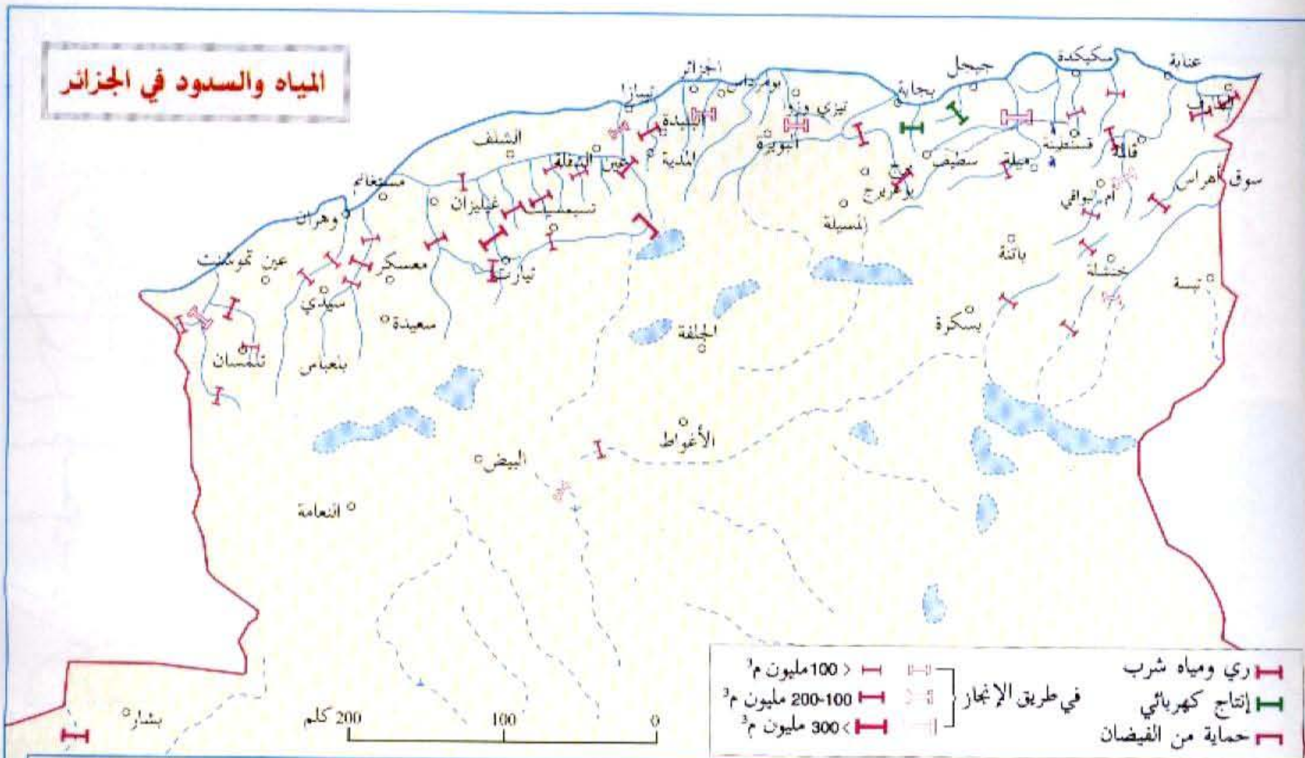
الرقم / الولاية	عدد السكان (نسمة)	المساحة (كلم²)	الكثافة (ن/كلم²)	معدل التحضر %
1 أدرار	311615	422500	0.71	26,2
2 شلف	858695	4205	179,1	41.27
3 الأغواط	317125	25403	12,66	54.21
4 أم البواقي	59170	6259	76,71	66,82
5 باتنة	962623	12121	78,96	56,19
6 بجاية	856840	3280	262,2	39,31
7 بسكرة	575858	16327	27,44	57,87
8 بشار	22556	163000	1,4	76,45
9 بليدة	784283	1597	497,3	72,80
10 بويرة	629560	4572	141,8	28.97
11 تمنراست	137175	570000	0,25	67,29
12 تبسة	549066	14984	38,6	66,49
13 تلمسان	842053	9335	92,93	58,58
14 تيارت	725853	19921	35,12	65,89
15 تيزي وزو	1108708	3029	310,74	35,40
16 الجزائر	2562428	263	3144,6	90,67
17 جلفة	797706	23328	12,0	62,29
18 جيجل	573208	2350	222,4	45.17
19 سطيف	1311413	6648	201,6	39,27
20 سعيدة	279520	6129	41,33	68.48
21 سكيكدة	786154	4120	195,27	52.14
22 سيدي بلعباس	525632	9259	57,8	68,15
23 عنابة	557818	1196	387,64	80,87
24 قالمة	430000	4291	104,85	65,80
25 قسنطينة	810914	2150	370,79	87.13
26 مدية	802078	8834	90,5	39.75
27 مستغانم	631057	1977	290,14	35,01
28 مسيلة	805519	17852	43,0	51,36
29 معسكر	676192	5846	113,8	52.21
30 ورقلة	445619	280000	2,1	75,09
31 وهران	1213839	2114	572,3	87,69
32 البيض	168769	79912	2,14	55,00
33 إليزي	34108	260000	0.12	36.94
34 برج بوعريريج	555402	4136	134,97	45,40
35 بومرداس	647389	1619	435,0	47,02
36 الطارف	352588	3144	105,6	51,64
37 تندوف	27060	153000	0,17	92,27
38 تيسمسيلت	264240	3477	83,8	45,63
39 الواد	504401	73200	9,24	62,58
40 خنشلة	327917	10596	33,4	57,45
41 سوق أهراس	367455	4345	80,9	52,12
42 تيبازة	506053	2072	274,14	53,73
43 ميلة	674480	3490	71,94	42,84
44 عين الدفلة	660342	4557	135,0	42,55
45 النعامة	127314	30801	4,25	72,85
46 عين تموشنت	327331	2491	137,6	63,00
47 غرداية	300516	87000	3,5	91,97
48 غليزان	642205	5016	131,87	46,25
الجزائر	29272343	2381741	12,28	58,30

الجزائر
التقسيم الإداري
1984



الولايات

1 - أدرار
2 - الشلف
3 - الأغواط
4 - أم البواقي
5 - باتنة
6 - بجاية
7 - بسكرة
8 - بشار
9 - البليدة
10 - البويرة
11 - تمنراست
12 - تبسة
13 - تلمسان
14 - تيارت
15 - تيزي وزو
16 - الجزائر
17 - الجلفة
18 - جيجل
19 - سطيف
20 - سعيدة
21 - سكيكدة
22 - سيدي بلعباس
23 - عنابة
24 - قالمة
25 - قسنطينة
26 - المدية
27 - مستغانم
28 - المسيلة
29 - معسكر
30 - ورقلة
31 - وهران
32 - البيض
33 - إليزي
34 - برج بوعريريج
35 - بومرداس
36 - الطارف
37 - تندوف
38 - تيسمسيلت
39 - الوادي
40 - خنشلة
41 - سوق أهراس
42 - تيبازا
43 - ميلة
44 - عين الدفلة
45 - النعامة
46 - عين تموشنت
47 - غرداية
48 - غليزان



المياه والسدود في الجزائر

تكتسي الموارد المائية في الجزائر طابعا استراتيجيا في مسار التنمية الشاملة للبلاد، لارتباطها الوثيق بالتنمية المستدامة، ولأن الماء في الجزائر مورد نادر وثمين. يقتضي ترشيد استعماله لتلبية حاجيات السُّكان والاقتصاد الوطني، دون رهن حاجيات الأجيال القادمة.

وتصنف الجزائر ضمن الدول الأكثر فقرا في العالم من حيث الإمكانات المائية، حيث ترتب تحت الحد الأدنى النظري للندرة التي يُحددها البنك العالمي بـ 1000 م^3 / فرد سنة، حيث أن الراتب المائي النظري في الجزائر الذي كان في عام 62 يقدر بـ 1500 م^3 / فرد سنة، تراجع عام 99 إلى 500 م^3 / فرد سنة.

وتزداد حِدّة مشكلة الماء في الجزائر بسبب الخصائص المناخية التي تتراوح بين الجاف وشبه الجاف على معظم الأراضي الجزائرية، وهي بالتالي غير وفيرة الأمطار، ممّا يهدد بتناقص الموارد في وقت يزداد فيه الطلب على هذا المورد بفعل النمو الديمغرافي، ولتنامي القطاعات المستهلكة، كالصناعة والفلاحة والسيّاحة.

كما أن الجزائر بالنظر لمساحتها الكبيرة، تتميز بندرة المياه السطحية التي تنحصر أساسا في جزء من المنحدر الشمالي للسلسلة الجبلية الأطلسية، وتقدر الإمكانات المائية للجزائر بأقل من 20 مليار م^3، 75 ٪ منها فقط قابلة للتجديد؛ وتشمل الموارد المائية غير المتجددة الطبقات المائية في شمال الصحراء.

يقدر عدد المجاري المائية السطحية في الجزائر بنحو 30 مجرى، معظمها في إقليم التل، وهي تصب في البحر المتوسط، وتمتاز بأن منسوبها غير منتظم، وتقدر طاقتها بنحو 12.4 مليار م^3.

السدود:

رغم حساسية مشكل الماء في الجزائر، فإنَّ الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال لم تول الأهمية اللّازمة لهذا القطاع الحيوي في برامج التنمية الوطنية، حيث أهمل إنشاء السدود، وهي المنشآت الرئيسة لتخزين المياه، ممّا زاد من تراكم المشاكل، وأدى تأخر مضر بالاقتصاد الوطني، وإلى خلق مضايقات عديدة للسُّكان.

ويقدر الخبراء عدد المواقع الملائمة لبناء السدود في الجزائر من الناحية النظرية بنحو 250 موقعا، لكن عدد السدود المنجـــزة لغاية عام 2000 بلغ 110 سدود فقط، من بينها 15 سدا أنجزت قبل الاستقلال، وهي في معظمها من الســدود الصغيرة والمتوسطة، ومنها 50 سدا كبير بطاقة تخزين تفوق 10 ملايين م^3، يبلغ حجم تخزينها الإجمالي 4.908 مليار م^3، لكن متوسط حجم المخزون المتوفر في العشر سنوات الأخيرة قدر بنحو 1.75 مليار م^3، فقط ما يعادل 40 ٪ من طاقة التعبئة الإجمالية النظرية، بسبب الظروف المناخية (الجفاف)، ومشكل توحل السدود.

كما يجري العمل حاليا في برنامج إنشاء 22 سدا جديدا بطاقة إجمالية نظرية تساوي 7 مليارات م^3، ومن بين هذه المشاريع سد بني هارون (ولاية ميلة)، الذي يعد أكبر سد في الجزائر، بطاقة 960 مليون متر مكعب، في حين تجري الدراسات لإعداد مشروع بناء 52 سدا آخر في المستقبل.

سد بني هارون

الموقع: ولاية ميلة
طاقة التخزين: 960 مليون م^3
بداية الأشغال 1988
نهاية الأشغال 2004
تكلفة الإنجاز 18 مليار دينار
الخصائص التقنية:
ارتفاع الحاجز الرئيسي 111م
طول الحاجز يمتد 1708 متر
مساحة الحوض المائي: 7725 كلم^2
التخصيص المائي:
- مياه الشرب لولايات ميلة وقسنطينة أم البواقي وخنشلة وباتنة
- الري الفلاحي: سهول تلاغمة وتافورة الشمرة على مساحة 33620 هكتار

أهمّ السّدود (مليون م^3)	السّد	بني هارون	جرف التربة	غريب	الفضة	إيراغن
	الـواد	الكبير	غير	الشلف	الفضّة	جنجن
	طاقة التخزين النظرية (مليون م^3)	960	360	280	225	180



زلزالية الأراضي الجزائرية

يعتبر شمال الجزائر منطقة زلزالية نشطة، ويعود السبب في ذلك إلى أن الجزء الشمالي من القارة الإفريقية، وبخاصة الأطراف الشمالية للجزائر والمغرب تشكل منطقة تلتقي عندها الصفيحة الإفريقية بالصفيحة الأوراسية، إذ تنزلق هاتان الصفيحتان المتحاذيتان، بحيث تتجه كل منهما في اتجاه مضاد لاتجاه الأخرى، فتحدث الزلازل بفعل تعرض الحافات لقوى الدفع والشد الناجمة عن حركة الصفائح، فيشتد التوتر تدريجيا، فإذا زاد عما ينبغي تصدعت الصخور لتتخلص من توترها على نحو عنيف يأخذ صورة الهزة الأرضية.

ويعتقد أن معظم الزلازل الأرضية التي تتعرض لها الجزائر، تكون نتيجة هذه العملية، لأن حدود الاحتكاك بين حافات الصفيحتين الإفريقية والأوراسية تقع شمال الجزائر؛ وبالضبط، فإن المنطقة التي يشملها ميكانيزم الاحتكاك بين الصفيحتين تمتدّ جنوبا داخل الأراضي الجزائرية على شكل طرح صخري.

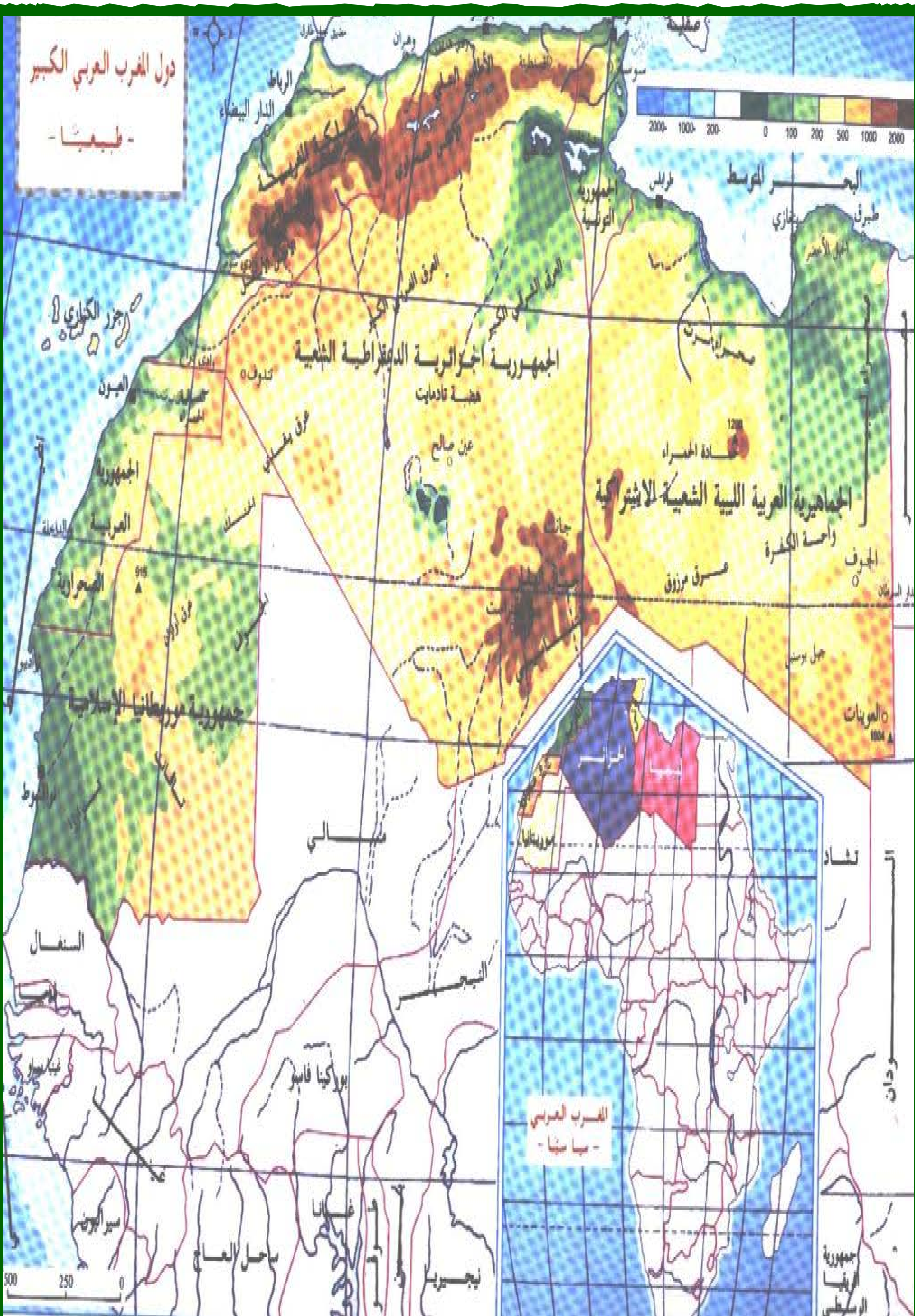
ومعظم الزلازل التي تحدث في الجزائر، ذات قوّة ضعيفة، حيث تندر الحالات التي تزيد فيها قوة الهزة عن 6 درجات، لأنّ معظم هذه الهزّات تتبع في العادة بهزات ارتدادية لها طابع دوري قصير نوعا ما.

ويمكن تقسيم الأراضي الجزائرية حسب درجة خطورة تعرضها للزلازل إلى أربعة مناطق رئيسة، كما هو موضح بالخريطة:

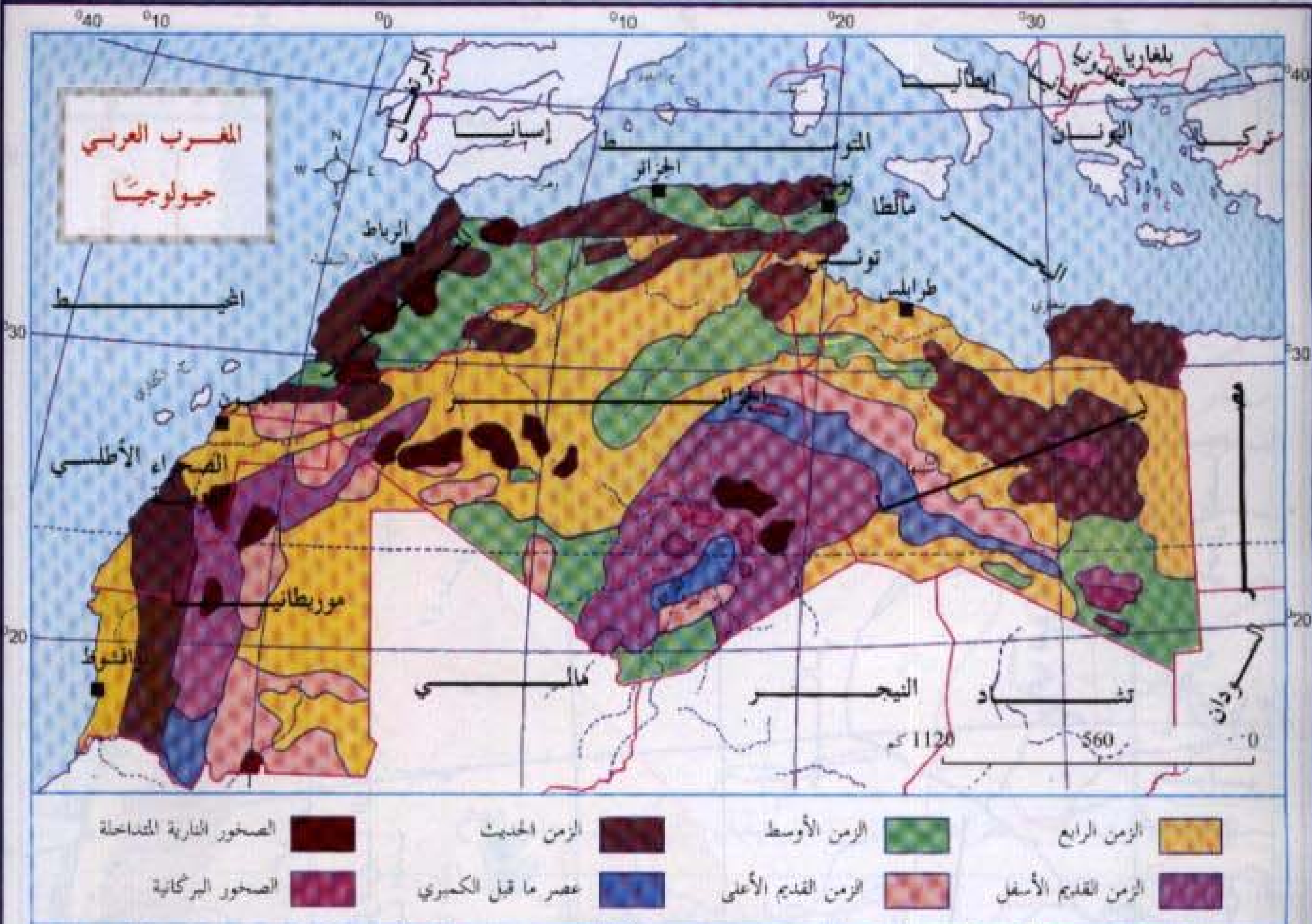
- المنطقة الأولى: وهي أقلّ المناطق تعرضا للخطر الزلزالي، وتغطي كلّ الولايات الصحراوية: أدرار، وبشار، وورقلة، وإليزي، وتندوف، والوادي، وغرداية، وتمنراست، إضافة إلى ولاية تلمسان.
- المنطقة الثانية: وتتعرض لخطر الزلازل بدرجة ضعيفة، وتغطي ولايات: سوق أهراس، وأم البواقي، وتبسة، وباتنة، وخنشلة، وبسكرة، ومسيلة، والجلفة، وتيارت، وسعيدة، والبيض، وسيدي بلعباس، والنعامة، والأغواط.
- المنطقة الثالثة: معرضة لخطر الزلازل بدرجة متوسطة، وتضم ولايات: الطارف، وعنابة، وقالمة، وقسنطينة، وسكيكدة، وجيجل، وميلة، وسطيف، وبجاية، وتيزي وزو، وبرج بوعريريج، والبويرة، وبومرداس، والجزائر، والمدية، وتيبازة، وتيسمسيلت، وغليزان، ومستغانم، ومعسكر، ووهران، وعين تيموشنت.
- المنطقة الرابعة: وهي أخطر المناطق وأكثرها تعرضا لخطر الزلازل العنيفة، وتشمل ولايتي الشلف وجزءا من عين الدفلى وتيبازة.

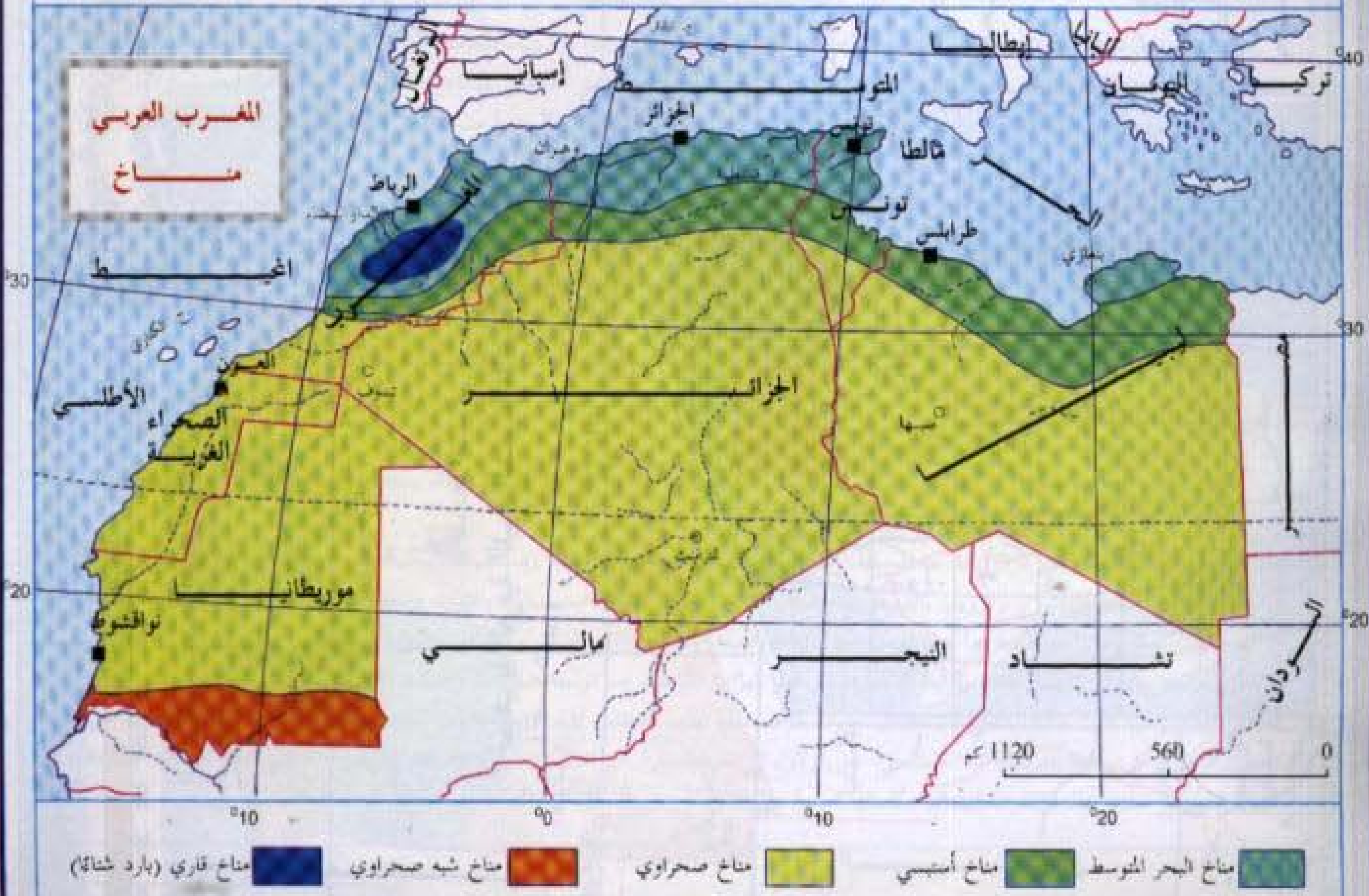
والملفت للملاحظة، أن المنطقتين الثالثة والرابعة الأكثر تعرضا لخطر الهزّات الأرضية، تتمركز بها أهم المدن والمنشآت الاقتصادية والبنى التحتية، وحيث التركيز السُّكاني والاقتصادي كثيف جدًّا؛ وبالتالي فإن احتمال حدوث هزّات عنيفة بهاتين المنطقتين، يترتب عليه حدوث كوارث بشرية ومادية حادّة بالغة الخطورة على الاقتصاد الوطني وعلى سلامة السُّكان، كما حدث في أخطر الزلازل التي عرفتها الجزائر في الشلف (عامي 1954، 1980)، وهو ما يقتضي اتخاذ إجراءات السلامة والوقاية للحد من مخاطر هذه الظاهرة الطبيعية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد وعلى السكان.

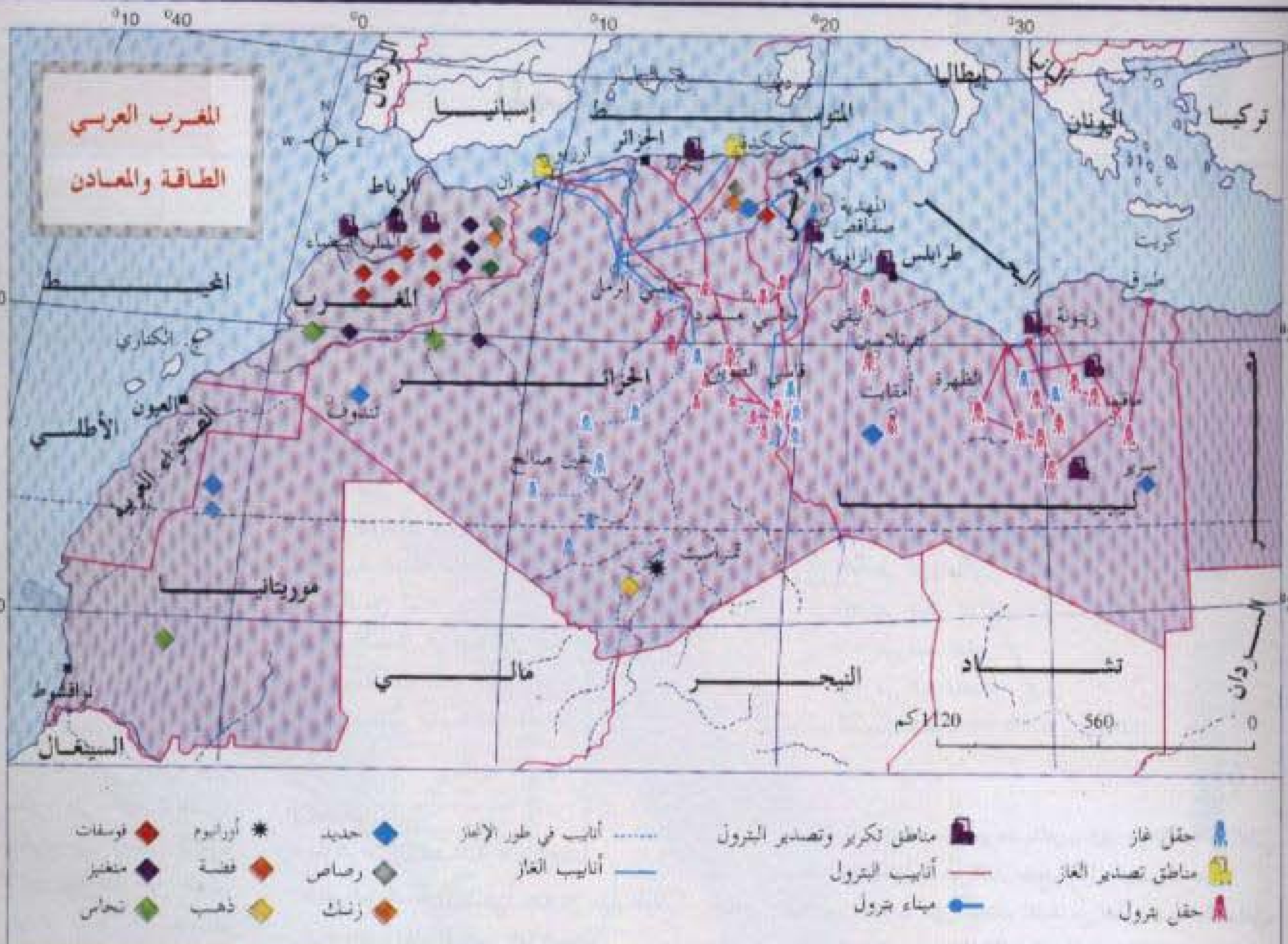
0 100 200 كلم

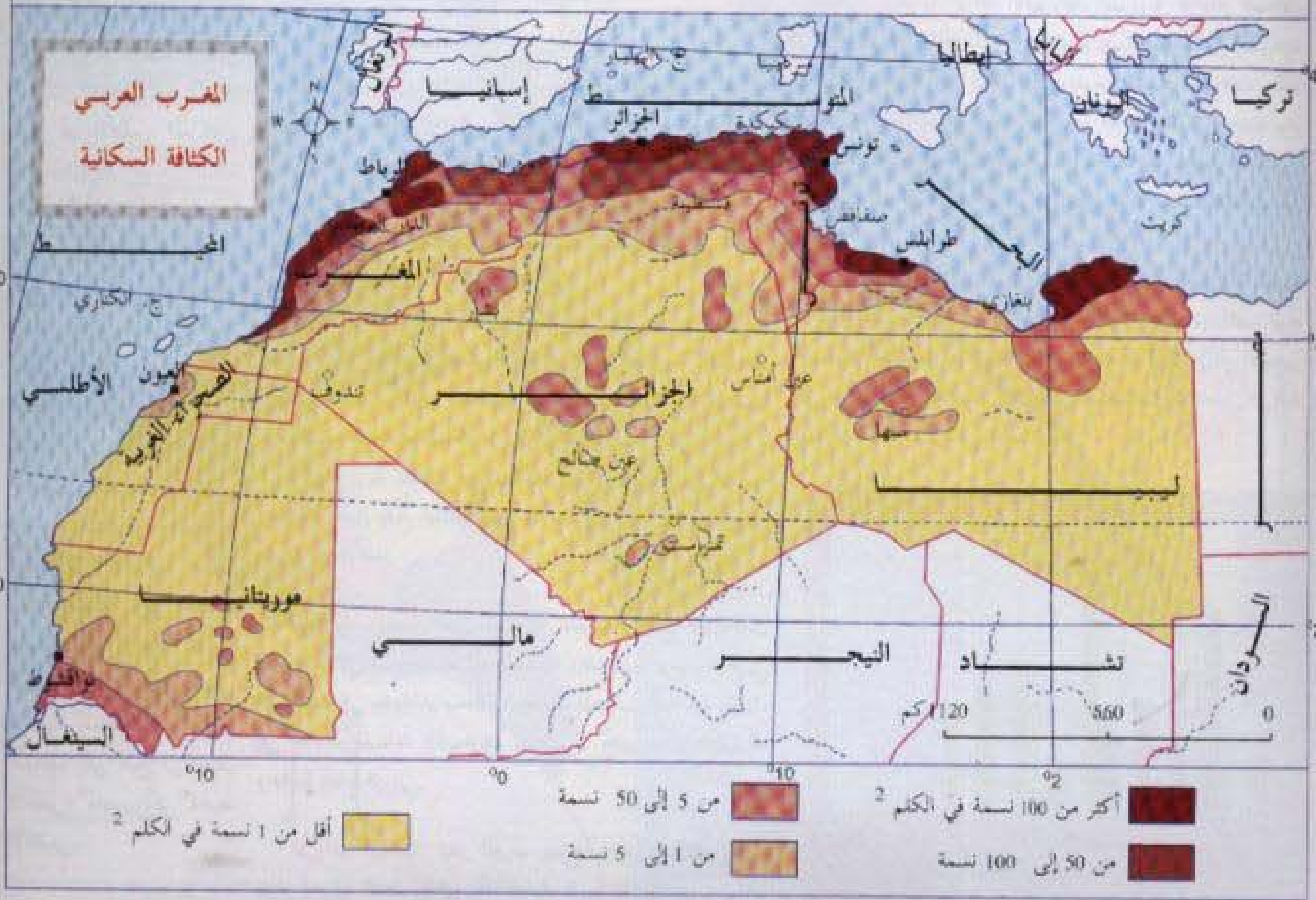


دول المغرب العربي الكبير
- طبيعيا -
2000- 1000- 200- 0 100 200 500 1000 2000
البحر المتوسط
الرباط
الدار البيضاء
وهران
طرابلس
بنغازي
طبرق
الجمهورية التونسية
جزر الكناري
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
هضبة تادمايت
عين صالح
تندوف
العيون
الحمادة الحمراء
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
واحة الكفرة
عرق مرزوق
الجوف
الجمهورية العربية الصحراوية
جمهورية موريطانيا الإسلامية
مالي
النيجر
تشاد
السنغال
غينيا بيساو
سيراليون
ساحل العاج
غانا
بوركينا فاسو
نيجيريا
جمهورية افريقيا الوسطى
الجزائر
ليبيا
موريتانيا
المغرب العربي
- سياسيا -
500 250 0


المغرب العربي
جيولوجيًا
إسبانيا
إيطاليا
بلغاريا
اليونان
تركيا
المتوسط
الجزائر
تونس
مالطا
الرباط
طرابلس
المحيط
الأطلسي
العيون
موريتانيا
نواكشوط
مالي
النيجر
تشاد
السودان
1120 كم
560
0
الصخور النارية المتداخلة
الزمن الحديث
الزمن الأوسط
الزمن الرابع
الصخور البركانية
عصر ما قبل الكمبري
الزمن القديم الأعلى
الزمن القديم الأسفل


المغرب العربي
مناخ
إسبانيا
إيطاليا
اليونان
تركيا
المتوسط
الجزائر
تونس
مالطا
الرباط
طرابلس
المحيط
الأطلسي
العيون
الصحراء الغربية
موريتانيا
نواكشوط
مالي
النيجر
تشاد
السودان
1120 كم
560
0
مناخ قاري (بارد شتاءً)
مناخ شبه صحراوي
مناخ صحراوي
مناخ أستبسي
مناخ البحر المتوسط


المغرب العربي
الطاقة والمعادن
إسبانيا
المتوسط
إيطاليا
اليونان
تركيا
الجزائر
تونس
الرباط
المغرب
الجزائر
ليبيا
طرابلس
موريتانيا
مالي
النيجر
تشاد
السودان
السينغال
المحيط
الأطلسي
العيون
نواقشوط
تندوف
عين صالح
1120 كم
560
0
حقل غاز
مناطق تصدير الغاز
حقل بترول
مناطق تكرير وتصدير البترول
أنابيب البترول
ميناء بترول
أنابيب في طور الإنجاز
أنابيب الغاز
حديد
رصاص
زنك
أورانيوم
فضة
ذهب
فوسفات
منغنيز
نحاس


المغرب العربي
الكثافة السكانية
إسبانيا
المتوسط
إيطاليا
اليونان
تركيا
الجزائر
تونس
الرباط
المغرب
طرابلس
صفاقس
بنغازي
الجزائر
ليبيا
موريتانيا
مالي
النيجر
تشاد
السودان
السينغال
المحيط
الأطلسي
العيون
نواقشوط
تندوف
عين صالح
1120 كم
560
0
أكثر من 100 نسمة في الكلم 2
من 50 إلى 100 نسمة
من 5 إلى 50 نسمة
من 1 إلى 5 نسمة
أقل من 1 نسمة في الكلم 2



المملكـــة المغربيـــة

الخصائص الطبيعية:

تقع المملكة المغربية غرب إفريقيا الشمالية، وتطل بواجهة واسعة على المحيط الأطلسي، من الغرب، وعلى البحر المتوسط من الشمال، يحدها من الشرق الجزائر، ومن الجنوب الصحراء الغربية.

يغلب على تضاريس المغرب الطابع الجبلي، وخاصة في الشمال، حيث تمتد منظومة من الجبال الشاهقة على شكل قوس مفتوح على المحيط الأطلسي، يتكون من الأطلس الريفي، الذي يبدأ عند جبل طارق، بموازاة ساحل المتوسط، ثم الأطلس الأوسط باتجاه شمال شرق جنوب غرب، ويتصل بالأطلس الأعلى عبر رواق تازا، ثم الأطلس المعاكس، وهو الجزء المرتفع من المائدة الصحراوية، الذي يلتقي بالأطلس الأعلى شرقاً، وهو أعلى جبال المغرب، ويمتد عند ساحل المحيط الأطلسي حتى أغادير، وبه أعلى قمة في جبل توبكال 4165 م. أما السهول فتنتشر في المناطق الغربية، كسهول الغرب والسايس وفاس والشاوية والدخلة، وكذا في الشرق، حيث سهول ملوية، وفي الجنوب سهل سوس؛ هذا التنوع التضاريسي المتميز أعطى المغرب شبكة غنية من الأودية، التي تنبع من جبال الأطلس، وتصب في المحيط الأطلسي.

تاريخ الاستقلال: 1956

النظام السياسي: ملكي

المساحة: 000 462كلم^2

العملة الرسمية : الدرهم المغربي

العاصمة: الرباط 000 1293 نسمة

أهم المدن: الدار البيضاء 000 3200 نسمة

فاس 000 660 نسمة

وجدة 000 620 نسمة

- السكان

عدد السكان عام 2000: 000 778 28 نسمة

الكثافة العامة: 64.4 نسمة/كلم^2

الخصوبة العامة عام 2000: 3,1

معدل النمو: 2,2%

وفيات الأطفال الرضع لكل 000 1 مولود:37

أمل الحياة: 62 سنة

نسبة التحضر عام 2000: 54%

معدل الأمية: 52,9%

توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية:

39% في الزراعة

03% في قطاع المناجم

20% في الصناعة

38% في الخدمات

مؤشر التنمية البشرية 99: 0,589 (رتبة 124)

الاقتصاد:

- المؤشرات الاقتصادية عام 2000:

الناتج المحلي الخام الإجمالي: 34,421 مليار دولار

الناتج المحلي الخام الفردي: 1240 دولار

- الموارد الاقتصادية:

الفلاحة: تحتل الفلاحة مركزاً رياديًا في اقتصاديات المملكة المغربية، فهي تساهم بحوالي 13٪ من الناتج المحلي الخام، وتشغل حوالي 39٪ من جملة العاملين في قطاعات النشاط الاقتصادي؛ وتغطي الأراضي الزراعية 19٪ من جملة مساحة المملكة، وهي مساحة محدودة نسبيًا، وذلك بسبب سيطرة الطابع الجبلي والغابات على معظم الأراضي.

وتحتل زراعة القمح 30٪ من الأراضي الزراعية، إلى جانب الشعير 27٪، ثم الذرة والحمضيات، والزراعات الصناعية كالطماطم وقصب السكر؛ وتوفر محاصيل هذه المنتجات الفلاحية نصيباً مهما لسد حاجيات المملكة من المواد الغذائية.

وتزدهر تربية المواشي في المملكة، بسبب توفر المراعي الواسعة والجيدة، حيث يقدر عددها بنحو 30 مليون رأس، من بينها 18,3 مليون من الأغنام.

الصناعة: يغلب على الصناعة المغربية، طابع الصناعات التحويلية التي تستخدم الموارد المنجمية والفلاحية، وخاصة تحويل الفوسفات إلى مشتقات مختلفة، وتصنيع المنتجات الفلاحية المحلية، إلى جانب الصناعة الكيماوية، والملابس، والصناعات التقليدية، وخاصة إنتاج الزرابي.

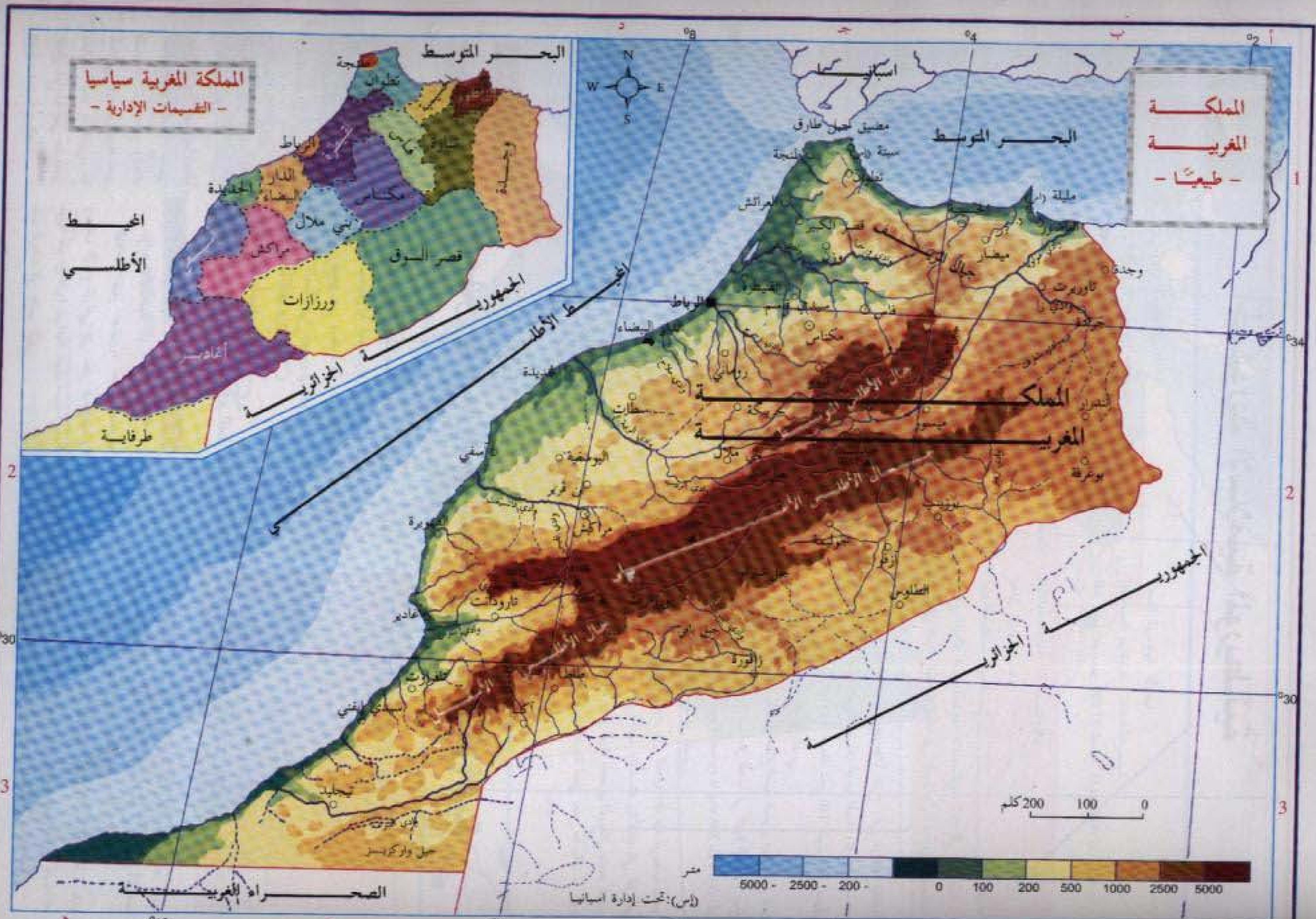
الثروات الباطنية: يمتاز المغرب بتنوع موارده المعدنية، ولكنه يفتقر لموارد النفط والغاز، وأما خاماته المعدنية الأخرى فمهمة، وخاصة الفوسفات، حيث يوجد بالمغرب 65٪ من الاحتياطي العالمي لهذه المادة، والمغرب هو ثالث منتج، وأول مصدر له عالميًا.

كما يتوفر المغرب على طاقات هامة من خام الحديد والرصاص، ويستخرج المغرب الطاقة الكهربائية الضرورية للإنتاج الصناعي والخدمات من الطاقة المائية، حيث تم بناء العديد من السدود العملاقة، لتوفير هذه الطاقة التي تعوض انعدام المحروقات، كما يشكل الصيد البحري قطاعاً مهما من الدخل القومي، حيث يوفر اتساع الواجهة الساحلية للمغرب، وخاصة على المحيط الأطلسي، إمكانات سمكية هائلة، حيث إذ يبلغ إنتاج الأسماك 600 ألف طن سنويًا.

التجارة الخارجية: يغلب على التجارة الخارجية للمملكة المغربية طابع التبعية، حيث تتصدر المنتجات الأولية والزراعية قائمة المواد المصدرة للخارج، وحيث يحتل الفوسفات المركز الأول في التصدير إلى جانب خام الحديد، كما تمثل الحمضيات والمحاصيل الزراعية المبكرة مكانة متميزة في التصدير.



الصادرات والواردات المغربية


المملكة المغربية سياسيا
- التقسيمات الإدارية -
البحر المتوسط
المحيط الأطلسي
الجمهورية الجزائرية
طرفاية
ورزازات
قصر السوق
مراكش
بني ملال
مكناس
المملكة
المغربية
- طبيعيا -
البحر المتوسط
المحيط الأطلسي
إسبانيا
مضيق جبل طارق
الرباط
البيضاء
المملكة المغربية
الجمهورية الجزائرية
الصحراء المغربية
وجدة
بوعرفة
الصويرة
تارودانت
أكادير
200 كلم 100 0
متر
5000 - 2500 - 200 - 0 100 200 500 1000 2500 5000
(أس): تحت إدارة اسبانيا



الجمهورية الإسلامية الموريطانية

الخصائص الطبيعية:

تقع موريطانيا في غرب إفريقيا، يحدها من الشمال الصحراء الغربية، ومن الغرب المحيط الأطلسي، ومن الجنوب السنغال، ومن الجنوب الشرقي مالي، ومن الشمال الشرقي الجزائر.

تشكل المناطق الصحراوية أكبر نسبة من مساحة موريطانيا، حيث تعادل حوالي 90٪ من جملة مساحتها، وتتركز خاصة في الشمال والشرق، أما الجنوب الغربي، فتغطيه السهول والمراعي التي يرويها نهر السنغال، الذي يشكل خط الحدود مع دولة السنغال، ومنطقة للتبادل التجاري بين البلدين.

تاريخ الاستقلال: 1960

النظام السياسي: جمهوري

المساحة: 1030700 كلم^2

العملة الرسمية: الأوقية

العاصمة: نواقشط 000 694 نسمة

أهم المدن: نواديبو 000 57 نسمة، كايدي 000 32 نسمة

- السكان: عدد السكان عام 2000: 000 2670 نسمة

الخصوبة العامة: 5.5

وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود: 92

معدل الأمية: 58.8%

نسبة التحضر: 55%

الكثافة العامة: 2.6 نسمة/كلم^2

معدل النمو: 2.5%

أمل الحياة: 47 سنة

توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية: 67% في الزراعة، 05% في قطاع المناجم، 05% في الصناعة، 23% في الخدمات

الاقتصاد:

- **المؤشرات الاقتصادية عام 2000**

الناتج المحلي الخام الإجمالي: 1,033 مليار دولار

الناتج المحلي الخام الفردي: 1240 دولارا.

- **الموارد الاقتصادية:**

الفلاحة: وتمثل أهم ركائز الاقتصاد الموريطاني، حيث تسهم بحوالي 38٪ من جملة الناتج المحلي الخام، وتشغّل 67٪ من جملة اليد العاملة، وتبلغ مساحة الأراضي المخصصة للزراعة نحو 0,2٪ من جملة مساحة البلاد، وتتركز أهم المناطق الفلاحية في الجنوب الغربي على ضفاف نهر السنغال، حيث يزرع الأرز والسورغو والذرة. أما الثروة الحيوانية، فتكون أساساً من الأغنام بنحو 8 ملايين رأس، والأبقار والماعز والجمال.

الصناعة: الصناعة الموريطانية ضعيفة، وتقتصر على بعض مصانع تعليب الأسماك، وتحويل المنتجات الفلاحية.

الثروات الباطنية: تمتاز موريطانيا بتنوع وغنى مواردها الباطنية، وخاصة خام الحديد، العالي التركيز ذي النوعية الجيدة، وتتركز أهم مكامنه في شمال غرب البلاد، وتوفر مبيعاته نحو 140 مليون دولار سنويًا، وتساوي 14٪ من جملة الدخل القومي.

كما تمتاز موريطانيا بازدهار قطاع الصيد البحري فيها، حيث تعتبر سواحلها البحرية من أغنى السواحل العالمية في الثروة السمكية، ويبلغ إنتاجها 340 ألف طن/سنة، ويوفر تصديره ما قيمته 330 مليون دولار، أي ما يعادل 33٪ من جملة الدخل القومي.

التجارة الخارجية: ويسيطر على التجارة الخارجية الموريطانية تصدير المواد الأولية، وخاصة خام الحديد والأسماك والأغنام، التي تمثل أهم عناصر مبادلاتها التجارية، ويمتاز الميزان التجاري الموريطاني بالعجز الدائم، وتتلقى موريطانيا معونات دولية عديدة تغطي بعض حاجياتها من المواد المصنعة.



الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

الخصائص الطبيعية

تقع الجمهورية العربية الصحراوية غرب الصحراء الإفريقية، تحدها من الشمال المملكة المغربية، ومن الشرق الجزائر وموريطانيا، ومن الجنوب موريطانيا، ومن الغرب المحيط الأطلسي؛ وهي بلد صحراوي يتكون من مقاطعتين، هما الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتغطي الصحراء أكثر أراضيه، والنطاق الساحلي عبارة عن شريط ضيق يجاور المحيط الأطلسي، أما المناطق الداخلية فهي عبارة عن هضاب صخرية جرداء.

تاريخ الاستقلال: خاضعة للإدارة المغربية: تم إعلان قيام الجمهورية الصحراوية الديمقراطية في 76/3/27 وهي عضو في منظمة الوحدة الإفريقية

النظام الساسي: جمهوري ثوري

المساحة: 000 266 كلم^2

العملة الرسمية: –

العاصمة: العيون   اهم المدن: الدخلة

السكان: عدد السكان عام 2000: غير محدد

الكثافة العامة: –

الخصوبة العامة: –

معدل النمو: –

وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود: –

أمل الحياة: –   معدل الأمية: –

توزيع العمالة على الأنشطة الإقتصادية –

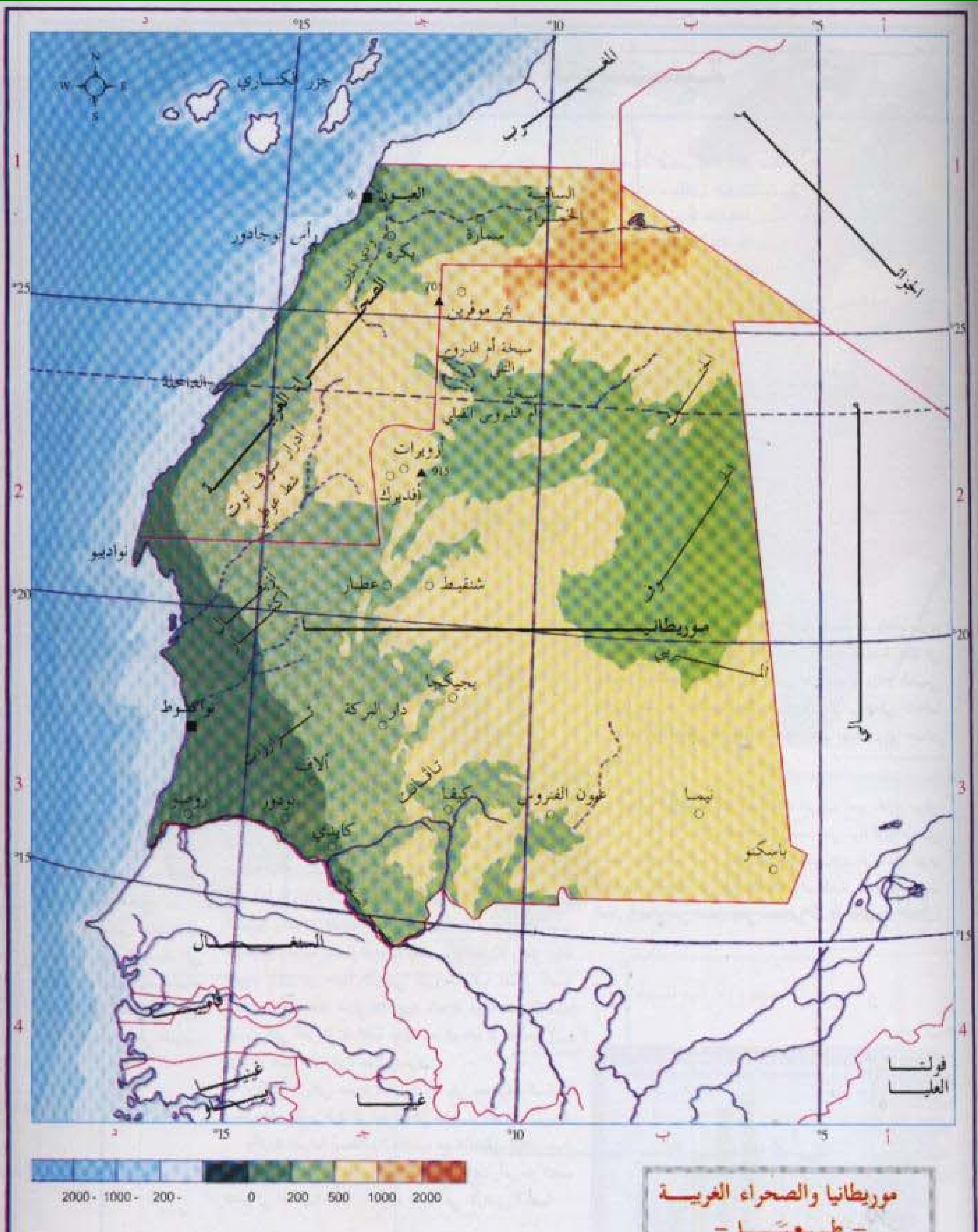
الاقتصاد:

الموارد الاقتصادية:

الفلاحة: تفتقر الجمهورية العربية الصحراوية للأراضي الزراعية، ويتوقف الإنتاج الزراعي على بعض الواحات، وتشكل الثروة الحيوانية مورداً أهم من الثروة الزراعية، حيث تسود تربية الأغنام التي تشكل أهم هذه الثروات إلى جانب الإبل.

تمتاز الجمهورية الصحراوية بشواطئ غنية بالأسماك، ولكنها بسبب ظروف الحرب، غير مستغلة بصورة جيدة، ويمكن في المستقبل أن تلعب دورا هامًا في اقتصاد البلاد.

الثروات الباطنية: يمثل الفسفات أهم الثروات الباطنية، حيث يقدر الاحتياطي منه بحوالي 800 مليون طن، وفيها منجم بوكراع، أكبر مناجم الفسفاط في المنطقة، إضافة إلى خامات معدنية أخرى كالحديد.



موريطانيا والصحراء الغربية
- طبيعيا -

الجمهورية التونسية

تاريخ الاستقلال: 1956
النظام السياسي: جمهوري
المساحة: 163 610كلم^2
العملة الرسمية : الدينار التونسي

العاصمة: تونس 000 1722 نسمة
أهم المدن: سفاقس 000 232 نسمة
سوسة 000 140 نسمة
القيروان 000 96 نسمة

- السكان
عدد السكان عام 2000: 000 619 9 نسمة
الكثافة العامة: 58,8 نسمة/كلم^2
الخصوبة العامة: 2,6
معدل النمو: 2,5%
وفيات الأطفال الرضع لكل 1 000 مولود: 35
أمل الحياة: 66,7 سنة
نسبة التحضر: 64%

معدل الأمية: 31,3%
توزيع العمالة على الأنشطة الاقتصادية:
32% في الزراعة
04% في قطاع المناجم
28% في الصناعة
36% في الخدمات
مؤشر التنمية البشرية 2000: 0,703 (الرتبة 101)

الخصائص الطبيعية:

تقع تونس، شمال القارة الإفريقية، وتشرف بواجهتيها الشمالية والشمالية الشرقية على البحر المتوسط، ويحدها من الجنوب الغربي الجماهيرية الليبية، ومن الغرب الجزائر، وتتشكل أهم معالمها التضاريسية من ثلاثة مجموعات رئيسة هي:

– السهول والتلال الساحلية، المتمثلة في المنطقة الشمالية بسهول بنزرت وتونس والمجردة، وفي المنطقة الشرقية بسهول منخفضة، أما التلال فهي نهاية السلاسل التلية والأطلسية، جهة البحر.

– الجبال: وتشكل نهاية الأطلس التلي في المغرب العربي، أهمها جبال الخمير ومقعد.

– الصحراء وهي حوض رسوبي واسع، تنتشر فيه بعض الأحواض المغلقة ذات التصريف الداخلي، أهمها شط الجريد والفجيج.

مناخ تونس يغلب عليه طابع البحر المتوسط في الأجزاء الشمالية، والمناخ القاري في المناطق الوسطى، والمناخ الصحراوي في الجنوب.

الاقتصاد:

– المؤشرات الاقتصادية عام 2000:
الناتج المحلي الخام الإجمالي: 19,193 مليار دولار
الناتج المحلي الخام الفردي: 2060 دولارا.

– الموارد الاقتصادية:

الفلاحة: وتمثل مورداً هامًا في اقتصاديات تونس، فهي تشغّل حوالي 32٪ من جملة العاملين، وتضمن 18٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن الأرض الزراعية لا تمثل سوى 30٪ من جملة مساحة البلاد، بسبب عدم ملايمة الظروف المناخية والطبيعية، وقلة المياه الجارية والمياه الباطنية؛ وتتركز أخصب الأراضي في المناطق الشمالية والشرقية المحاذية للبحر المتوسط، حيث تنتشر الزراعات الشجرية، وخاصة أشجار الزيتون، والعنب، والغابات؛ وتحتل زراعة الحبوب 21٪ من جملة الأراضي المزروعة، كما تشكل أشجار الزيتون البالغ عددها حوالي 30 مليون شجرة، مورداً اقتصاديًا جيداً لتونس، التي تحتل المرتبة الثانية عالميًا بعد اليونان، في تصدير زيت الزيتون، بقيمة 86 مليون دولار سنويًا.

والإنتاج الزراعي عموماً محدود، ولا يفي بحاجيات السكان، بسبب عدم تطوير طرق الزراعة بشكل مناسب، ولضعف المردودية.

والثروة الحيوانية بسيطة، ولا تتناسب مع إمكانيات البلاد، حيث لا يزيد عددها عن 7 ملايين رأس، منها 5 ملايين رأس من الغنم، تنتشر في المناطق الجنوبية والجنوبية الغربية في الأراضي السهبية.

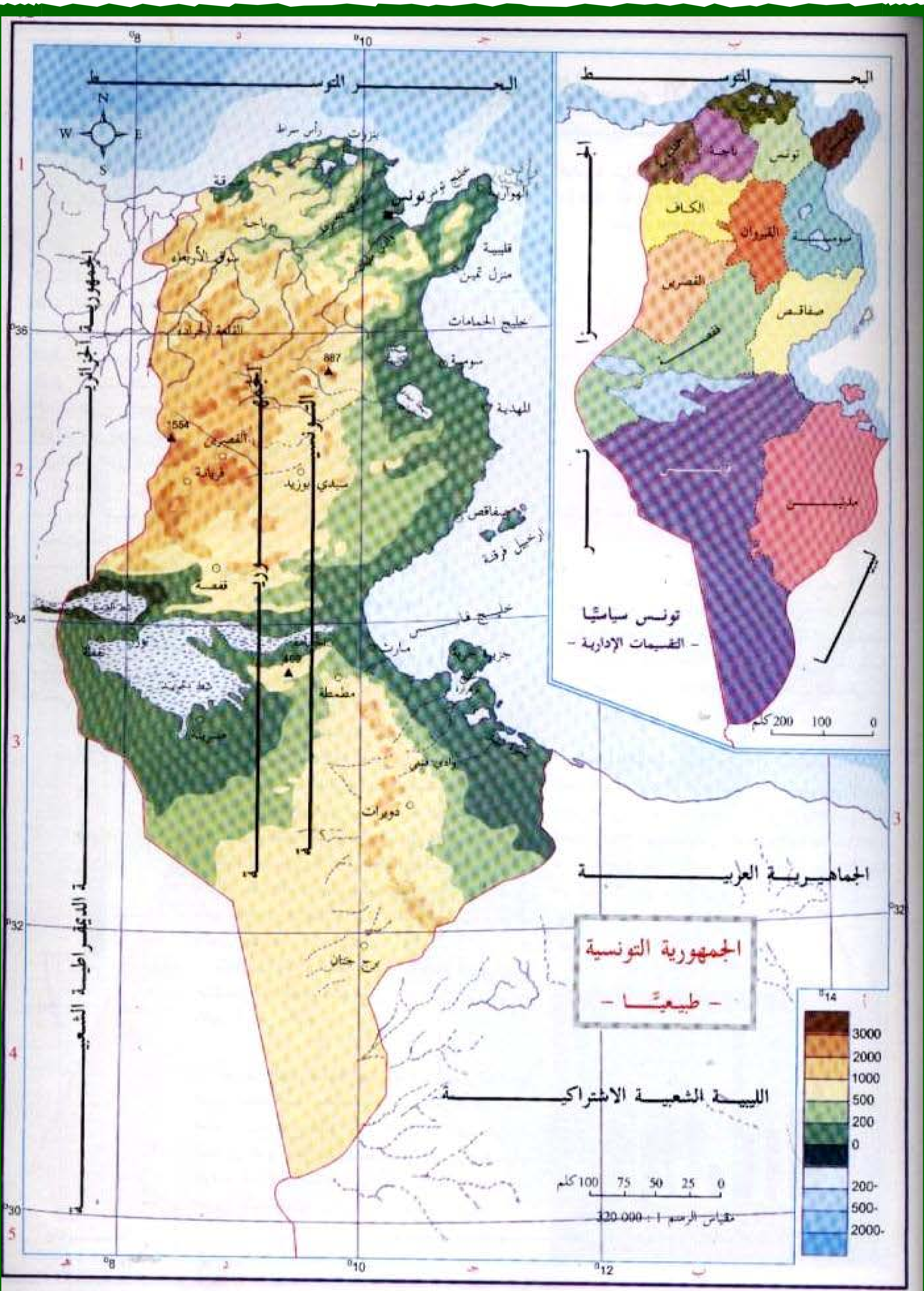
الصناعة: يشغّل هذا القطاع 28٪ من جملة العاملين في البلاد، ويساهم بحوالي 24٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وأهم المنتوجات الصناعية النسيج والمواد الفلاحية الغذائية.

الثروة الباطنية: وهي متعددة، أهمها الفوسفات بإنتاج سنوي قدره 6 ملايين طن، حيث تحتل تونس المرتبة السادسة عالميًا في إنتاجه، ثم النفط بحوالي 5,2 ملايين طن سنويًا، والغاز الطبيعي بـ 0,25 مليار متر مكعب سنويًا، حيث تكاد تونس تغطي حاجاتها من هذه المواد، لكن مخزونها محدود، ولم تكتشف لها مصادر جديدة.

التجارة الخارجية: تمثل الصادرات التونسية نحو الخارج حوالي 28٪ من الناتج الإجمالي فقط. وهي تعتمد على مواد أولية أساسية، معدنية وفلاحية، كخام الفوسفات والحمضيات، في حين تتفوق الواردات، وخاصة من المواد الغذائية والصناعية، مما يجعل الميزان التجاري يعاني من العجز، وهي سمة من سمات الاقتصاد المتخلف.



الصادرات والواردات التونسية



البحر المتوسط
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
الجمهورية التونسية
- طبيعيا -
تونس سياسيا
- التقسيمات الإدارية -
تونس
باجة
الكاف
القيروان
القصرين
صفاقس
مدنين
خليج الحمامات
خليج قابس
سوسة
المهدية
قليبية
منزل تميم
القصرين
سيدي بوزيد
قفصة
مطماطة
دويرات
برج خضراء
887
1554
3000
2000
1000
500
200
0
-200
-500
-2000
100 كلم 75 50 25 0
200 كلم 100 0

الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية

الخصائص الطبيعية:

تقع الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية في شمال القارة الإفريقية، يحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، والنيجر من الجنوب الغربي، وتشاد من الجنوب، ومن الغرب الجزائر، ومن الشمال الغربي تونس.

الجماهيرية الليبية بلد صحراوي، حيث تغطي الصحاري 84٪ من جملة مساحتها، وهي منطقة انتقال ومرور هام بين المغرب والمشرق العربيين، وبين إفريقيا السوداء وإفريقيا البيضاء، ويتركز معظم سكانها على الشريط الساحلي.

تاريخ الاستقلال: 1951
النظام السياسي: جماهيري
المساحة: 540 759 1 كلم²
العملة الرسمية : الدينار الليبي

العاصمة: طرابلس 000 1682 نسمة
أهم المدن: بنغازي 000 446 نسمة
مصراتة 000 350 نسمة
سبهـا 000 113 نسمة

- السكان

عدد السكان عام 2000: 000 114 5 نسمة
الكثافة العامة: 2,9 نسمة/كلم²
الخصوبة العامة: 3,8
معدل النمو: 3٪
وفيات الأطفال الرضع لكل 000 1 مولود 33,3
أمل الحياة: 75 سنة
نسبة التحضر: 86٪

معدل الأمية: 21,9٪
توزيع العمالة على الانشطة الاقتصادية:
14٪ في الزراعة
10٪ في قطاع المناجم
16٪ في الصناعة
60٪ في الخدمات
مؤشر التنمية البشرية 2000: 0,760 (رتبة 72)

الاقتصـــاد

- المؤشرات الاقتصادية عام 2000:

الناتج المحلي الخام الإجمالي: غير محدد
الناتج المحلي الخام الفردي: 6860 دولارا

- الموارد الاقتصادية:

الفلاحة: تعاني الفلاحة الليبية من ظروف طبيعية غير ملائمة للنشاط الزراعي، بسبب المناخ الصحراوي وقلة الموارد المائية، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 8٪ من جملة مساحة البلاد، من بينها 000 240 هكتار أراضي مروية، وقد أنجزت الجماهيرية مشروع النهر العظيم، الذي ينقل المياه الباطنية من الجنوب نحو المناطق الشمالية، لري حوالي 180 ألف هكتار، وتشغل الفلاحة في ليبيا 14٪ من جملة العاملين فيها، وتسهم بنحو 3٪ من الدخل القومي؛ وأهم المنتوجات الزراعية: الشعير، والقمح، والخضر، والفواكه، والتمور، والزيتون.

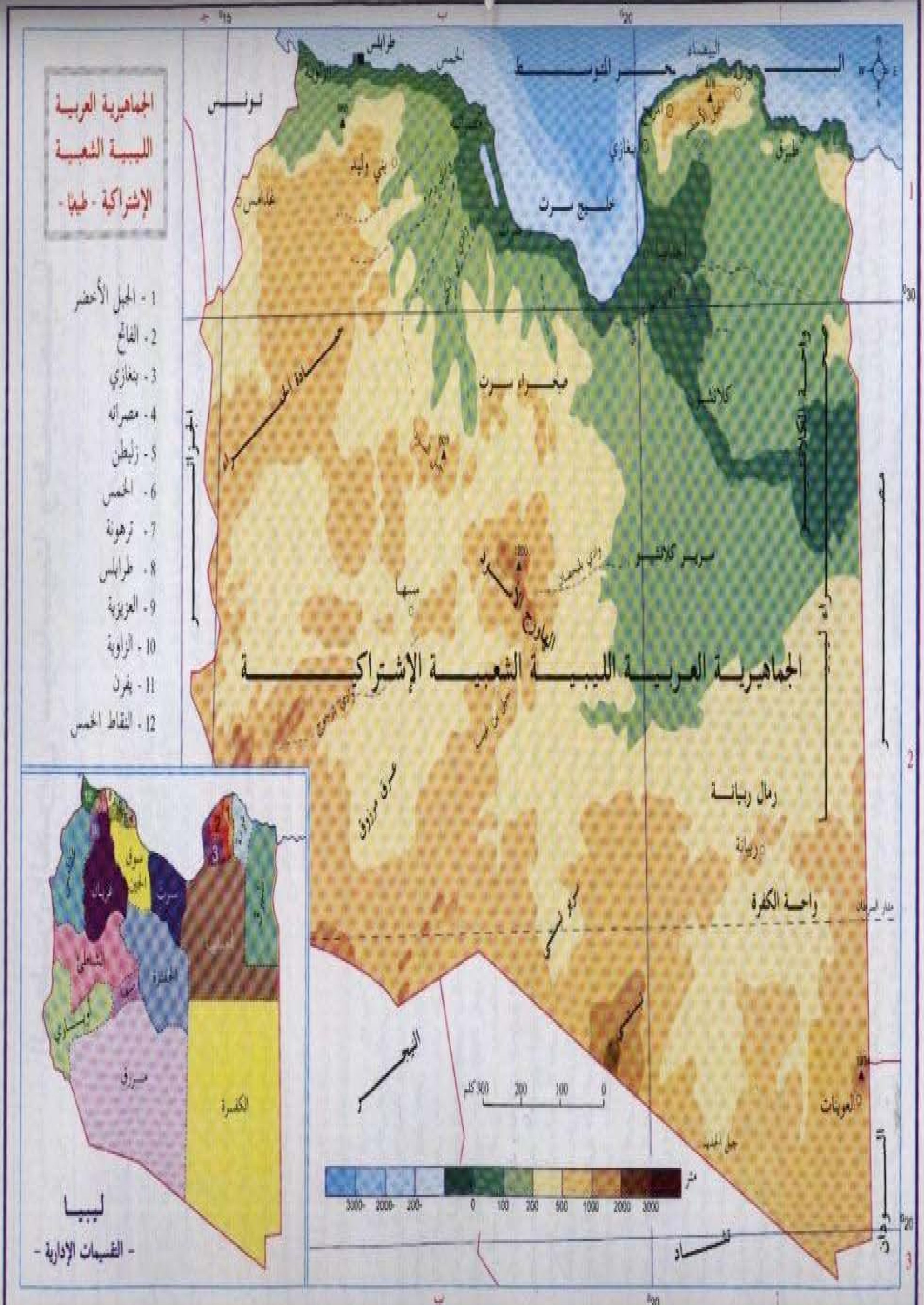
وتحتل تربية المواشي مكانة جيدة في الاقتصاد الزراعي الليبي، حيث يبلغ عدد قطعان الماشية حوالي 6,5 ملايين رأس، منها 5,6 ملايين رأس من الأغنام.

الصناعة: حققت الصناعة الليبية نتائج هامة، بفضل استخدامها للموارد الباطنية المحلية، خاصة النفط، حيث تشغّل 16٪ من جملة العاملين، ويبلغ إنتاج معامل تكرير البترول 17 مليون طن/سنة، إضافة إلى إنتاج معامل البتروكيماويات في المرسى وبريقه ورأس لانوف، كما تمتاز الصناعة الليبية بإنتاج الإسمنت، ومنتوجات التعدين، والمواد الغذائية.

الثروات الباطنية: تشكل الثروات الباطنية أهم المقومات الاقتصادية في ليبيا، حيث تلعب دوراً أساسياً في ازدهار اقتصادها، مقارنة بقلة عدد السكان؛ ويعتبر النفط أهم موارد ليبيا الطبيعية، حيث تحتل به المرتبة 11 عالميا من حيث الاحتياطي، وكذا بالنسبة للغاز، حيث تحتل به المرتبة الثامنة عالميا من حيث الاحتياطي.

التجارة الخارجية: يطغى على تجارة ليبيا الخارجية، تصدير النفط الذي يمثل 99٪ من جملة الصادرات، ويسهم بنحو 72٪ من الدخل القومي، أما الواردات فتتمثل أساساً في المواد الغذائية بأنواعها المختلفة، وكذا التجهيزات؛ وتعاني الجماهيرية الليبية منذ 1992/3/31 من حصار جوي مفروض عليها من الأمم المتحدة، وهو ما أثر سلبيا على مبادلاتها وعلى قدرتها في ميدان الاتصال.





الجماهيرية العربية
الليبية الشعبية
الإشتراكية - طبيعيا -
1 - الجبل الأخضر
2 - القائع
3 - بنغازي
4 - مصراته
5 - زليطن
6 - الخمس
7 - ترهونة
8 - طرابلس
9 - العزيزية
10 - الزاوية
11 - يفرن
12 - النقاط الخمس
البحر المتوسط
تونس
طرابلس
الخمس
مصراته
بني وليد
غدامس
بنغازي
طبرق
خليج سرت
صحراء سرت
سرير كلانشيو
سبها
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الإشتراكية
عرق مرزوق
رمال ربيانة
ربيانة
واحة الكفرة
العوينات
تشاد
300 كلم 200 100 0
متر
3000- 2000- 200- 0 100 300 500 1000 2000 3000
ليبيا
- التقسيمات الإدارية -
مرزق
الكفرة

الوطـن العربي سيـاسيـًا وطـبيـعيًـا

- سيـاسيـا:

– عدد الدول:	24 دولة
– المساحة:	14 052 204 كلم^2
أكبر الدول مساحة السودان:	2 505 813 كلم^2
أصغر الدول مساحة البحرين:	692 كلم^2
– السكان: تقديرات 1991 :	230 مليون نسمة
أكبر الدول عدداً في السكان مصـر:	68 344 000 نسمة
أصغر الدول عدداً في السكان قطر:	591 000 نسمة
أهـم المـدن: القـاهـرة (مصـر):	9 690 000 نسمة
بـغـداد (العـــراق):	3 845 000 نسمة
الاسكندرية (مصـر):	2 893 000 نسمة
الجـزائـر (الجـزائـر):	2 423 694 نسمة
الدار البيضاء (المغـرب):	3 200 000 نسمة

– الموقـع: يحتل الوطن العربي وسط العالم القديم، بين خطي عرض 38^0 (شمال العراق) و4^0 شمالا (جنوب السودان)، كما يمتد إلى جنوب خط الاستواء، بحوالي درجتين، وبين خطي طول 60^0 شرق غرينتش (قرب مسقط في عمان)، و17^0 غرب غرينتش (عند موريتانيا على ساحل المحيط الأطلسي).

ويبلغ أطول امتداد للوطن العربي من الشرق إلى الغرب، حوالي 7000 كلم، ومن الشمال إلى الجنوب، حوالي 3000 كلم.

وتحيط بالوطن العربي بحار ومحيطات مهمة، لها قيمة استراتيجية حساسة في ميادين الاتصالات والمبادلات التجارية العالمية، وفي انعكاساتها العسكرية والأمنية، حيث يحده المحيط الأطلسي غرباً، والمحيط الهندي، جنوب شبه جزيرة العرب وسواحل الصومال، والبحر الأبيض المتوسط شمالا، من سواحل سوريا ولبنان، حتى شمال إفريقيا عند جبل طارق، والبحر الأحمـــــر يقسم الوطن العربي إلى جزء أسيوي وآخر إفريقي؛ هذه المميزات الموقعية الفريدة تضفي على الوطن العربي أهمية إستراتيجية وسياسية واقتصادية حيوية متميزة، تمتد جذورها إلى العصور القديمة، حيث كان الوطن العربي مهد معظم الحضارات القديمة، وأصبح حديثاً نقطة التقاء وجسرا يصل بين قارات العالم القديم، وبؤرة تتحكم في أهم طرق الاتصالات العالمية، براً وبحراً وجواً، بين أوروبا وإفريقيا من جهة، وبين أمريكا الشمالية والشرق الأقصى من جهة ثانية، بفضل سيطرته على أهم الممرات البحرية العالمية، كقناة السويس، وباب المندب، وجبل طارق، ومضيق هرمز؛ هذه الخصائص المميزة والنادرة جعلت الوطن العربي منذ القدم محل العديد من الأطماع العالمية.

يحتل الوطن العربي، الصدارة عالميا من حيث المساحة، وذلك بعد تفكك الاتحاد السوفياتي الذي كان يحتل المرتبة الأولى، حيث يغطي 14 052 204 كلم^2، 74% منها في إفريقيا،و26% الباقية في آسيا؛ ويبلغ عدد الدول العربية 24 دولة؛ 12 دولة منها في إفريقيا، و12 دولة في آسيا؛ وتتنوع الأنظمة السياسية للدول العربية، بين الأنظمة الملكية،وعددها 8 دول، والأنظمة الجمهورية وعددها 16 دولة؛ ولا تزال دولتان، هما فلسطين والصحراء الغربية تعانيان من مشاكل سياسية؛ حيث شهدت الأولى، قيام الحكم الوطني الفلسطيني على جزء من الأراضي التي احتلتها إسرائيل، في قطاع غزة وبعض أجزاء الضفة الغربية، كان آخرها مدينة الخليل، في حين لا تزال الصحراء الغربية محل نزاع على السيادة بين المغرب وجبهة البوليزاريو، مع وجود قرار لمنظمة الأمم المتحدة، لتنظيم استفتاء يحدد مصير هذا البلد مستقبلاً.

الخصائص الطبيعية:

ينقسم الوطن العربي إلى إقليمين تضاريسيين هامين، يمثلان وحدتين بنائيتين هما: القاعدة القديمة الصحراوية الكبرى، والمقعر البنيوي الألبي الهملالي.

أولاً – القاعدة القديمة العربية الصحراوية الكبرى: وتغطي أكبر أجزاء الوطن العربي، أي حوالي 12 مليون كلم^2، وتمتد على شكل وحدة متكاملة، يقطعها منخفض البحر الأحمر، يسيطر عليها طابع الهضاب والسهول، وتنتشر على أطرافها المرتفعات الجبلية؛ وينقسم هذا الإقليم التضاريسي إلى جزئين رئيسيين هما:

ا – **القاعدة العربية:** وتغطي الجزء الشرقي للقاعدة الافريقية، يحدها غرباً البحر الأحمر، وشمالاً البحر المتوسط، وجنوباً بحر العرب وخليج عدن، ومن الشرق وشمال الشرق، الجبال الالتوائية التابعة للمقعر الألبي الهملالي، ممثلة في جبال طوروس وكردستان وزاغروس وجبال عمان؛ وتبلغ مساحتها حوالي 3 مليون كلم^2، طولها من الجنوب نحو الشمال 3000 كلم، ومن الغرب نحو الشرق 1500 كلم. ومعظم أجزائها تغطيه طبقات صخرية رسوبية، تتميز بتنوع تضاريسها التي يمكن تقسيمها إلى:

أ – الأقاليم الجبلية: وتغطي الأطراف الهامشية الغربية بمحاذاة البحر الأحمر، والشمالية الغربية بجوار ساحل المتوسط، على شكل منظومات جبلية هي:

• منظومة الكتل القديمة: وتبدأ عند ساحل البحر الأحمر في باب المندب جنوباً، حتى منطقة مكة المكرمة شمالاً،وتمتد على طول 1000 كلم،ويتراوح ارتفاعها بين 2000 و 3000م، ويطلق عليها اسم جبال اليمن وعسير،وتليها جبال الحجاز التي تبدأ عند منخفض مكة المكرمة حتى حدود الأردن، على طول 500 كلم، يتراوح ارتفاعها بين 500 و 2000م، ثم جبال شبه جزيرة سيناء، بين خليجي العقبة والسويس جنوباً، حتى ساحل المتوسط شمالاً، أعلى ارتفاع بها جبل كاترين 2637م، تليها هضبة التيه العالية ذات التكوين الكلسي، بارتفاع متوسط بين 800 و 1000م، وأخيراً في شمال سيناء عند ساحل المتوسط منطقة سهلية منخفضة، غنية بالترسبات وبالمياه العذبة، وتمثل أغنى مناطق سيناء، وأهم مدنها، العريش، وهي الممر البري بين المشرق العربي، ومصر والمغرب العربي.

• منظومة الجبال الالتوائية الحديثة: وتضم جبال لبنان والأردن وفلسطين، ويتراوح ارتفاعها بين 1000 و 1600م، وتمتد بمحاذاة ساحل البحر المتوسط في سوريا ولبنان، وتتراجع إلى الداخل في شرق الأردن وفلسطين؛ وأهم العناصر التضاريسية في هذه المنظومة:

– الجبال الشمالية السورية: وهي قليلة الارتفاع بين 1000 و1200م، وأكبر جزء منها يتكون من جبال العلويين على طول 175 كلم، بين نهر الكبير جنوباً، والحدود التركية شمالاً،وتليها الجبال اللبنانية السورية على طول 200 كلم بين نهري الكبير في الشمال والليطاني في الجنوب؛ وهذه الجبال أكبر جبال بلاد الشام ارتفاعاً، حيث يتراوح ارتفاعها بين 2000 و 2500م، ويتخللها منخفض البقاع وهضبة بعلبك، وأعلى ارتفاع بها القرنة السوداء 3088م.

– الجبال الأردنية الفلسطينية والجنوبية، على طرفي البحر الميت وغور الأردن، ومن خليج العقبة حتى أقدام جبل الشيخ شمالاً، ويتراوح ارتفاعها بين 1000 و2000م، ويغلب على تكوينها صخور غرانيتية.